

العلاقات الدولية

دراسة تحليلية في الاصول والنشأة
والتاريخ والنظريات

تأليف

الدكتور علي عودة العقابي
الاستاذ المساعد المتخصص في العلاقات
الدولية والسياسة الخارجية

محتويات الكتاب

الاهداء.....	٥
المقدمة.....	٧
الباب الاول	
دراسة في النشأة والاصول والتاريخ.....	٩
الفصل الاول- المناهج النظرية في العلاقات الدولية.....	٩
الفصل الثاني- التعريف بماهية العلاقات الدولية.....	٢٥
الفصل الثالث- نشأة العلاقات الدولية وتطورها"العصور القديمة والوسطى".....	٣٥
الفصل الرابع- العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة.....	٤٧
المبحث الاول- العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الاولى.....	٤٩
المبحث الثاني- العلاقات الدولية في عصر التنظيمات الدولية.....	٥٦
الفصل الخامس- العلاقات الدولية في ظل الحرب الباردة.....	٦٧
المبحث الاول- التعريف بالحرب الباردة.....	٦٩
المبحث الثاني- الجوانب العملية في سياسة الحرب الباردة.....	٧٤
الفصل السادس- العلاقات الدولية في ظل الوفاق الدولي.....	٨٣
المبحث الاول- التعريف بالوفاق الدولي.....	٨٥
المبحث الثاني- الجوانب العملية لسياسة الوفاق الدولي.....	٨٨
الفصل السابع- "البيروسترويكا"أعادة البناء والعلاقات الدولية.....	٩٧
المبحث الاول- التعريف بسياسة إعادة البناء"البيروسترويكا".....	٩٧

المبحث الثاني- تأثير سياسة اعادة البناء"البيروسترويك" على العلاقات الدولية.....	١٠٠
الفصل الثامن- المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على مجمل العلاقات الدولية.....	١١١
المبحث الاول- انهيار المنظومة الاشتراكية.....	١١٣
المبحث الثاني- انهيار الاتحاد السوفيتي.....	١١٧
المبحث الثالث- اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الامريكي في العلاقات الدولية.....	١٢٦
المبحث الرابع - النظام العالمي "الجديد" وانعكاساته على العلاقات الدولية.....	١٣٠

الباب الثاني

دراسة في النظريات السياسية الدولية.....	١٤٣
الفصل التاسع- نظرية القوة في العلاقات الدولية.....	١٤٥
الفصل العاشر- نظرية توازن القوى.....	١٦٣
الفصل الحادي عشر- نظرية الامن الجماعي في العلاقات الدولية.....	١٨٥
الفصل الثاني عشر- النظريات الاستراتيجية المعاصرة في الصراع الدولي والعلاقات الدولية.....	٢٠٣
الفصل الثالث عشر- العلاقات الدولية ونظريات ادارة الصراع الدولي.....	٢١٥
الفصل الرابع عشر- العلاقات الدولية ونظريات حل الصراع الدولي.....	٢٣١
الفصل الخامس عشر- الاستعمار "النظريات السياسية في الظاهرة الاستعمارية.....	٢٥٥
المصادر.....	٢٧١

الاهداء

الى واحتي في هجير الحياة، النبع الدافق من الحب، والحنان والامان
والوفاء.

اليكما يا أمي و أبي... تواملا وجدانيا أبديا، لن يمحوه الزمن، بعد أن
جار علينا ورحل بكما بعيدا عن حرارة الوداع

الى احفادي برافدا وعلي و يوسف وريتاج و دانيال.

د. علي عودة العقابي

بغداد في ٢٠١٠/١٠/١٠

المقدمة

منذ ظهور الدول الكبرى المعاصرة، أتسمت الحياة الدولية بخصائص اساسية، ثابتة اجمالاً، حتى وأن خضع مظهرها الخارجي لتغييرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وعلمية تقنية. ان طبيعة المجتمع الدولي تنبع من بنيته، حيث يتألف من دول سيدة، متساوية تقريبا، وتنشأ فيما بينها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وقانونية، يطلق عليها صفة العلاقات الدولية. والعلاقات الدولية بطبيعتها مادة صعبة معقدة ومتشعبة الجوانب والابعاد سواء كان ذلك في ترتيب موضوعاتها أو تسلسلها أو ترابطها الذي يفترض أن يكون منطقيا منظما.

أن دراستنا للعلاقات الدولية تستهدف التوصل الى تحليل دقيق لحقائق الوضع الدولي الذي يمتاز عادة بالديناميكية السريعة، وذلك من خلال معرفة طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول ازاء بعضها وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والالمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على اوضاع المجتمع الدولي.

لقد تناولنا في هذا الكتاب المواضيع الرئيسية المهمة جدا لطلاب العلوم السياسية، وقمنا بتقسيم الكتاب الى بابين، حيث ضمّ الباب الاول (دراسة في الاصول والنشأة والتاريخ) ثمانية فصول بحثت في المناهج النظرية للعلاقات الدولية وهي (تقليدية ومعاصرة)، كذلك التعريف بماهية

العلاقات الدولية و نشأة العلاقات الدولية وتطورها على مر العصور
حتى يومنا هذا

اما الباب الثاني فقد تضمن النظريات السياسية الدولية (القوة- توازن
القوى- الامن الجماعي- الصراع الدولي وأدارته وحله " المباريات-
الاحتواء- الانتقام الشامل- الاستجابة المرنة- التصعيد- الردع- الحرب
المحدودة- التفاوض والمساومة- التنظيم الدولي- التكامل الدولي-
الحكومة العالمية- نزع السلاح") وكذلك نظريات "هوبسون و لينين" في
تفسير الظاهرة الاستعمارية .

كما قمنا بالتركيز على دراسة كل موضوعة متناولين جوانبها الرئيسية
النظرية والعملية، وأبتعدنا عن الاسهاب والتفاصيل في طرح ومناقشة
جميع الموضوعات التي تضمنها الكتاب.

واخيرا بودنا القول ان هذا العمل لايمكن أن يكون الا محاولة متواضعة
لتقديم هذه الموضوعات لطلبة العلوم السياسية في الجامعات
العراقية.

وأملنا كبير في أن يكون عملا يستفيد منه الطلبة خاصة وانه خلاصة
لمادة صعبة جافة متشابكة، كما من الواجب علينا ان نشكر كل من مد
يد العون لانجاز هذا الكتاب (تدقيق لغوي- تنضيد- غلاف- طباعة)
وأخرجه بهذه الحلة.

د.علي عودة العقابي

بغداد في ١٠/١٠/٢٠١٠

الفصل الاول

المناهج النظرية في العلاقات الدولية

المبحث الأول: المناهج التقليدية في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: المناهج المعاصرة في العلاقات الدولية.

الفصل الأول

المناهج النظرية في العلاقات الدولية

إن معظم العلماء والباحثين السياسيين وطلاب العلاقات الدولية يعون ضخامة ميدان دراساتهم وتعقيده، كما إنهم يدركون انه وعلى الرغم من الوصفات العديدة لعلاج المشكلات العالمية، فأن التوصل الى حل دائم لمشكلات الصراع والحرب ليس أمرا سهلا.

ولقد واجه الفكر البشري تحديات كبيرة سواء لفهم العملية البيولوجية أو العملية السياسية التي تجري في إطار النظام الدولي، وذلك بهدف السيطرة على العمليتين لتحقيق أهداف معنوية وفكرية.

إننا نطمح في كتابنا هذا أن نتتبع تطور العلاقات الدولية كحقل يخضع للدراسة المنظمة وتمكين الطلبة والقراء من التعرف إلى أهم النظريات في هذا المجال.

المبحث الأول

المناهج التقليدية في العلاقات الدولية

Traditional approaches

إن التنظير في طبيعة العلاقات بين الدول يعود إلى حقبة تاريخية بعيدة، حيث بدأت محاولات التنظير في العصور القديمة في الهند والصين واليونان. وعلى الرغم من قلة أو ضحالة الإشارات الواردة في دراسات أفلاطون وأرسطو، فإن دراسة المؤرخ اليوناني ثوكيديدس التي تتناول تاريخ الحرب البلوبونزية تمثل بحثا كلاسيكيا يمكن لدارس العلاقات الدولية أن يجد فيه ما يفيد، كما أن كتاب الأمير لميكافيلي يمثل طليعة البحث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر حيث ركز على جعل القيم السياسية تعلو أي قيم أخرى لدى صناعة القرار السياسي الداخلي أو الخارجي، كما أن دراسة الحكومة العالمية لدانتي تعد واحدة من أهم الأدبيات السياسية الغربية الداعية لخلق منظمة دولية قادرة على فرض السلام العالمي. إضافة إلى وجود عدة دراسات أخرى في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر ونهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر إلى جانب دراسات جان جاك روسو وبنثام وكانت.

إن وجود هذه الدراسات الكلاسيكية لا يعني أن العلاقات الدولية عرفت تطورا منتظما قبل الحرب العالمية الأولى، بل إن معظم أو جميع هذه الدراسات كانت تمثل دعوة لتحقيق السلام من خلال الجهود الفكرية التي طرحها الفلاسفة في الدراسات المذكورة. وبمعنى آخر إن هذه الدراسات جاءت متناثرة. ولقد وصف مارتن وايت martin Wight هذه

الدراسات بأنها دراسات ((مبعثرة وغير منهجية وغالبا ما كانت عسيرة الفهم للقارئ العادي إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها)) (1).

لقد اعتمدت المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية بشكل رئيسي في دراسات التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والنظرية السياسية ولم تتناول البحث في الكيفية التي تعمل الدولة في إطارها للحفاظ على وجودها.

وتندرج تحت مجموعة المناهج التقليدية المناهج الآتية.

1. المنهج التاريخي

historical approach

2. المنهج القانوني

legal approach

3. المنهج الواقعي أو منهج التحليل في إطار سياسات القوى

Power politics approach

4. المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية

National interest approach

5. المنهج المثالي

idealist approach

١ . المنهج التاريخي

ويعد المنهج التاريخي المرحلة الأولى من تطور موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفة أكاديميا. وهو أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي ، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذورا وامتدادات تاريخية سابقة. إن دعاة هذا المنهج يعتقدون بأنه يحقق مزايا نوعية ، منها القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما. كما أن استخدام هذا المنهج يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر . كما انه يساعد على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تملئها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي . إن المدرسة الغربية لا ترى أن المنهج التاريخي غير ضروري ولكنها تقرر بأنه غير واف لفهم العلاقات الدولية ، بينما الماركسية تشدد على إن المنهج التاريخي هو بحد ذاته يخضع لقوانين التطور الديالكتيكي وبالتالي فإنه منهج واف .

٢ . المنهج القانوني

إن هذا المنهج يعكس العلاقات الوثيقة بين الظروف التاريخية والعلمية وبين أسلوب تطور دراسة العلاقات الدولية . وهذا المنهج لا

يحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية التي تتحكم في مجرى هذه العلاقات وإبراز كيانها على نحو أو آخر عند كل مرحلة من مراحل تطورها ، وإنما يحاول هذا المنهج أن يقصر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها ، وبجملة أدق أي أنه يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر.

إن الموضوعات التي يهتم هذا المنهج بدراستها وتحليلها ، هي المعاهدات والاتفاقات الدولية وتحليل عنصر الدولية في تصرفات الدول والتمييز بين ما يعد مشروعاً أو غير مشروع من وجهة النظر القانونية. كما أنه يهتم بدراسة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدولة أو بنظام الحكم فيها، والآثار المترتبة على الاعتراف أو عدمه في علاقات الدول بعضها ببعض. كما أن هذا المنهج يولي اهتماماً للتكييف القانوني لموضوع الحرب وكيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية.

يمكن القول إن هذا المنهج القانوني كان أكثر وضوحاً وتأثيراً في مطلع القرن العشرين وذلك لأن حل المنازعات الدولية كان يستوجب البحث عن إجراءات قانونية لتسويتها ، كما أن تحقيق السلام والأمن لا يمكن أن يكون إلا من خلال مؤسسات دولية تعتمد قوانين دولية في الحرب والحياد والتحكم والتسوية ونزع السلاح .

٣ . المنهج الواقعي

لقد شهد القرن العشرون وبالذات الثلاثينيات منه انعطافا حادا في نظرية تفسير العلاقات الدولية أطلق عليه المدرسة الواقعية ، وان هذه النظرية تعد نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن تعقيداته.

إن الدعائم التحليلية في النظرية الواقعية theory realist لمورجانتو هما فكرة المصلحة interest وفكرة القوة power ، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية ((تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق التأثير أو السيطرة))(2).

ومن هنا يبدو إن النظرية الواقعية تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تملئها مصالحها أو إستراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .

لقد اتخذت هذه الدراسة طروحات المنهج الأخلاقي هدفا لها صوبت إليه جملة اتهامات مفاهيمية وتحليلية. حيث أنها ذهبت إلى أقصى البعد الآخر بالهجوم على الفكر المثالي ، وان هذا ليس دليلا على صواب منطلقها . إن الواقعية منهج يرى في التاريخ شواهد على صواب التشخيص وتثبيتا للقناعة بان هناك جوهرًا للسياسة الدولية نصل إليه عن طريق واحد لا بديل له وهو مفهوم القوة . وهكذا يحاول كال هولستي أن يكشف عن جوانب مفهوم القوة ويسخرها للإغراض النظرية (3) فأعطى القوة معنى فعل التأثير ، ومعنى القدرات التي تسخر في التأثير (4). بل وردود الفعل المعاكسة للفعل (5).

٤ - المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية

إن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية. وهذا هو المنطلق الرئيسي لهذا المنهج ، وبمعنى أدق إن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو يمكن القول بأنها القوة الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول . ولهذا المنهج مزايا من بينها أنه يحدد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات ، كذلك إن هذه الفكرة أي ((فكرة المصالح القومية)) توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية.

٥-المنهج المثالي

إن هذا المنهج يعتمد بالأساس على جملة من المبادئ والقيم والمثل التي يعتنقها دعاة هذا المنهج . فقد حاولوا أن يقيموا وفقا لتصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع القيم والمبادئ والمثل التي دعوا إليها. إن النظام الدولي الذي يتصوره هذا المنهج قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي . ولو نظرنا إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تعلن نبذها لمبدأ العنف والعدوان، وتدعو إلى ارتقاء سلطة التنظيم الدولي وحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية ، لرأيناها مثلا واضحا يعكس جوهر هذا المنهج.

إلا أن التصورات المثالية لا يمكن أن تشكل بذاتها نظرية أو هيكلًا محددًا يمكن تحليله والتعرف إلى الجوانب المختلفة التي تحكم عمله ، لكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في إطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي الذي لا يزال حتى وقتنا الحاضر يعلق أهمية كبيرة على القوة كأداة تخدم سياسات الدول وأهدافها القومية.

المبحث الثاني

المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية

لا بد من القول بان الاعتراف المتزايد والتأكيد المستمر بان ليس هناك منهج واحد يستطيع أن يقدم تفسيرًا كاملًا لظواهر السياسة الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد والتشابك ، لذا ظهرت اتجاهات جديد ترمي إلى إيجاد نظرية علمية مبلورة لدراسة العلاقات السياسية الدولية، وتقوم هذه الاتجاهات الجديدة على محاولة تحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول.

إن المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات السياسية الدولية تحوي عدة مناهج وهي .

1 . المنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية .

2 . المنهج القائم على أساس التوازن .

3. المنهج القائم على أساس نظرية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية .

4 . المنهج القائم على أساس نظرية المباريات .

كما أن المناهج تقوم على استخدام علم النفس الاجتماعي وعلم النفس السياسي والانثروبولوجيا الاجتماعية ، ومن بين الوسائل المستخدمة في هذا النوع من التحليل هو دراسة الشخصية القومية واستقصاء الرأي العام إزاء مواقف خارجية معينة ودراسة نفسية الجماهير في الأزمات الدولية والتعرف على تصوراتها وتوقعاتها ومطابقة ذلك بالنتائج الفعلية التي تنتهي إليها هذه الأزمات ، كذلك تحليل الآثار التي تتركها الدعاية على اتجاهات الدول من بعضها البعض.

المنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي

إن هذا المنهج مقتبس أساس من نظرية النظم theory systems في دائرة العلوم الاجتماعية، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كابلان. إن الأهداف العلمية التي يهدف إليها هذا المنهج هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها ، كذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال. ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية، نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية ، ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية . أما عن النظم الفرعية

المنبثقة من هذه النظم السياسية العالمية فهي عصبه الأمم ، والأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية ، والكومنولث البريطاني، وحلف الأطلسي ، ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وغيرها من النظم الدولية والإقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود. والنظام الفرعي يعد ((جزءا من النظام الكلي)) (6).

٢ . المنهج القائم على أساس التوازن

تعد جهود جورج لسكا في تيار المحاولات العديد التي تلت الحرب العالمية الثانية في البحث الجاد عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بنظرية التوازن، والتوازن الذي تعنيه هذه النظرية ليس توازنا ستاتيكا ولكنه توازن من نوع آخر يتميز كما يقول ليسكا بناحيتين أساسيتين في الوقت نفسه ((فهو توازن واقعي من جانب كما أنه توازن ديناميكي من جانب آخر)) (7). ويعرف هذا التوازن الواقعي الديناميكي بأنه ((حالة من الاستقرار النسبي الموقت الذي قد يختل تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق بذلك أمام ظهور توازن مؤقت جديد)) (8). وسوف ندرس هذه النظرية بشكل أكثر تفصيلا في مجال آخر من هذه الدراسة .

٣ - المنهج القائم على أساس اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية

وهو من أكثر المناهج التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية ، وتهتم هذه النظرية بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بوضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة . ويعد ريتشارد سنايدر رائد هذا المنهج في التحليل.

إن هذا المنهج يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة ، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات السياسية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي . وسوف نتعرض لعملية اتخاذ القرارات تفصيلا فيما بعد.

٤ . المنهج القائم على أساس نظرية المباريات

إن هذه النظرية تعد من أكثر الأساليب المتطور والمستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية ، وهي تقوم على تخيل وجود أزمات دولية، حقيقية أو وهمية ، وإسناد ادوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل أبعاد الأزمة كافة ، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات. وان هذه النظرية تواجه نقضا جديا يمكن في كونها لا تصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وإنما تقوم على افتراض مواقف معينة قد لا تحدث في الواقع ، وقد تحدث ولكن الدول المشتركة فيها تتصرف بطريقة مختلفة تماما الأمر الذي يقلل إلى حد ما من قيمة هذه النظرية .

ومن الجوانب التطبيقية في نظرية المباراة في السياسة الدولية مفاهيم المساومة وقضية الردع العسكري ، والهجوم المفاجئ ونزع السلاح والحرب المحدودة .

ومن خلال استعراضنا لجميع المناهج سواء التقليدية منها أم المعاصرة فإننا نصل إلى حقيقة مفادها أن دراسة العلاقات السياسية الدولية صعبة ومعقدة .

وان الصعوبة والتعقيد يكمنان في أن المجتمع الدولي يختلف عن المجتمع السياسي الداخلي، لان الأول يمثل مجموعة غير متجانسة من النظم والقيم والاتجاهات ما يجعل التعرف على عملية التغيرات التي

تحدث فيه من الصعوبة بمكان . كما أن المشكلة الرئيسة التي تواجه التحليل النظري في مجال العلاقات السياسية الدولية هي الغموض في طبيعة المادة التي يتناولها التحليل . كما أن دارسي العلاقات الدولية يجب أن يدركون بان الافتراضات والحلول والتوقعات التي يصلون إليها بشأن هذه المشكلات المعقدة ، لا يمكن أن تكون حتمية أو مؤكدة وإنما هي في أحسن الأحوال ستكون تخمينات يصل إليها عن طريق الاجتهاد الخاص في تحليل القوى والضغط التي تؤثر في موقف معين من مواقف السياسة الخارجية .

مصادر الفصل الاول

١. مارتن وايت، لماذا لا توجد نظرية عالمية للعلاقات الدولية ؟ ابريل، 1960 والاقتباس من كتاب جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د . وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1985، ص 8.
٢. د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧، ص ١٨.
٣. هولستي، خلفيات فكرة القوة في العلاقات الدولية ، فبراير 1964 ، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، الجزء الأول، بغداد، ١٩٧، ص ٤٦
٤. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص 46.
٥. المرجع السابق نفسه، د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية ، ص 46 - 47.
٦. د. إسماعيل صبري مقلد مرجع سبق ذكره العلاقات الدولية ص 31

٧. للمزيد من التفاصيل، انظر كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ص66. وكذلك د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ص31.

٨. المرجع السابق نفسه، د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، ص66. وكذلك د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ص31.

الفصل الثاني

التعريف بماهية العلاقات الدولية ومدارسها

المبحث الأول: ماهية العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: مدارس العلاقات الدولية.

المبحث الأول

التعريف بماهية العلاقات الدولية

إن التعريف بالعلاقات السياسية الدولية وماهيتها ليس مسألة سهلة كما يتصورها البعض بل هي في غاية الصعوبة والتعقيد، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة منذ عام 1648 عندما انبثق نظام الدول القومية الحديث إلى حيز الواقع اثر التوقيع على معاهدة وستفاليا الشهيرة وحتى يومنا هذا، يصعب على الدارسين والباحثين إعطاء تعريف جامع وشامل للعلاقات السياسية الدولية .

ومن اجل معرفة موضوع العلاقات السياسية الدولية، لابد من القيام بمراجعة تاريخ مواقف العلماء والباحثين الذين كتبوا بهذا الصدد منذ خمسين سنة .

إن العلاقات السياسية الدولية كما يقول جيمس هي التي تتناول ((علاقات الدول والشعوب فيما بينها)) (1). إن هذا التعريف بسيط وشامل ، بمعنى آخر لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعة العلاقات السياسية الدولية وتعقيدها . بينما ذهب كل من كيرك وشارب إلى إن هذا الموضوع يعني ((بحث وتشخيص العوامل الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم))(2)

ولقد ظهرت تعريفات جديدة بصددهم هذه الموضوع في أعوام 1950 - 1970 وكان من ابرز هذه التعريفات التي وردت في أفكار- هانس مورجانتو، كينث تومنس، ستانلي هوفمان ، جون بيرتن، جورج شافنزاروف، ماكيلاند، كابلن ، فايتل ، فرانكل ، روز وغيرهم .

إن هانس مورجانتو أستاذ العلاقات السياسية الدولية الشهير يرى أن ((جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية . وان موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من اجل القوة))(3) .

أما ستانلي هوفمان الذي راجت أفكاره في الستينات فيقول ((إن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا))(4) . وتعددت التعريفات في موضوعة العلاقات السياسية الدولية فيذهب هولتسي إلى أن العلاقات الدولية تنشأ داخل ((كل مجموعة من كيانات سياسية ، قبائل ، دول ، مدن ، أمم ،

إمبراطوريات ، تربط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التواتر ووفق من الانتظام)) (5) . في حين يرى مارتن بأنها ((مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها))(6)

وانطلاقاً من هذه التعريفات التي تؤكد الطبيعة السياسية والحدودية لكل دولة يمكننا أن نعرف العلاقات الدولية بأنها ((كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة))(7) .

ولقد سعت جميع الدراسات وخاصة في بداياتها إلى محاولة معرفة طبيعية هذه العلاقات ومجالها لاسيما في الدراسات الجامعية وهذا يتضح تماماً عندما يشير ((الفريد زيمرن)) إلى ((أن دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة إلى الفلسفة الأخلاقية من جهة ثانية))(8) . والواقع أن طبيعة هذه الدراسة ينظر إليها من منظار يحاول فيه الكشف على المواضيع المرتبطة بهذه الدراسة وما هو تأثير تلك المواضيع في سير العلاقات السياسية الدولية . ومن الطبيعي أن

تشمل هذه المواضيع على التاريخ والجغرافيا والقانون الدولي والاقتصاد وعلم النفس وغيرها من العلوم الأخرى .

المبحث الثاني

مدارس العلاقات السياسية الدولية

إن دراسة العلاقات السياسية الدولية ، تستدعي الوقوف منا بأكثر جدية ، ولا بد من استعراض وجهات نظر المدارس العديدة التي راجت أفكارها في العالم ومن أهم هذه المدارس الماركسية ، الانكلوساكسونية ، والفرنسية .

إن المذهب الماركسي وبالاستناد إلى الأفكار التي طرحها كارل ماركس ، فريدريك انجلس ، وفلاديمير ايليج لينين ، تتلخص في كون ((أن التاريخ البشري منذ البدء إلى الآن هو تاريخ صراع الطبقات وبان العامل المادي المحدد لذلك هو أسلوب الإنتاج)) (9) . وانطلاقا من هذا الفهم الماركسي يمكننا القول بان العلاقات الدولية هي علاقات تستند على الصراع الطبقي المحرك للتاريخ .

وما زلنا بصدد المذهب الماركسي فلا بد من التوقف عند المدرسة الاشتراكية التي تعد الزاوية الرئيسة في هذا الفكر، حيث يقول كانتمان بان العلاقات السياسية الدولية هي ((جملة من العلاقات السياسية ، الاقتصادية ، الأيديولوجية ، الدبلوماسية ، القانونية ، والعسكرية فيما بين الدول وكذلك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع ، والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في

المجتمع الدولي (((10). كما تؤكد المدرسة الاشتراكية بان الدور الرئيسي في العلاقات الدولية ((تلعبه العلاقات ما بين الدول)) (11). ولو أمعنا النظر في تنظيرات هذه المدرسة بعمق لوجدنا أن مجمل التعريفات السابقة التي درسناها قد أهملت تماما الحركات التحررية والمنظمات الدولية أو الاقليمية ، كذلك أهملت القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الدولي التي تؤكد عليها المدرسة الاشتراكية. كما انه لا يمكننا القول بان العلاقات الدولية هي ليست فقط تلك العلاقات التي تقوم بين دول كاملة السيادة، بل نجد وفي مرات عديدة علاقات سياسية يمكن أن تنظم وفق ضوابط بين دول وحركات تحرر ، أو بينها وبين حكومات منفى، وهذه أيضا علاقات يمكن تسميتها بالعلاقات السياسية الدولية.

كما أن المدرسة الاشتراكية نظرت إلى العلاقات الدولية المعاصرة بأنها ((تتميز بالديناميكية العالية من خلال الدور المضطرب بالنمو التي تلعبه الدول النامية والمتحررة في تشكيلتها لمجموعة دول عدم الانحياز))(12).

أما المدرسة الانكلوساكسونية فقد انتظمت في ثلاثة اتجاهات أساسية هي : الواقعية الكلاسيكية ، والطرح العلمي ، وأخيرا الطرح الوظيفي والنظامي . ((فالواقعية تردنا إلى حالة الفطرة، والعلمية تركز على دراسة سلوك الممثلين الدوليين، والوظيفة تحليل المجتمع الدولي بعبارات النظام عن طريق دراسة العلاقات التي تقوم بين الممثلين))(13).

أما المدرسة الفرنسية وعلى الرغم من حداثةها فإنها أعطت نوعا ما دراسة نظرية شاملة ومفسرة للظاهرة الدولية بسياقاتها المختلفة ،

ومن أهم رواد هذه المدرسة رينوفن ، دير وزيل، ريمون ارون وغيرهم وقد كان دير وزيل احد الأوائل الذين حاولوا تفسير ظاهرة العلاقات الدولية، وقد نشرت مقالة له عام 1952 كتب حول هذا الموضوع ((أن الاتجاه لدراسة العلاقات الدولية كاختصاص مستقل يفسر وعي الباحثين الواضح لوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستحق أن تكون موضوعا لدراسة خاصة))(14)، والتي يؤكد دير وزيل أن هذه الظواهر لها صلة بعلاقات دولة أو عدة دول فيما بينها على جميع الأصعدة السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الديموغرافية والثقافية . وتشكل مجموعة هذه الظواهر ((العلاقات السياسية الدولية)).

من خلال الاستعراض الذي قمنا به من إعطاء تعريف شامل ودقيق للعلاقات السياسية الدولية، نرى أن المدرسة الماركسية هي التي كانت صائبة وسليمة في هذا المنحى، وذلك لعدة أسباب تكمن في أن الماركسية نظرت إلى هذا الموضوع انطلاقا من الصراع الطبقي المحرك للتاريخ، وانطلاقا من الثورات الاجتماعية التي تساهم أيضا في تحديد مسار العلاقات السياسية الدولية ولهذا نرى أن التعريف الاشتراكي جاء شاملا لمجمل العلاقات فيما بين الدول كذلك لم تترك المدرسة الاشتراكية العلاقات الاجتماعية الاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع جانبا بل عدتها محورا آخر للعلاقات السياسية الدولية . كما أن المدرسة الاشتراكية هي الوحيدة التي أدرجت القوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي .

إن رأينا هذا لا يعني إطلاقاً أن المدارس الأخرى لم تقدم شيئاً نظرياً في هذا المجال، بل بالعكس، لقد قدمت المدارس الأخرى الشيء الكثير في مجال العلاقات الدولية إلا أننا نراه منحصرًا ما بين دول ذات السيادة ، وأهملت الجوانب الأخرى من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية لقوى فاعلة في المجتمع الدولي مثل حركات التحرر والقوى السياسية والمنظمات الدولية والاقليمية.

مصادر الفصل الثاني

١. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، 1979، ص 4، كذلك انظر د. منصور
٢. ميلاد يونس مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ١٩٩١، ص ٨-١٢.
٣. ناصيف يوسف حنى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1985، ص 8.
٤. المرجع السابق نفسه، ناصيف يوسف حنى، النظرية في العلاقات الدولية، ص 8.
٥. د. محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، منشورات المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1987، ص 66-70.
٦. د. الحسان بوقنطار ود. عبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية، سلسلة توصيل البيضاء 1985، ص 10-11.
٧. د. منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ١٩٩١، ص ١١.

٨. د. محمد سامي عبد الحميد، العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ص 10-13.

٩. جيمس دروتي - روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

١٠. دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، بيروت 1985، ص 20.

١١. كانتمان. ق.ي، نظم وتركيب عملية تطور العلاقات الدولية المعاصرة، موسكو 1984، ص 12، باللغة الروسية.

١٢. اندريه غروميكو، القاموس الدبلوماسي، الجزء الثاني، دار العلم، موسكو، 1985، ص 206، باللغة الروسية.

١٣. اندريه غروميكو، القاموس الدبلوماسي، المرجع السابق نفسه، ص 206 بالروسية.

١٤. د. علي شقيق علي العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار نشر المعرفة، الرباط، 1990، ص 10.

١٥. د. دانيال كولار، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثالث

نشأة العلاقات السياسية الدولية وتطورها (العصور القديمة والوسطى)

المبحث الأول: العلاقات السياسية الدولية القديمة.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية الدولية في العصور الوسطى.

المبحث الثالث: العلاقات السياسية الدولية في عصر الإسلام.

المبحث الأول

العلاقات السياسية الدولية في العصور القديمة

لقد نشأت العلاقات الدولية منذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة، ومن هنا يمكننا القول بان تاريخ العلاقات السياسية الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان .

إن الكثيرين من العلماء والباحثين في هذا المجال وخاصة الغربيين منهم يرون أن العلاقات السياسية الدولية لم تنشأ إلا منذ مؤتمر وستفاليا 1648 عندما ظهرت الدول القومية. ونحن بهذا الصدد لا نشاطرهم هذا الرأي وإلا كيف يمكننا أن نفسر المعاهدة التي وقعها رمسيس الثاني مع ملك الحبشيين في آسيا الصغرى سنة 1278 ق.م والتي نصت على عدة مبادئ ((قيام سلام وامن بين البلدين وتحالف بين المملكتين وتتعهد المملكتان بان لا تشن إحداها غارات على الأخرى)) (1) .

كما أن الرأي ينم عن تحيز واضح للغرب مفاده أن العلاقات الدولية بدأت ونشأت في الغرب دون الشرق. ولكننا نرى أن العلاقات الدولية ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة، والكشوف الأثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق . م .

لقد ذكرنا أن العلاقات الدولية قديمة قدم الإنسانية، غير أن هذه العلاقات كانت قائمة في الغالب على الحروب والفتح والتوسع ولا يمكن

بأية حال مقارنتها بالعلاقات الدولية المستقرة الدائمة والقائمة بين الدول في العصور الحديثة لان الجماعة الدولية أو الوحدة السياسية بمعناها المعروف حاليا لم تكن قد ظهرت بعد .

وإذا تصفحنا التاريخ فإننا سنجد الكثير من الحروب المتواصلة بين الممالك والإمبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين والأشوريين والبابليين والفينيقيين والفرس والإغريق .. الخ .

ففي العصور القديمة وبالذات في عهد الفراعنة، كانت مصر الفرعونية ذات علاقات بالدول المجاورة، كما اتبعت سياسية خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى . واستطاعت أن

تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم ومبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان خارجي .

وان من أبشع أمثلة الحروب في العالم القديم صراع روما وقرطاجة من اجل السيادة على حوض البحر الأبيض المتوسط . أما بالنسبة للأشوريين فقد كانوا مثالا للوحشية والقسوة في حروبهم، وقد أنكروا أية علاقات ودية مع أي امة أخرى، وبالتالي يمكن القول إن سياستهم الخارجية كانت قائمة على فكرة الاستعلاء والاستبداد . كذلك الحال بالنسبة للرومانيين فالعلاقات بينهم وبين الأجانب لم تكن مبنية إلا على أساس الحروب والعداء الدائم وكانوا ينظرون إلى الشعوب نظرة استعلاء وعداء .

أما عن العلاقات بين المدن اليونانية فإنها اتصفت بنوع من الثبات والنظام وخاصة في أوقات السلم حيث كانت قائمة على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وكانت كلما تحدثت الخلافات فيما بينهم

يلجأون إلى التحكيم كما جاء في ((معاهدة الصلح بين إسبارطة ورجوس المبرمة في 470 ق . م))(2).

أما عن طبيعة العلاقات الرومانية فكانت الإمبراطورية تفضل استخدام القوة في علاقاتها بدلا عن الدبلوماسية، ومع هذا فلقد دخلت الإمبراطورية الرومانية في معاهدات مع الدول التي تغلبت عليها . أما علاقات روما بالدول المستقلة في حوض البحر المتوسط، فكانت اقرب إلى العلاقات بين المدن اليونانية حيث كانوا ينظرون إلى المعاهدات ((كنظرتهم إلى عقود مبرمة في ظل القانون الخاص، بل قد وضعوا صيغا لتلك المعاهدات مثل معاهدة الصلح، والهدنة، ومعاهدات وقف القتال)) (1) .

ولما تم لروما فيما بعد السيطرة على الشعوب والممالك التي غزتها، أسست إمبراطورية وأقامت لها نظاما وذلك لحفظ النظام والاستقرار والأمن في حدودها وفق النظم العامة لإدارة شؤون الحكم مع الاعتراف بالقوانين المحلية للشعوب المحكومة لتنظيم أمور الرعية والهدف من ذلك يمكن في رغبة روما في إقامة صرح الإمبراطورية وتدعيم أركانها وسيادة القانون وإخلاق الناس للسكينة لصالح الدولة الحاكمة .

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الدولية في العصور الوسطى

أما العلاقات الدولية في العصور الوسطى فإنها تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة ٤٧٦ م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام ١٤٥٣ م. ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة بعضها لبعض بروابط شخصية . حيث لم تكن هناك حكومة مركزية تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام وتفرض نفوذها على سائر الأرجاء . ولم تكن المملكة الإقطاعية وحدها تباشر السيادة الداخلية والخارجية، ففي الداخل مثلا لم يكن هناك وجود لسلطة عليا مركزية، أما في الخارج فلم يكن في استطاعة الملك أن يعبر عن إرادة موحدة لمملكته أمام الممالك الأخرى.

ولكي لا نغالط الحقيقة علينا الاعتراف بالدور الذي لعبه الدين في تطور العلاقات الدولية، حيث استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة، ومن هذه الوحدة تسربت الكنيسة للهيمنة على الممالك الغربية، وأقامت فيها شبه نظام دولي اتخذته كأداة للسيطرة عليها، ومنذ ذلك الوقت أعلن البابا نفسه رئيسا لهذا العالم وجمع في يديه ((السلطتين الروحية والزمنية)) (4).

إن ما يميز العلاقات الدولية في هذه العصور هو عملية الازدواج في السلطتين . إذ استمد البابا هذه الرئاسة من اعتناق مفاده الوحدة

السياسية ووحدة مجتمع العالم المسيحي أو ما يسمى بالجمهورية
المسيحية .

كما قامت المسيحية بالدعوة إلى الكف عن القتال وإراقة الدماء،
محاولة منها لإقامة سلام مسيحي بين ربوع العالم الغربي .
ولقد عرفت العصور الوسطى بعض القواعد الدولية كالمعاهدات
والاتفاقيات ومشاكل الحدود والهدنة، وتميزت العلاقات الدولية بتفوق
البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة
على نظام الإقطاع .

وهنا لا بد من القول إن هذا البناء السياسي لا يمكن أن يمثل أي صفة
دولية ما دام العالم فيه يشكل وحدة هي الجمهورية المسيحية. وهكذا
فشل السلام المسيحي والزعم القائل بان المسيحية والسلام توأمان
لايفترقان ، بيد أن قيام الدول الجديدة على اثر تلك الحروب والمجازر
ترتب عنه تركيز سلطة الملوك السياسية وتقويمها . ولم يتم القضاء
على هذا النظام إلا بظهور الدول الحديثة ذات السيادة والمؤسسة على
فكرة قومية .

وخلاصة القول أن المسيحية قد أدت دورا جوهريا في وضع مبادئ
الأخلاق الدولية وقواعد القانون الدولي . وهي قواعد كان الهدف منها
تنظيم العلاقات بين الدول .

المبحث الثالث

العلاقات السياسية الدولية في عصر الإسلام

إن العلاقات السياسية الدولية يسرها بما يتلاءم وتوطيد السلام وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الشعوب ، وبما أن الإسلام دين سلام وحرية وإخاء ومساواة، لهذا نادى الإسلام بالفكرة الدولية والأساس الذي يقوم عليه القانون الدولي . هناك من يرى في الإسلام نفس ما تعنيه الحياة الديمقراطية والمساواة بين الأمم الصغيرة والكبيرة وحرية كل منها في إبداء رأيها في كل مسألة تعرض على الهيئات الدولية وسعى الدول المشتركة لتحقيق التعاون والإخاء وتوطيدا للسلم ودفعا للحرب .

إن لظهور الإسلام وتكوين إمبراطورية إسلامية تهدد أوروبا، بانتزاع السيادة من المسيحية، حدثا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية . ولقد اختلف علماء الإسلام في تفسير العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب التي لم تعتنق الإسلام . فمنهم من قال إن العلاقات بين الأمة الإسلامية وغيرها من غير الإسلامية لا تقوم إلا على أساس الحرب والقتال (*) .

ومنهم من قال إن العلاقات تقوم على السلام (**)، وان الإسلام اخذ باستخدام وسائل الإقناع وليس الإكراه . ونحن بهذا الصدد إلى جانب الرأي الثاني لان الإسلام لا يجيز قتل الإنسان لمجرد أنه لا يدين بدين الإسلام .

وللإسلام وجهة نظر خاصة في العلاقات الدولية، ذلك أن الإسلام لم يكتب له أن يسود وينشر في العالم كله، بل شاءت الظروف أن يستقر في مجال جغرافي معين، على الرغم من الاتساع الذي بلغه

شرقاً إلى الهند والصين وغرباً إلى الأندلس وغرب أوروبا . وقد نشأ عن هذا قيام دولة إسلامية تعتمد في تكوينها على الوحدة الدينية بغض النظر عن اختلاف أفرادها في اللغة والجنس وتلك الوحدة هي ما تسمى بالأمة الإسلامية أو دار الإسلام .

ولقد تطورت العلاقات لاحقاً بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري،

((بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلام لا على القهر)) (5) .

وللإسلام باع طويل في عقد المعاهدات والاتفاقات ، حيث عقد المسلمون عدداً كثيراً من المعاهدات والاتفاقيات ومن أهم هذه الاتفاقيات :عهود الذمة كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصدقة والتحالف إضافة إلى معاهدات التجارة . وقد اشتهر المسلمون بشدة حرصهم على رعاية العهود والالتزام بالاتفاقيات التي كانوا يبرمونها مع غيرهم من الدول والشعوب غير الإسلامية .

أما بالنسبة لعلاقة المسلمين بالدول الأخرى فقد ميز الفقهاء بين دار الإسلام التي اصطالحوا على إطلاقها على الدولة أو الدول الإسلامية، ودار الحرب التي يعني بها الدول التي يدين أهلها بتعاليم مخالفة لأحكام الإسلام . إن هذا التمييز لا يعني إطلاقاً بان الأمة الإسلامية ذات طبيعة عدوانية أو أنها في حالة حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية، بل إن أساس العلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب هو ((السلام ما لم يطرأ ما يوجب الحرب)) (6) . حيث أقرت الشريعة الإسلامية إقامة علاقات بين الشعوب الإسلامية وتبادل جميع أشكال المعاملات والعلاقات

الدبلوماسية والدولية معهم . وهناك من يرى بان هناك دارا ثالثة وهي ((العهد والتي لم يظهر عليها المسلمون , وعقد أهلها الصلح بينهم وبين المسلمين يؤدونه من أرضهم يسمى خراجا دون أن يؤخذ منهم جزية رقابهم)) (7).

مصادر الفصل الثالث

١. د. محمد الرويفي, محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية, مكتبة المعارف, الرباط, 1975, ص 15.
٢. جورج سباين, تطور الفكر السياسي, ترجمة حسن جلال العروسي, الطبعة الثانية, مصر, 1954, ص 53.
٣. فايز صالح أبو جابر, التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية, الأردن, ١٩٨٩, ص 86.
٤. د. محمد الرويفي, محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص 19.
- (*) (وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة), سورة التوبة, آية 36 . وكذلك روى عن النبي ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله)).
- (*) (من قتل نفسا بغير نفس, أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا), سورة المائدة, الآية (32).
٥. السفير محمد التابعي, السفارات في الإسلام, القاهرة, 1988, ص 41.
٦. د. صلاح الدين عامر, قانون التنظيم الدولي, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, القاهرة, ١٩٤٨, ص ٨٢.
٧. د. علي محمد شمبش, العلوم السياسية, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الثالثة, طرابلس, ١٩٨٨

الفصل الرابع

العلاقات الدولية في العصور الحديثة والمعاصرة

المبحث الأول: العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى .

المبحث الثاني: العلاقات السياسية الدولية في عصر التنظيمات
(عصبة الأمم).

المبحث الثالث: العلاقات السياسية الدولية في عصر الامم المتحدة
(منظمة الامم المتحدة)

المبحث الأول

العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى

مع بداية انهيار نظام الإقطاع واقتراب العصور الوسطى في أوروبا من نهايتها بدأ ظهور الدول القومية الحديثة التي تميزت بالاستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الإقليم . إن هذا التحول برمته أدى ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كانجلترا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، السويد، النرويج، الدنمارك، بولندا وروسيا.

وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام 1500، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم إيطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الاسمية للإمبراطور الذي كان يتقاسمها معه بابا الكنيسة الكاثوليكية. وفي الوقت نفسه أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتنهار بفعل كثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة اسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين والتي بدأت عام 1618 وانتهت عام 1648 دون أن تفلح الجهود المتتابعة والتي بذلت خلال هذه السنوات الطويلة لحقن الدماء وتقريب وجهات النظر بين المتحاربين إلى أن تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا وهي التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث .

لقد عدّ مؤتمر وستفاليا 1648 بحق نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وذلك لان هذا المؤتمر بالنسبة إلى أوروبا والغرب عموما بمثابة نقطة الانطلاق في تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم .

لقد عنيت في هذه المعاهدة وضع حد للمفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية لسلطة دينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية . وان أهم ما جاءت به معاهدة وستفاليا من مقررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية (1) ، وهي :

١ - تعد فاتحة لما سمي فيما بعد ((دبلوماسية المؤتمرات)) التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فصلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

٢ .أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية ، نظمها الدينية فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

٣ أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

٤ أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب

دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

وهكذا فإن النظام الدولي الذي تأسس على قواعد معاهدة وستفاليا لم يتم على أساس العودة إلى الدول العالمية، بل جعل ((العلاقات الدولية محصورة في تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي)) (2). وبعبارة أدق فإن الدول وحدها هي التي تشكل العناصر الفعالة الدولية وهي الأطراف الوحيدة التي تنشأ بينها العلاقات الدولية التي أصبحت بناء على ذلك مرادفة للعلاقات بين الدول. إن السلام الذي أقامته معاهدة وستفاليا على مبدأ توازن القوى، لم يكن سلاماً رومانياً فرضته الإمبراطورية الرومانية على الشعوب التابعة لها. ولم يكن سلاماً مسيحياً فرضته الكنيسة على رعاياها من الملوك والأمراء. بل كان سلاماً خطت له فرنسا بإقامة تحالف للقضاء على الإمبراطورية الرومانية مع الاحتفاظ دائماً بالمساواة في القوة بين الدول العظمى ، بحيث يمكن منع أي دولة من أن تصل إلى درجة من القوة تستطيع بموجبها أن تهدد استقلال دولة أو دول أخرى. وهذا بالتالي يؤدي إلى ضمان الاستقرار في العلاقات السياسية الدولية وإشاعة السلام بين الدول. وقد أصبح مفهوم التوازن الدولي بهذا المعنى يمثل الخطة الأساسية التي ظلت تسيطر بمقتضاها العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى عندما حل محلها مفهوم الأمن الجماعي كأساس للمحافظة على أمن العالم واستقراره وسلامه.

وأخيرا لا بد من القول إن معاهدة وستفاليا كانت نهاية للعصر الذي أطلق عليه في التاريخ عصر الإصلاح الديني، فقد أصبح الوضع الديني واضحا، فقد قضي على أمل المصلحين الأوائل في تحطيم الكاثوليكية الرومانية التي تتبع روما، وكذلك فشلت حركة الثورة الإصلاحية المضادة في إعادة الولاء المطلق للبابا وكنيسة روما. ومن ثم كان لا بد من ((بقاء المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتى وتعایشهما جنبا إلى جنب في أوروبا , وساد في أوروبا مبدأ التسامح الديني الذي فرضته الدول التقدمية على رعاياها)) (3).

وقد استقر الحال في أوروبا على هذا الوضع إلى أن حاولت فرنسا توسيع ممتلكاتها على حساب الدول المجاورة لها، دون مراعاة لمبدأ التوازن الذي اقر في مؤتمر وستفاليا، ولذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها في حرب طويلة انتهت بتوقيع معاهدة اوترخت عام 1713، والتي أعيد بمقتضاها تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى.

وكانت معاهدة اوترخت بداية عهد جديد، فقد انتهت سلسلة من الحروب التي حاولت بها فرنسا السيطرة على أوروبا وزال ذلك الخطر إلى زمن طويل , ولم تجن منها فرنسا إلا تعيين فيليب الخامس حفيد لويس ملكا على اسبانيا وتخلي الفرنسيون عن مساعيهم في غزو بلجيكا . وخرجت بريطانيا من دولة عظمى وأصبحت بعد الاستيلاء على قاعدة جبل طارق أعظم قوة في البحر الأبيض المتوسط . ثم تلا ذلك وقوع أحداث دولية ذات شان منها : تعاظم قوة روسيا , وظهورها على المسرح الدولي , ومنها إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 . وكذلك الثورة الفرنسية عام 1789 والتي جاءت بمبادئها

المعروفة وبفكرة حق الأمم في اختيار ما تراه مناسباً لها من النظم الدستورية .

إن مبادئ الثورة الفرنسية جاءت إعلاناً واضحاً وصريحاً تمثل في تهديد النظم السياسية للبلاد المجاورة لها ، ولذلك اتحد جميع الملوك والأمراء بوجه هذه الثورة ومبادئها. وبعد جميع هذه الأحداث اجتمعت الدول في مؤتمر جديد عام 1815 في فيينا لإعادة تنظيم العلاقات السياسية فيما بينها. إن أهداف هذا المؤتمر كانت في الأساس تكمن في أمرين . ((الأول - تحقيق توازن نسبي بين الدول الأوروبية الكبرى، والثاني يتجسد في قمع التيارات الفكرية الحرة التي نشرتها الثورة الفرنسية))(4) .

إن حروب الثورة الفرنسية ونابليون كانت قد هزت دعائم المجتمع الأوروبي هزاً عنيفاً وأحداث فيه تحولات واسعة النطاق وجبت تسويتها، وهكذا بدأ مؤتمر فيينا في ١٣/٩/١٨١٤ حتى يونيو 1815، والتي كانت غايتها الأساسية تنعكس في إعادة مبدأ التوازن الأوروبي إلى ما كان عليه قبل الثورة .

إن أهم القرارات والمبادئ التي صدرت عن المؤتمر هي : (5)

1. إقرار مبدأ توازن القوى من جديد واتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق ذلك (*).
2. إقرار مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم، حيث عد المؤتمر ذلك من الحقوق المشروعة التي يجب أن تعود لأصحابها .
3. إقرار مبدأ الحياد الدائم ، وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في حال حياد دائم .

4. إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية .
5. تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول , ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين. (**)
6. تحريم تجارة الرقيق.

إن مؤتمر فيينا يعد مرحلة جديدة في تطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سجل تطورا نوعيا في قراراته والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمر والاستقرار في أوروبا، ولقد كان المهندس الحقيقي لهذا المؤتمر ميترنخ الذي كان يخشى أن يمتد لهيب الثورات القومية إلى بلاده نظرا لأنها كانت تشتمل على عدة أجناس متباينة وقوميات مختلفة ومن ثم كانت أكثر تعرضا للانتفاضات القومية.

وتدعيما لقرارات المؤتمر اتفقت الدول المتحالفة وهي روسيا، بروسيا، النمسا، بريطانيا، على إقامة نوع جديد لتنظيم العلاقات الدولية وهو إنشاء الحلف المقدس للمحافظة على سلام أوروبا وسلام العالم كله وإقرار التدخل العسكري لتحقيق هذا الهدف إذا لزم ذلك. وإذا كان مؤتمر فيينا وما أعقبه من تكتلات وأحلاف على غرار الحلف المقدس قد نجح في تحقيق أهدافه، فإن هذا النجاح لم يكتب له البقاء أكثر من الثورات القومية وخاصة في ألمانيا

والنمسا حيث أخذت الولايات فيهما تتعرض للتفكك والانحلال بفعل القوميات والأجناس المتعددة كالصقلية والمغول والجرفان وغيرهم، ولم تعمد الأنظمة الرجعية أمام حركة القوميات الجديدة التي

شملت كل من هولندا، وبلجيكا، وفرنسا، والنمسا، وإيطاليا، وألمانيا،
وبدا تفكك الإمبراطورية العثمانية.

والحقيقة أن المتأمل في دراسة تاريخ العلاقات السياسية الدولية
منذ منتصف القرن التاسع عشر يستطيع أن يدرك بوضوح تام أن وقوع
الصدام المسلح بين الدول الكبرى بات أمرا حتميا. وهو ما يعزى إلى
تساع نطاق نظام الأحلاف السرية التي سادت العلاقات الدولية، كذلك
حدة الصراع والتنافس بين هذه الدول وارتباط هذه الدول بنمو الروح
العسكرية والاحتفاظ بجيوش كبيرة هائلة على أهبة الاستعداد لخوض
الحرب من أجل السيطرة والنفوذ على الدول الأخرى .

إن الرغبة التي أبدتها الدول الأوروبية مع بداية القرن العشرين ،
في الحصول على المزيد من الثروة، عن طريق تأمين الأسواق الخارجية
للفائض من إنتاجها ، كان السبب في تنافسها على المستعمرات وعلى
الطرق المؤدية إليها، وهذا ما دفع بكل دولة من الدول الأوروبية إلى
تعزيز قدراتها القتالية سواء عن طريق تقوية جيوشها البرية والبحرية
أو عن طريق إنشائها لشبكة من الأحلاف والعلاقات الدولية. وهذا بدوره
ساعد على انقسام الدول الأوروبية إلى معسكرين كبيرين، ودفع بأوروبا
والعالم إلى أتون حرب وصفت بالعالمية ، والتي كانت سببا أيضا في
قيام أول ثورة اشتراكية في العالم - الروسي ((.

الثورة التي أعلنت منذ البداية أنها تناضل من أجل إنهاء الحرب
الإمبريالية وتوقيع اتفاقية سلام عامة . وفي 26 أكتوبر 1917 ومن
قاعة المؤتمر الثاني لمجلس السوفيات أعلن مرسوم السلام الذي دعا
كل الدول لبدء المفاوضات من أجل وضع حد للحرب العالمية الأولى .
ولقد جاء في المرسوم الموجه لجميع الشعوب والحكومات أن ((النضال

من اجل السلام بدأ , والنضال سوف يكون صعبا وعنيدا. إن الامبريالية العالمية جمعت كل قواها ضدنا)) (6).

ولقد حدد لينين سمات هذا السلام مؤكدا على أن يكون عادلا وديمقراطيا. كما أكد بالوقت نفسه أن مرسوم السلام لن يكون شرطا للسلام ، بل نحن مستعدون لمناقشة جميع آرائنا ومقترحاتنا الواردة في مرسوم السلام .

ومنذ الأيام الأولى للثورة الاشتراكية والسلطة السوفيتية كانت قد فضحت وأعلنت لجميع الشعوب الوثائق السرية والمعاهدات الموقته وبهذه الخطوات ((أكدت الحكومة السوفيتية رفضها القاطع للدبلوماسية السرية وجرأتها في فضح جوهر الخطط الامبريالية أمام أعين الشعوب)) (7) . لقد قامت الثورة الاشتراكية بفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات السياسية الدولية .

المبحث الثاني

العلاقات السياسية الدولية في عصر التنظيمات ((عصبة الأمم))

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى نهاية تسلط الدول الأوروبية الكبرى على العالم وانتهيار سياسة توازن القوى وحل محلها نظام الأمن الجماعي الذي يقوم على مبدأ التزام جميع الدول ينبذ الحرب ومناهضة العدوان والتصدي له أيا كانت الدولة المعتدية وأيا كان سبب عدوانها . ومن ذلك يتبين أن معاهدة الأمن الجماعي تختلف عن الأحلاف والمعاهدات التي تقوم عليها توازن القوى . فهذه المعاهدات

تقيم التزامات بين عدد معين من الدول بينما تعني معاهدة الأمن الجماعي بامتداد هذه الالتزامات لتشمل سائر أعضاء المجتمع الدولي . وقد تبلور مفهوم الأمن الجماعي بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919 التي وقعتها اثنتان وثلاثون دولة لوضع أسس الصلح وإبعاد شبح الحرب والوصول إلى تسوية عامة بشأن الممتلكات التابعة لألمانيا وتركيا .

إن عدم فاعلية المؤتمرات والمعاهدات الدولية التي عقدت في السباق من جانب، وتخلخل ميزان القوى في هذه المنطقة من العالم من جانب آخر والذي نتج عنه تعرض البشرية لأول حرب عالمية. كل هذه الأسباب دفعت الدول وقادتها ومنظريها بالتفكير بجدية لتحقيق الأمن والسلام الدوليين وللمساهمة في تعزيز العلاقات الدولية وفقا لأسس جديدة.

في كتابه ((العلاقات السياسية الدولية)) يقول الدكتور إسماعيل صبري مقلد ((إن من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين انبثاق التنظيمات والمؤسسات الدولية على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في أي مرحلة سابقة من مراحل تطوره))(8).

لقد أكدت المعارك الحربية التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى ضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول ومنع الدول من استخدام القوة لحل المنازعات الدولية وإحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية التي سادت في ذلك الوقت وإخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات الصادرة رغما عن الدول الأعضاء في هذه

المنظمة , ولقد شكل قيام عصبة الأمم التي تأسست في شهر يناير 1919 عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث أنها ((أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية)) (٩). أخذت على عاتقها توفير وضمان السلام والأمن الدوليين .

إن الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة الدولية تتجسد في صيانة السلام والأمن الدوليين وتوثيق التعاون بين الدول وتنميته، ومن اجل الوصول إلى هذه الأهداف الرئيسية تعهدت جميع الدول بالالتزام بالمبادئ الآتية:

- 1 . عدم اللجوء إلى القوة من اجل حل القضايا الدولية .

- 2 . احترام قواعد القانون الدولي .

- 3 . احترام الالتزامات والعهود التي تنص عليها المعاهدات الدولية .

- 4 . قيام علاقات طيبة بين الدول على أساس العدل والشرف (10) .

ولقد اهتم بالدعوة لهذه المنظمة الدولية العديد من المؤسسات الإقليمية والشخصيات السياسية، إلا أن أبرزها كان الرئيس الأمريكي ((ولسن)) الذي بدا دعوته لها انطلاقا من معارضته ((الفكرة القائلة بضرورة إدارة الدول الكبرى للعالم)) (11) وكذلك انطلاقا من قناعته بان ((نظام التوازن الأوروبي كان السبب في اندلاع الحروب وعلى رأسها الحرب العالمية الأولى)) (12).

ومع كل هذا لم تستطع العصبة حل المشاكل الدولية الناجمة، وتبين ذلك بوضوح من خلال ضعفها وتضائل فاعليتها في نشر الأمن والمحافظة على السلام الدولي . إذ أنها ظلت طوال الأربع عشرة سنة الأولى من وجودها منهكة في إصلاح وتعديل هيكلها التنظيمي.

إن الأسباب التي أدت إلى فشل العصبة في تنفيذ ما خطط لها هي نتيجة لتنامي النزاعات الاستعمارية لدى الدول الكبرى، حيث وجدت

هذه الدول بان مبادئ العصبية لا تلبى أطماعها الاستعمارية، فطغت عقلية المنافسة الاستعمارية وروحية التوسع والهيمنة استنادا إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: العلاقات السياسية الدولية في عصر الامم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة))

بدا شبخ الحرب العالمية الثانية يلقي بظلاله الكثيفة على العالم بعدما تبين من ضعف عصبية الأمم وانعدام فاعليتها في نشر الأمن والمحافظة على السلام الدولي. وهكذا كانت الشرارة الأولى التي عملت على إشعال نيران الحرب قيام هتلر في 1938 بضم أراضي النمسا للرايخ الألماني. إن الحرب واتساع نطاقها وامتداد رقعتها كان يشير إلى أنها ليست مجرد نزاع بين الأمم ولكنها في جوهرها صراع بين الأفكار والأيدولوجيات التي تعتنقها هذه الأمم وهي النازية والفاشية والاشتراكية والليبرالية .

ولقد ظهرت الخطوات الأولى في طريق إنشاء منظمة الأمم المتحدة في الوثيقة الشهيرة التي وضعها كل من تشرشل وروزفلت التي عرفت بـ ((ميثاق الأطلسي)) والتي نصت على إيجاد ((نظام عام للأمن قائم على قواعد أوسع)).

ثم كانت الخطوة الثانية في كانون الثاني من عام 1942 في ((تصريح الأمم المتحدة))، ثم تجلت الخطوة الثالثة في مؤتمر موسكو في تشرين الأول من عام 1943 والذي أقرت فيه إحداث منظمة دولية تقوم

على أساس المساواة بين جميع الدول المحبة للسلام . ثم تأكد هذا القرار في مؤتمر طهران والذي جمع لأول مرة الزعماء الثلاثة : روزفلت، ستالين، تشرشل .

وفي شهر ديسمبر عام 1943 شكلت هيئة دراسات مركزها واشنطن، وذلك من اجل وضع المبادئ التي ستقوم عليها المنظمة الجديدة. وعملت هذه الهيئة على مرحلتين وعقدت اجتماعاتها في فندق ((دومبارتن اكس)) في واشنطن. وقد كانت مقترحات دومبارتن اكس أساسا للمناقشات في سان فرانسيسكو باعتبارها ((ورقة العمل التي انطلق منها المؤتمر هناك لصياغة الميثاق))(13).

أما في مؤتمر يالطا الذي انعقد في الفترة بين 4 و 11 شباط 1945 فقد جرت تسوية المشاكل التي تركتها مقترحات دومبارتن اكس معلقة، ومنها حق الدول الكبرى في ممارسة النقض (الفيتو veto) على قرارات مجلس الأمن وإنشاء نظام للوصايا يحل محل نظام الانتداب الذي كان سائدا أيام عصبة الأمم .

أما في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد في 25 نيسان 1945 واستمر لمدة شهرين، تم فيه إعداد ميثاق المنظمة الدولية الجديدة وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو 51 دولة (*) والذي تم إقراره في 26 حزيران 1945 حيث تضمن الميثاق ديباجة و 111 مادة، بالإضافة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والمكون من 70 مادة.

أما مبادئ هذه المنظمة وأهدافها، فقد تناولها الميثاق في مادتيه الأولى والثانية بالإضافة إلى الديباجة. وانطلاقا من الديباجة واعتمادا على المادة الأولى يمكن اعتبار أهداف هيئة الأمم المتحدة هي : ((حفظ السلم والأمن الدولي، إنماء العلاقات الودية بين الأمم , تحقيق التعاون

الدولي على حل المسائل الدولية، وجعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق الأعمال وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة (((14) .

أما المادة الثانية من الميثاق فقد نصت على ما يأتي:

1. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .
2. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .
3. يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر .
4. يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد ((الأمم المتحدة)) .
5. يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى ((الأمم المتحدة)) في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع .
6. تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين .
7. ليس في هذا الميثاق ما يسوغ ((للأمم المتحدة)) أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه

المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع (((15)).

وبتأسيس منظمة الأمم المتحدة تكون العلاقات السياسية الدولية قد أخذت منحى جديدا قائما على أساس نبذ القوة وعدم استخدامها أو التلويح بها في العلاقات الدولية . إلا أن كثيرا من المبادئ والقرارات ظلت حبرا على ورق , وبكلمة أدق إنها لم تترجم إلى الواقع العملي. وهكذا فشلت منظمة الأمم المتحدة هي الأخرى في أداء دورها المنطلق من المبادئ والأهداف التي قامت عليها. وبذلك أصبحت العلاقات الدولية تدور حول محورين رئيسيين أحدهما العلاقات الأمريكية - السوفيتية أو العلاقات بين الشرق والغرب والآخر العلاقات بين الشمال والجنوب أو بين الدول الغنية والدول الفقيرة أو دول العالم الثالث . وإذا كان المحور الأول للعلاقات الدولية يدور حول خلافات وقضايا سياسية وأيدلوجية تتبلور بصفة خاصة في مشاكل الأمن القومي والعسكري لكل من الدولتين ووسائل الحد من الأسلحة الإستراتيجية ومشاكل المجالات الحيوية أو مناطق النفوذ , فان البعد الثاني وهو العلاقات بين الشمال والجنوب قد اخذ صبغة اقتصادية لأنه ركز على قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية ومشاكل التنمية التي تواجه العالم الثالث .

إن الأسباب الرئيسة التي تكمن في ضعف وعدم قدرة المنظمة الدولية الجديدة على حل المشاكل الدولية، تعود إلى حدة الصراعات التي ظهرت وما زالت تظهر بين الدول الكبرى خاصة بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن , حيث نلاحظ أن امتياز حق

((النقض)) قد مكن الدول الامبريالية عموما وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية من تعطيل كثير من القرارات الهامة المتخذة لصالح الشعوب. كما أن مجلس الأمن قد فشل ولمرات عديدة في اتخاذ قرارات تتلاءم ومصالح الشعوب , كما أنها تساهم في وضع معالجات جديدة للمشاكل الدولية القائمة، ومن تلك الأمثلة الساطعة على ذلك استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو ضد أي مشروع قرار لإدانة إسرائيل.

إن عالم اليوم قد اختلف جذريا عما كان عليه في عام 1946، وانطلاقا من هذه الحقيقة فان دول العالم التقدمية ودول العالم الثالث وقواه الوطنية والسياسية والثورية مدعوة اليوم إلى إعادة النظر في الميثاق، وفي نظام هيئة الأمم المتحدة , في إعادة النظر بصدد حق الفيتو , وذلك لأن الآلية التي تعمل بها الأمم المتحدة اليوم أصبحت عاجزة عن مواكبة الأحداث والتطورات وبالتالي غير قادرة على حل المشاكل الدولية.

إن جميع الدول مدعوة اليوم لبناء تنظيم دولي جديد، يأخذ على عاتقه التعبير عن إرادة الشعوب، وان يقوم على أسس ومبادئ عادلة بعيدة عن النزعات الاستعمارية ودعاة الحروب، ويتجاوز النواقص والسلبيات التي وجدت في عصابة الأمم وهيئة الأمم المتحدة . إن العالم المعاصر الذي شهد ويشهد تزايدا ملحوظا في عدد المنظمات الدولية يعكس تنامي الشعور بالحاجة إلى تنظيم العلاقات السياسية الدولية وتنمية التعاون بين شعوب العالم ودوله .

إن التفكير السياسي الجديد يتطلب ((الاعتراف ببديهية بسيطة أخرى وهي أن الأمن كل واحد لا يتجزأ. وهو يمكنه أن يكون متساويا

فقط للجميع أو لا يكون إطلاقاً . ويقوم أساسه المتين والوحيد على الاعتراف بمصالح سائر الشعوب والدول، والمساواة فيما بينها في الحياة الدولية (((16).

مصادر الفصل الرابع

١. د. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، منشورات الجامعة المفتوحة، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦.
 ٢. د. احمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة، 1988، ص 25.
 ٣. د. عبد الحميد البطريق ود. عبد العزيز نوار، التاريخ الأوربي الحديث من (عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٨٠.
 ٤. د. علي شمش، العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 302.
 ٥. د. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 18.
- (*) قرر المؤتمر إعادة الملكية البروسية والنمساوية وكذلك ضم السويد والنرويج في اتحاد فعلي، ودمج بلجيكا بهولندا لتكون دولة قوية تقف حاجز ضد فرنسا، وأخيراً تقسيم بولونيا بين روسيا والنمسا وبروسيا.
- (**) وضع المؤتمر بروتوكولا اتفق فيه على ترتيب المبعوثين السياسيين كما يلي:

السفراء / ليغا (ممثلين البابا) / المرسلون / الوزراء المفوضون / القائم
بالاعمال.

٦. فلاديمير اوليانوف لينين, الأعمال الكاملة, المجلد 35, دار العلوم,
موسكو, 1957, ص 86 باللغة الروسية.

٧. اندريه غروميكو وبونماريوف, تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد
السوفيتي 1917-1945, الجزء الأول, دار العلم, موسكو, 1980,
ص 35, بالروسية.

٨. د. إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق
ذكره, ص ٦٦٩.

٩. د. عبد السلام صالح عرفة, المنظمات الدولية الإقليمية, الدار
الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الأولى, بنغازي, 1993,
ص 20.

١٠. د. عبد الخالق عبد الله, العالم المعاصر والصراعات الدولية,
المجلس الوطنية للثقافة. والفنون والآداب, الكويت, 1989, ص 30
- 31.

١١. د. رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين, المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, الطبعة الثالثة, بيروت, 1986,
الجزء الثاني, ص ١٣١.

١٢. د. رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين, مرجع سبق
ذكره, ص ١٣١.

١٣. حسن الابراهيم, سيف عباس شكري, جولة في السياسة الدولية,
مؤسسة دار العلوم الكويت 1978 ص 222.

- (*) حضر المؤتمر 51 دولة ومن ضمن هذه الدول خمسة دول عربية هي مصر، سوريا، العراق، السعودية، لبنان.
١٤. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، منشورات مكتب الإعلام العام للأمم المتحدة، أبريل 1994، ص 5 - 6.
١٥. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 7 - 8 - 9.
١٦. غورباتشوف، البيروسترويك والتفكير الجديد لأجل بلادنا وللعالم بأسره، ترجمة زياد الملا دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص ١٦١.

الفصل الخامس

العلاقات السياسية الدولية في ظل الحرب الباردة

المبحث الأول: التعريف بالحرب الباردة ودوافعها.

المبحث الثاني: الجوانب العملية في سياسة الحرب الباردة.

المبحث الأول

التعريف بالحرب الباردة ودوافعها

THE COLD WAR الحرب الباردة

يمكننا القول إن الحرب الباردة ((نهج سياسي عدواني اتخذته الأوساط الامبريالية وفي مقدمتها أمريكا للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينات)) (1).

وقد اتسمت هذه الحرب بسباق التسلح وبالذات السلاح النووي ، وتأسيس القواعد العسكرية المحاطة بالاتحاد السوفيتي ، وكذلك استخدام القوة في العلاقات الدولية ، ورفض كل المحاولات الجادة لحل النزاعات الدولية عن طريق المفاوضات.

وعلى الرغم من عدم استطاعة أغلبية الباحثين والعلماء في العلاقات الدولية ، إعطاء مدة زمنية محددة لبداية هذه الحرب ، إلا أن الغالبية من الباحثين يتفقون على أن ١٩٤٦/٣/٥ هي البداية حيث دعا تشرشل في خطاب له إلى تأسيس وتشكيل الاتحاد العسكري الانكلو - أمريكي لمواجهة خطر الشيوعية القادم من الشرق. ومع هذا من الصعوبة إعطاء تاريخ محدد لهذه الحرب . وهناك آراء عديدة بهذا الصدد فهناك من يعد أن الحرب الباردة بدأت تلوح في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهناك من يرى أن الحرب الباردة بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية وهناك من يرى أنها بدأت في عام 1946 . وآخرون يرون أن مبدأ ترومان هو الذي يعد أساسا لهذه الحرب . ومهما اختلف الباحثون بهذا الصدد ،

فالحرب الباردة أو الساخنة هي استمرار للسياسة بوسائل أكثر عنفا وتدميرا وبالتالي لا بد من التوقف الجدي والعلمي لدراسة هذه الظاهرة كما يمكننا أن نعرف الحرب الباردة بأنها ((الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي)) (2) .

دوافع الحرب الباردة

لقد تعددت النظريات والآراء التي تناولت دوافع الحرب الباردة وأصولها . ومن هذه النظريات والآراء ما ينسبها إلى العداء المتبادل والارتياح وانعدام الثقة والخوف الذي يكنه كل طرف للآخر . فقد كانت كل من القيادتين السوفيتية والأمريكية شديدي الحذر تجاه بعضهما الآخر . كما كانت كل مبادرة عدوانية من احد الجانبين تقابل بموقف اشد عنفا وأكثر تشددا وصلابة من الجانب الآخر . وهو ما ينتج عنه مزيد من التفاعلات العدوانية بين الطرفين . ولذلك فان الحرب الباردة لا يمكن النظر إليها ببساطة على أنها مجرد ردود أفعال من احد الطرفين ضد اعتداءات الطرف الآخر , بل أنها صراع ناشئ عن الخوف والحذر المتبادلين بين الرسميين في كل جانب من حيث تفسير أفعال الجانب الآخر وتصوره لهذه الأفعال . فكل طرف كان يرى أن الطرف الآخر معتد وأنه يمضي قدما في التسلح من اجل الحرب .

كما رأى الآخرون من العلماء والكتاب بان الخوف والارتياب لدى الطرفين هما نتيجة ما ترسب في ذاكرة وشعور كل طرف منهما من التصورات السيئة إزاء الطرف الآخر . فمثلا عاش السوفيت وهم يحملون في أعماقهم ذكرى انطباعات مريرة تجاه الأمريكيين عندما قاموا بالتدخل العسكري المسلح ضد الثورة البلشفية عام 1918 - 1919 بهدف إسقاطها . كما أن السوفيت كانوا شديدي الحساسية بسبب رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالنظام السوفيتي دبلوماسيا , إذ أن هذا الاعتراف لم يتم إلا في عام 1933 .

يرى البعض من الجانب الآخر , أن تجربة التعاون بينهما خلال فترة الحرب لم تكن كافية لتوثيق العلاقات بينهما بالقدر الكافي للقضاء على الشكوك التي كانت تساور السوفيت والتي أسهمت في تأكيدها أمور كثيرة والأبرز منها مماثلة الولايات المتحدة في إعلان الحرب على الفاشية ورفضها إحاطة السوفيت علما بمشروع ((مانهاتن)) القاضي بتطوير وضع القنبلة الذرية وتباطؤ الولايات المتحدة في فتح الجبهة الثانية , وأخيرا عدم الإفصاح عن قرار اسنخدام القنبلة الذرية ضد اليابان .

أما بالنسبة للأمريكيين فان عداوتهم للاتحاد السوفيتي من وجه النظر الأمريكية نابعة من كون أن السوفيت كانوا يرفضون فكرة إجراء الانتخابات الديمقراطية في الأقاليم المحررة من قبضة النازية ويرفضون تقديم المساعدة في مشروعات التعمير في غير المناطق الواقعة تحت السيطرة السوفيتية . كما أنهم حرصوا (أي السوفييت) على الاحتفاظ بقوة مسلحة ضخمة بعد انتهاء الحرب دون مبرر وعدم سحب الجيش الأحمر من أوروبا الوسطى والشرقية .

ولنا رأي بهذا الصدد , حيث الكراهية والحذر والنفور السوفيتي - الأمريكي يعود إلى أسباب أيديولوجية , تكمن في النظام السوفيتي - الذي تبنى النظرية الماركسية - اللينينية التي تنادي أصلا بالقضاء على الاستغلال وهو العصب الرئيسي للرأسمالية , فعدم التوافق الأيديولوجي حسب رأينا يعود لدوافع الحرب الباردة . كما أن المصالح الحيوية والإستراتيجية التي يحاول كل طرف تحقيقها تدفع الطرفين إلى العيش في حالة صراع دائم بغض النظر عن فترة تاريخية محددة نعني بها ((التعايش السلمي)) أو ((الوفاق الدولي)) .

إن الخلافات الأيديولوجية وتحقيق المصالح الحيوية والإستراتيجية لكل طرف هي الأسباب التي تكمن وراء الحرب الباردة وتصعيدها . وهكذا فإنه من هذا المنظور شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في شن حرب أيديولوجية تستهدف وأد الأفكار الاشتراكية والشيوعية والقضاء عليها قبل انتشارها على نطاق واسع .

العلاقات السياسية الدولية على أعتاب الحرب الباردة

بينما كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها كانت هناك صيغة واحدة تجمع الحلفاء وقت الحرب ضد النازية وهي ضرورة استسلام ألمانيا غير المشروط . وفيما عدا ذلك لم يحاول الزعماء الثلاثة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وضع تصور للنظام الدولي والعلاقات السياسية الدولية بعد الحرب باستثناء ما كانوا يخططون له من إقامة منظمة دولية تحل محل العصبة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وأسفرت جهودهم في هذا المضمار كما اشرنا

سابقا عن إنشاء منظمة الأمم المتحدة . ومع ذلك فقد حاول تشرشل رئيس الوزراء البريطاني منذ عام 1943 أن يثير حذر الأمريكيين من احتمال قيام الاتحاد السوفيتي بفرض نفوذه على أوروبا الشرقية في الوقت الذي كان يرتاب فيه روزفلت في أطماع بريطانيا في أوروبا لتكون دائرة نفوذها .

وما إن انتهت الحرب تماما حتى أدت الانتصارات التي حققها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تدعيم مركزهما وتعزيز مكانتهما كقوتين عظميين وانعددت لهما بذلك مقاليد السيطرة على العالم. كما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى

مزيد من إضعاف للقوى الاستعمارية التقليدية، وظهر توازن دولي جديد قوامه توازن الرعب السوفيتي - الأمريكي ، ((وتعاضم قوة الاتحاد السوفيتي كمؤيد لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرر العربية واستقلال باقي الدول)) (3) .

لقد تميزت العلاقات الأمريكية - السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالتوتر الشديد والصراع المحتدم ، وقد استقطب هذا الصراع طاقات كل من العملاقين والقوى المرتبطة بكل منهما وأصبح يهدد باحتمالات المواجهة بينهما لما كانت تتمتع به كل منهما بعد خروجها من الحرب بوفرة في الموارد الاقتصادية والقدرات العسكرية والنفوذ السياسي إذا ما قورنت بالدول الأخرى وقد اكتسب هذا الصراع والتنافس من أجل النفوذ السياسي اسم الحرب الباردة .

((The Cold War))

المبحث الثاني الجوانب العملية في سياسة الحرب الباردة

لقد ظهرت لدى الغرب نظريات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت تهدف إلى الحيلولة دون انتشار الفكر الشيوعي في العالم . ولقد كانت أولى هذه النظريات ((نظرية الاحتواء)) الذي صاغ وبلور إطارها العام الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان ، وتم دعم وتنفيذ هذه النظرية من قبل حكومة الرئيس الأمريكي ترومان ، والتي انبنت على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفيتية ، وتعيين الطريقة التي كان ينظر بها السوفييت الى الغرب الرأسمالي .

وقد بلغت الحرب الباردة ذروتها بإعلان الرئيس الأمريكي ترومان بتنفيذه والتزامه بسياسة الاحتواء لتكون حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية وتعاملها مع السوفييت ، وكان ذلك على اثر خطاب ألقاه الزعيم السوفيتي آنذاك ستالين في شباط ١٩٤٦ أكد فيه حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية ونبه الشعب السوفيتي على اليقظة وعدم الاستكانة بأن انتهاء الحرب لا يعني استرخاء الأمة .

وقد انبنت سياسة الاحتواء على فكرة جوهرها كما يراه الغرب، بأن السياسة الدولية هي صراع او سباق من اجل الهيمنة والسيطرة على العالم، وان الاتحاد السوفيتي بنظر الغرب هو قوة امبريالية تسعى الى قهر العالم والهيمنة عليه، وانطلاقا من هذا الفهم يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تقدم الدعم والعون السياسي والاقتصادي، بل والعسكري أيضا في حالة أي تهديد موجه لأي حكومة

غير شيوعية سواء كان ذلك بطريق التمرد الداخلي او الثورة الداخلية او الغزو الخارجي، او الضغط الدبلوماسي .

وكان أول اجراء عملي اتخذته القيادة الأمريكية تطبيقا لسياسة الاحتواء هو مواجهة الاضطرابات الداخلية في تركيا والحرب الأهلية في اليونان عام ١٩٤٧ على انها بتدبير شيوعي. الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي ترومان ان يطلب من مجلس الكونغرس الأمريكي الموافقة على مد اليونان وتركيا بمساعدة قدرها ٤٠٠ مليون دولار والذي صرح قائلاً ((اعتقد ان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تتجه الى مساعدة الشعوب الحرة التي تكافح الخضوع للأقليات المزودة بالسلاح او بالضغطوط الخارجية))(٤) .

مختصر القول ان سياسة الاحتواء أو مبدأ ترومان يكاد يكون بمثابة إغلاق الباب ضد أي ثورة، الأمر الذي يعني انه من الممكن مساندة أي نظام حتى ولو كان ديكتاتوريا مادام يدعي بأن القوى المضادة له قوة شيوعية. وبهذا الإعلان الأمريكي تكرست القطيعة بين السوفييت والأمريكان وكان من البديهي ان يؤول مؤتمر موسكو الى الفشل , الذي بدأت اجتماعاته مع إعلان مبدأ (ترومان) .

وبعد أشهر قليلة أعلن في الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع مارشال الذي يتلخص في وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية قبل انهيار اقتصادها , ويعد في الوقت نفسه دول اوربا الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لإنهاض بلادها اقتصاديا حتى يمكن لامريكا مساعدتها . ولم يستثن من الدعوة لهذا المشروع حتى دول أوروبا الشرقية , الامر الذي ادى الى استياء حكومة الاتحاد السوفيتي التي عبرت عن ان هذا المشروع لايمكن أن يكون الا نوعا من الاستعمار

الجديد أي أستعمار الدولار الأمريكي . وبموجب هذا المشروع انفقت الولايات المتحدة (١٢) مليون دولار في سبيل إعادة بناء اقتصاديات اوربا الغربية .

أن الأهداف الرئيسية لمشروع مارشال تتكمن بالدرجة الاولى في:

- ١ - القضاء على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في اوربا .
- ٢ - احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لاقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي .
- ٣ - ربط اوربا الغربية بالاقتصاد الامريكي وتمهيد تغلغل الشركات الامريكية الاقتصادية في الاسواق الاوربية (٥) .

وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب، وفي خريف عام ١٩٤٧ اعلن الاتحاد السوفيتي عن تأسيس منظمة اطلق عليها (الكومنفورم) أي (مكتب الاعلام الشيوعي) والذي كان هدفها يتجسد في توثيق الروابط بين دول شرقي اوربا واستقلالها استقلالاً تاماً عن الغرب . لقد تأسست هذه المنظمة على ضوء قرارات مؤتمر موسكو الذي عقد في ايلول ١٩٤٧ والذي حضره ممثلو تسعة احزاب شيوعية، السوفيتي، البولوني، الروماني، البلعاري، الهنغاري، التشيكوسلوفاكي، اليوغسلافي، بالإضافة الى الحزب الشيوعي الايطالي والفرنسي. وبعد هذ المؤتمر تخلت الاحزاب الشيوعية وخاصة الكبيرة منها الفرنسي، الايطالي، وغيرها، تخلت عن سياسة المهادنة والاعتدال التي اتبعتها عندما كان التحالف الكبير سائداً بين الاتحاد السوفيتي والغرب، ونتيجة لهذا المؤتمر انتشرت الاضرابات والمظاهرات والعصيان ولم يقف الحد عند قيام الاضرابات في اوربا بل انتقلت الى الملايو وبورما واندونيسيا والهند الصينية، ولجأت بعض الاحزاب الشيوعية الاسيوية الى انتهاج

سياسة الكفاح المسلح (حرب العصابات) انقلبت الحرب الباردة الى حرب ساخنة في كثير من مناطق العالم .

لقد كانت الحرب الباردة على أشدها في منتصف عام ١٩٤٩ ، حيث اتخذت الدول الغربية أول خطوة لها لتنظيم الدفاع ضد الشيوعية تأسيس منظمة شمال الاطلنطي وانضم الى ذلك الحلف العسكري كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ والنرويج والدانمارك وايسلندة وايطاليا والبرتغال. لقد كان هذا الحلف يختلف عن جميع المعاهدات والاحلاف السابقة فكان " موجها بوضوح ضد الاتحاد السوفيتي وأن لم يرد فيه اسم الاخير " (٦) .

لقد نصت المادة الرابعة من ميثاق حلف شمال الاطلسي " سوف تتشاور الدول الاطراف كلما بدا , في رأي احداها، أن سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او أمنه عرضة للخطر " (٧) . ولو اجرينا قراءة سياسية لهذه المادة، فأنا نرى وبوضوح تام لايقبل الشك بأن هذه المادة نصت على التهديد بالعدوان، كما ان التشاور لا يتم في حالة التهديد بالعدوان على احدى الدول الاعضاء وحسب وانما في حال استلام السلطة من قبل احزاب شيوعية او احزاب اخرى يسارية تتعاطف مع الشيوعية .

وبتأسيس هذا الحلف العسكري، لم تقتصر الحرب الباردة على اوروبا وحدها، بل تسربت الى جميع ارجاء العالم، وعلى الاخص في اسيا، حيث انتصر الشيوعيون في الحرب الاهلية الصينية في ذلك العام نفسه ١٩٤٩ ، وظهرت الصين الشيوعية في اسيا كمارد يهدد

الاستعمار الغربي في الشرق الاقصى. ولقد جسد هذا الحدث الدور او المرحلة الثالثة من الحرب الباردة وهو اخطر دور في تاريخ الصراع بين

الشرق والغرب . حيث صرحت وكالة أنباء تاس السوفيتية في ١٩٤٦/٦/٣ بأن " حلف شمال الأطلسي كان وسيظل أداة لتهيئة الاعمال العدوانية , ولخدمة مصالح الجماعات العسكرية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية الاداة الرئيسة في هذا الحلف " (٨) .

ومنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ اخذت الحرب الباردة منحى جديدا , حيث انتقل الصراع في تلك الحرب الى الشرق الاقصى ومنذ عام ١٩٦٠ اصبحت الحرب الباردة متمثلة في بقية القارات، فظهرت ازمات عديدة ومتنوعة، أزمة الكونغو، أزمة كوبا، والهند الصينية. ومع ذلك فقد كانت تظهر بين الحين والآخر محاولات جديدة وخاصة من جانب الاتحاد السوفيتي , لاقامة نوع من التعايش السلمي بين المعسكرين .

ولعل ظهور دولة الصين الشيوعية يعد اخطر حادث بالنسبة للدول الغربية التي عدت الوجود الشيوعي في تلك المنطقة الواسعة أمرا يهدد المصالح الحيوية والإستراتيجية الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص . ثم تطورت الأحداث في شهر يونيو ١٩٥٠ حيث اندلعت الحرب الكورية التي اثرت تأثيرا بالغا في العلاقات السياسية الدولية بين المعسكرين، ولحقتها تطورات الأحداث في فيتنام الذي حقق الشيوعيون فيه انتصارا كبيرا في العام ١٩٥٤ .

وفي أواخر عام ١٩٥٤ عندما ظهر اتجاه واضح لدى الدول الغربية مفاده تكريس سيادة ألمانيا وضمها الى حلف الاطلسي. وبأنظام ألمانيا للحلف والاعلان عنه أدى الى اثاره حفيظة السوفيات الذين دعوا لمؤتمر عام في ٢ ديسمبر ١٩٥٤ بقصد حل المسألة الالمانية، الا أن هذا المؤتمر كتب له الفشل الامر الذي أدى الى صدور تحذير علني من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى مفاده " اذا اصرت الدول

الغربية على خطواتها بالتعاون المتكافئ مع المانيا الغربية في ظل حلف الاطلسي فأن دول شرق اوروبا ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعية خاصة بها لمواجهة تهديد العسكرية الالمانية التي احياها الغرب" (٩) .

وأمام هذه التطورات لابد وأن يكون هناك رد سوفيتي أو رد جماعي من قبل دول اوروبا الشرقية، وتمثل هذا الرد في تأسيس منظمة حلف وارشو الذي يعده البعض ردة فعل سوفيتية مباشرة لحلف الاطلسي ،وهذا غير صحيح من وجهة نظرنا وذلك لان حلف شمال الاطلسي قام قبل ٦ سنوات أي عام ١٩٤٨ .

وبهذا لا يمكننا القول انها ردة فعل مباشرة، لان ردود الافعال المباشرة تأتي عادة سريعة وفي مدة زمنية قليلة . لكننا في الوقت نفسه نقول انها رد مباشر على حلف الاطلسي الجديد الذي ضم ألمانيا الغربية كدولة عسكرية قوية في قلب أوروبا ، وهذا بحد ذاته يعد تهديدا للامن القومي السوفيتي ، الذي كان لابد من إعادة النظر في تقويم إستراتيجيته الدفاعية . ويضيف بعض الكتاب سببا آخر لإنشاء منظمة حلف وارشو يتجلى في أن " الهدف من اقامة الحلف كان استخدامه في دعم مركز الاتحاد السوفيتي في المساومات التي يدخل فيها كطرف مباشر" (١٠) .

لقد ظهر حلف وارشو الى حيز الوجود في ١٤ مايو ١٩٥٥ وذلك عندما وقعت دول أوروبا الشرقية الشيوعية نص المعاهدة والذي اشتمل على عدة مواد ، وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من : بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، المجر، بولونيا، رومانيا، ألبانيا، الاتحاد السوفيتي . وقد صدر عن هذه المعاهدة تكوين قيادتين

محدثين الأولى سميت بالقيادة العسكرية الموحدة والثانية اللجنة السياسية الاستشارية . ولقد جاء في المعاهدة نصوص لمواد يمكن القول عنها تقليدية وهي المواد ١٠/٨/٧/٣/١ والتي نصت على ان جميع الأطراف اتفقت على نبذ استخدام القوة في تسوية منازعاتها الدولية وأكدت مبدأ التشاور المتبادل في حالة وقوع تهديد خارجي . ولكن المواد الأكثر أهمية هي التي جاءت تحت الأرقام ١١/٩/٦/٥/٤ فالمادة الرابعة مثلا حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطاق الأوربي فقط، في حين ان المادة التاسعة تركت الباب مفتوحا لدخول أي دولة بصرف النظر عن طبيعة نظامها الاجتماعي او السياسي . والأكثر من ذلك كله أن المادة الحادية عشرة نصت على أنه في حال إنشاء نظام للأمن الجماعي في أوروبا وعقد معاهدة أوروبية عامة لتحقيق هذا الغرض، فإن معاهدة حلف وارشو تنتهي بمجرد أن يبدأ سريان مفعول هذه المعاهدة الأوروبية العامة، وهذا طبعا يؤكد نية صادقة في إيجاد نواة لتعاون أوروبي جامع، لا يمكن الاختلاف عليه.

ثم عادت الحرب الباردة في عام ١٩٥٥ الى منطقة الشرق الأوسط وبالذات أزمة السويس عام ١٩٥٦ . كل هذه الأحداث والتطورات في مختلف المناطق أدت الى توتر العلاقات الدولية بين المعسكرين . ثم ما ان جاء عام ١٩٦٠ حتى انتقلت الحرب الباردة الى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية . ففي أفريقيا ظهرت دول حديثة العهد بالاستقلال، وعلى رأسها زعماء سبق لهم أن قاسوا من مرارة الاستعمار وشاركوا في انتزاع استقلال بلادهم،

ولذلك كانوا بطبيعتهم يكرهون الغرب ويتطلعون الى المساعدة السوفيتية . وكان أشهر هؤلاء نكروما، سيكوتوري، لومومبا وغيرهم .

اما في أمريكا اللاتينية فقد كانت الحرب الباردة على أشدها وبالذات عندما نجحت الثورة الكوبية بقيادة كاسترو وإقامة النظام الاشتراكي بعد القضاء على نظام حكومة الديكتاتور باتستا.

وازدادت حدة الصراع أكثر عندما تم نصب الصواريخ السوفيتية النووية في كوبا عام ١٩٦٢ ، مع انه إجراء مشروع من ناحية القانون الدولي، الا أن الولايات المتحدة عدته تهديدا صارخا موجهها إليها، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي الى قيام حرب ثالثة في المنطقة.

وفضلا على السياسة العقلانية التي تميز بها الطرفان في تلك الأزمة، فقد انتهت بسحب الصواريخ النووية مقابل تعهد خطي من الرئيس الأمريكي آنذاك كنيدي بألا تقدم أمريكا على غزو كوبا . وهكذا أصبحت الحرب الباردة متداخلة في سائر أنواع العلاقات بين العملاقين . وأن التقارب العسكري بينهما أدى بهما الى بلوغ حالة من الاسترخاء . وقد جاء هذا التغيير الجوهرى بعد ان شهدت العلاقات ذروة التردى في الأزمة الكوبية والحرب الفيتنامية والكورية، الأمر الذي كان حافزا لدخول العلاقات بينهما مرحلة جديدة.

مصادر الفصل الخامس

١. بوتيومكين ف.ب, تاريخ الدبلوماسية, المجلد ٥, الجزء الاول, موسكو ١٩٨٢, ٢٤٢, باللغة الروسية.
٢. د. محمد طه بدوي, مدخل الى علم العلاقات الدولية, دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧١, ص ١١.
٣. د. محمد السيد سليم, العرب فيما بعد العصر السوفيتي "المخاطر والفرص" مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٨ القاهرة ١٩٩٢, ص ١٤٦.
٤. د. عبد الحميد البطريق, التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠, دار النهضة العربية, بيروت ١٩٧٤, ص ٤٥٧.
٥. د. عبد الخالق عبد الله, العالم المعاصر والصراعات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٧٣.
٦. د. رياض الصمد, العلاقات الدولية في القرن العشرين, مرجع سبق ذكره, ص ١٨٩.
٧. موريس كروزية, تاريخ الحضارات العام - العهد المعاصر, تعريب يوسف اسعد داغر وفريد داغر, عويدات, بيروت ١٩٧٠, ص ٤٢٠.
٨. أندريه غروميكو, القاموس الدبلوماسي, مرجع سبق ذكره, باللغة الروسية, ص ٢٤.
٩. حسن الابراهيم - سيف عباس - عزيز شكري, جولة في السياسة الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٧.
١٠. د. إسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٤٤.

الفصل السادس

العلاقات السياسية الدولية في ظل الوفاق الدولي

المبحث الأول: - التعريف بالوفاق الدولي .

المبحث الثاني: - الجوانب العملية لسياسة الوفاق الدولي والعلاقات السياسية الدولية .

المبحث الأول التعريف بالوفاق الدولي

وسط مظاهر الحرب الباردة وتفجر أزمة الصواريخ الكوبية ونشوب حرب فيتنام كانت هناك تطورات يمكن تأويلها كأصول لسياسة الوفاق مثل قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم ألمانيا وبالسيطرة السوفيتية الواضحة للعيان على أوروبا الشرقية وإقامة الخط الساخن او الخط الأحمر الذي أنشئ في عام ١٩٦٣ والذي استطاع أن يربط البيت الأبيض بالكرملين ، وكذلك بعض الاتفاقيات ومنها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ ومعاهدة الفضاء الخارجي عام ١٩٦٧ ومعاهدة حظر التكاثر النووي عام ١٩٦٨ . كل هذه الصور غيرت نوعا ما في طبيعة العلاقات الدولية بين المعسكرين ، حيث حدث تغير جوهري في سياسة جميع الأطراف ، إذ بات واضحا أن هذه الأطراف لها اهتمامات عميقة متبادلة بسلام عادل وأصيل في منع سباق التسلح . كما أن الاتحاد السوفيتي وسياسته الجديدة ((التعايش السلمي)) دفعا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير عام في السلوك السياسي الخارجي الدولي لها تجاه المنظومة الاشتراكية .

وهكذا لا بد لنا أن نتوقف أولا عند جوهر سياسة التعايش السلمي التي دفعت دول العالم اجمع لبناء علاقات سياسة دولية جديدة على الرغم من التناقضات السياسية الاقتصادية الاجتماعية كافة بين هذه الدول .

فما هو التعايش السلمي وما هو جوهره؟ وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من العودة إلى المصادر الماركسية - اللينينية . تقول هذه المصادر

إن الذي وضع هذا المبدأ هو فلاديمير ايليج اوليانوف (لينين) الذي أشار إلى إمكانية ((انتصار الثورة البروليتارية في بلد واحد أو عدة بلدان)) (١) كما أشار لينين لا حقا إلى أن هذا الانتصار يمر ((حتما بمرحلة التعايش بين الدول الاشتراكية الجديدة والدول الرأسمالية القديمة)) (٢) . ويبدو واضحا أن الاتحاد السوفيتي قد اخذ العمل بهذا المبدأ بشكل جدي ، حيث أصبح هذا المبدأ من المبادئ المهمة للسياسة الخارجية السوفيتية وتم تدوينه في الدستور ، حيث تمت الإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي يبني علاقاته على أساس الحفاظ على الاستقلال والسيادة الكاملة والرفض الكامل لاستخدام القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية والحل السلمي للمشاكل الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان وحرياته وحق الشعوب في تقرير مصيرها . كما تمت الإشارة الواضحة إلى التعاون بين جميع الدول بمختلف أنظمتها السياسية انطلاقا من قواعد القانون الدولي .

لقد عدت اللينينية بان التعايش السلمي شكل من أشكال الصراع الطبقي ولكن بالطرق السلمية وليس العنيفة أو المسلحة ، وانطلاقا من هذا الفهم تبنت السياسة السوفيتية هذا المبدأ ليكون نقلة نوعية جديدة في إرساء علاقات سياسية دولية جديدة ترفض استخدام العنف والقوة والتهديد بها . ومن جانب آخر عبرت اللينينية بان التعايش السلمي لا يعني بكل الأحوال إنهاء الصراع الأيديولوجي القائم بين الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المختلفة ، وإنما يقوم كل نظام سياسي بإثبات قوته وضرب المثل فيه من خلال النجاحات التي يحققها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وليس في مجال قوة السلاح . ولقد جرى تطبيق مبدع لمبدأ التعايش السلمي من قبل القيادة

السوفيتية ، حيث اقر ذلك في ((برنامج السلام الذي قدم المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي وكذلك برنامج السلام الذي اقر في الثمانينات في المؤتمر السادس والعشرين للحزب)) (٣) .

واعتمادا على هذا الفهم لمبدأ التعايش السلمي جرى انتهاج سياسة الوفاق الدولي التي تعني ((الانتقال من سياسة الحرب الباردة ومواقع القوة إلى العلاقات الطبيعية بين الدول ، وإقامة علاقات التعاون المتكافئ في الحقوق بين دول النظامين الاجتماعيين المختلفين)) ٤ . ومن هذا التعريف يمكننا القول بان الوفاق الدولي هو درجة خاصة عليا من الاستعداد لحل النزاعات والمشاكل الدولية بالوسائل السلمية وليس العنيفة أي القوة والتهديد بها . وبكلمات أدق يمكننا القول إنها السياسة التي تنقل الدول من مواقع الحذر والتوتر والرصد إلى مواقع الهدوء والتعاون وخلق علاقات دولية جديدة مبنية على تنمية التعاون بين الأنظمة المختلفة وفي مجالات عديدة ومتنوعة كالاقتصاد والعلوم والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى ذات الصبغة الإنسانية البحتة . إن الواجب الرئيسي الملقى على عاتق هذا المبدأ يكمن في كونه يجنب الدول ويبيدها عن النزاعات الحربية في حل المسائل المتنازع عليها)) (٥) .

وهكذا كان الوفاق يمثل تغيرا مهما وحاسما في العلاقات السوفيتية - الأمريكية ، فقد انحسر توقع الحرب بين القوتين العظميين ، كما أن التفاعل التعاوني بينهما أصبح يطغى على العلاقات العدائية إذ حلت الزيارات والمبادلات الثقافية والاتفاقيات التجارية والصفقات التعاونية التكنولوجية محل التهديدات والتحذيرات والمواجهات كأساليب

رئيسية للتفاعل . وقد نتج عن هذا التغيير ظهور سلام واستقرار نسبيين في مختلف أرجاء العالم وذلك لما اكتسبته العلاقات بين العملاقين خلال العقود السابقة من تأثير في تشكيل الأحداث الدولية ولما ينجم عن الصراع بينهما من الأصداء التي تتردد في كثير من أنحاء العالم.

المبحث الثاني

الجوانب العملية لسياسة الوفاق الدولي والعلاقات السياسية الدولية

لقد بدأ الجانب العملي لسياسة الوفاق منذ عام ١٩٦٩ تقريبا وبالذات في فترة الرئاسة الأمريكية عندما تولاهها نيكسون . وقد استهدف الوفاق كاستراتيجية سلام ، خلق اهتمام جديد بالتعاون والحد من التوترات بين العملاقين وتأسيس بيئة دولية تمكنهما من حسم خلافاتهما ، والانتقال من مجال التنافس إلى دائرة التعاون . ولقد كان الوفاق الدولي من وجهة النظر الأمريكية مع السوفيت والتحرك نحو التعاون الوثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين الدولتين يقوم على فكرة الترابط في مصير مشترك يتطلب التقليل من نوازع الصراع والحرب فضلا عما يعنيه ذلك من تخفيف الاتحاد السوفياتي أطماعه وأهدافه التوسعية في نشر الشيوعية . أما وجهة النظر السوفيتية فقد ارتكزت على أن السوفيت لم يعودوا أدنى مستوى عسكريا من الولايات المتحدة الأمريكية وان السلام والرخاء السوفيتيين يعتمدان على استمرار الروابط السلمية مع الولايات

المتحدة الأمريكية . وهكذا كان الوفاق يمثل عنصرا جديدا مهما وحاسما في التبدل الذي جرى على طبيعة العلاقات السياسية بينهما. وعلى الرغم من الصعوبات والأزمات التي واجهت سياسة الوفاق الدولي، فإن هناك عوامل دافعة لتقدم هذه المرحلة ، كانت تضغط باتجاه المبادئ التي تدعو للتعايش السلمي وإبعاد شبح الحرب وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

وعند استعراضنا لعدد من هذه العوامل الدافعة لا بد من التأكيد على تصاعد نضال شعوب العالم من اجل توطيد السلام العالمي . كما أن بروز خطورة جدية من المشاكل الدولية التي تشكل مخاطر اندلاع الحرب النووية مع التزايد المستمر في تكديس الأسلحة النووية ، بالإضافة إلى الارتفاع الباهظ في نفقات سباق التسلح ، ترك أثارا سلبية في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعوب .

كما أن هناك وجهات نظر أخرى لبعض الكتاب الذين يرون في أن العوامل التي ساعدت سياسة الوفاق ودفع عجلتها للأمام كانت تكمن في ((ميل البلدان الأوروبية نحو سياسة الخروج من السيطرة الأمريكية على مقدراتها الاقتصادية والأمنية ، وهذا ما جعلها تتجه نحو إيجاد صيغة للتعاون الأوربي في المجالات الاقتصادية وما يتعلق بأمنها ، بعيدا عن تأثيرات الولايات المتحدة ، مع الاتحاد السوفيتي ودول الشرق إن كل هذه التوجهات والنجاحات في هذا المجال تعد نجاحا للاتحاد السوفيتي في طريق إنجاز مبدأ التعايش السلمي . ولا بد هنا من الإشارة إلى المعاهدة التي تم التوقيع عليها في موسكو عام ١٩٧٢ بين نيكسون وبريجنيف ((معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية ، والتي سميت بسالت ((١)) والتي أعقبها اجتماع فلاديفستوك ١٩٧٢

التي أعاد التوقيع عليها في عهد كارتر وبريجنيف وسميت بسالت ((٢)) (١١).

كما شهدت الأعوام ١٩٧١- ١٩٧٥ تطورا ملموسا في العلاقات السوفيتية - الفرنسية والسوفيتية - الألمانية وتم عقد اتفاقيات بين هذه الأطراف في مختلف المجالات والأصعدة ، كذلك حدث تطور نسبي في علاقات الدول الأوروبية الغربية مع دول أوروبا الشرقية ، وانعكس هذا أيضا في توقيع عدد من الاتفاقيات بين هذه البلدان . هكذا نلاحظ أن سياسة الوفاق أصبحت بلاشك تمثل نهجا ملموسا في مجمل الصراعات الدولية وفي مختلف المبادئ الاقتصادية والسياسية والثقافية والفنية ومجالات حقوق الإنسان .

كما أن المؤتمر العام للأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد عام ١٩٧٥ في هلسنكي ، يعد هو الآخر خطوة مهمة في تعزيز سياسة الوفاق الدولي ، حيث جرى الاعتراف بشرعية الوضع الجغرافي القائم لأول مرة والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية .

ان مرحلة الوفاق الدولي قد حظيت بتأييد واسع وعلقت عليها شعوب العالم آمالا كبيرة ، حيث عدتها ((بداية لوضع أسس جديدة في العلاقات الدولية بموجبها يتم إبعاد شبح الحروب والتهديد باستخدام القوة ليحل محلها تفهم مشترك للمشاكل الدولية والنظر إليها من منطلقات واقعية جديدة)) (١٢)

ان استمرار سياسة الوفاق الدولي دفع بالقوى اليمينية المتطرفة المغذية للنهج الامبريالي والصهيونية العالمية أن تقوم بحملة واسعة النطاق ضد هذه السياسة وذلك لأنها لم تحقق مصالحها الأنانية التي يوفرها لها سباق التسلح بالإضافة إلى كونها معادية للديمقراطية

وحركات التحرر في العالم . ولقد تزعم هذه الحملة المسعورة الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية اليمينية والمحافظة وبالتنسيق مع الصهيونية وطالبت بشكل صريح بالعودة إلى سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ونبذ سياسة الوفاق الدولي ، وهذا ما حصل في عهد الرئيس الأمريكي كارتر الذي حاول بشكل أو بآخر الاستمرار في سياسة الوفاق إلا انه وقع متأثراً تحت ضغوط كبيرة مورست ضد هذا النهج ، وتعزز نهج المواجهة حالا في عام ١٩٧٩- ١٩٨٠ بوصول ريغان للسلطة ومجيء حكومات غربية في معظم دول أوروبا الغربية معادية بشكل عام للاتحاد السوفيتي وحركات التحرر . وهكذا نستطيع القول إن بداية عام ١٩٨٠ وباستلام ريغان الرئاسة الأمريكية قد تكون بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر في العلاقات الدولية وأطلق عليها بالحرب الباردة في مرحلتها الثانية .

يبدو أن سياسة الوفاق والتعايش السلمي لم تكن كاملة ((فالتعايش الأيديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية مستبعد تماما حيث أن البيان الختامي للمؤتمرين العالميين للأحزاب الشيوعية في موسكو أعوام ٦٠١٩- ١٩٦٩ أشارا بشكل واضح على ((أن التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ليس مرادفا للتصالح بين الأيديولوجيات البرجوازية والاشتراكية ، بل يفترض تكثيف جهود الأحزاب الشيوعية من أجل انتصار الأفكار الشيوعية)) (١٣)..

ولقد تميز عقد الثمانينات ببعض المظاهر التي ساعدت على استئناف سياسة الحرب الباردة، ومن هذه المظاهر تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ، ١٩٧٩ ، ومجيء ريغان عام ١٩٨٠ الذي عرف عنه بالتعصب الشديد للنهج الأمريكي تقاربه مع جميع بلدان

العالم الغربي المعادية للاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية . لقد فعلت إدارة ريغان الكثير لكي ((تعطل ما أنجزه أسلافها في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، منزلة الضربات ، تارة بهذه المعاهدة وطورا بتلك . وبعد أن أفرغت هذه المعاهدات من مضمونها، كما حصل بالنسبة إلى معاهدة ((سالت ٢)) ، أعلنت أنها معاهدات ميتة ، وأقامت على روحها مراسم الحداد)) (١٤) .

ان الأوضاع الداخلية الصعبة لدول أوروبا الشرقية وكذلك في الاتحاد السوفيتي أصبحت فرصة مهمة لتصعيد مستوى الحملة المعادية ضد الاتحاد السوفيتي وحركات التحرر في العالم.

إن التطورات التي حصلت على مستوى الحزب الشيوعي السوفيتي خلال هذه المدة دفعت إلى وصول الزعيم السوفيتي الجديد ميخائيل غورباتشوف إلى دفة السلطة السوفيتية . وانطلق غورباتشوف منذ الأيام الأولى بالتركيز على بعث الحيوية في السياسة السوفيتية والميل نحو الواقعية والمصالح الحقيقية للشعوب . ولا يمكننا أن ننسى القول بان هذا النهج ساعد كثيرا في تخفيف حدة التوتر بالعالم وساهم بشكل فعال في استئناف أساليب التفاهم الدولي والتعاون في حل المشكلات الدولية . وقد حصلت لقاءات على مستوى القمة بين ريغان وغورباتشوف ١٩٨٥ . وانطلاقا من كل ما قلناه ، بان مرحلة الوفاق قد فرضتها ظروف ، في مقدمتها زيادة الإحساس لدى كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي بأنهما بحاجة إلى الأمن ، فان التسابق بينهما من اجل الأمن عمل في الوقت نفسه على اشتداد المنافسة بينهما في مجال التسلح ، مع أن قضية الحد من التسلح كانت تمثل المحور المركزي للحوار الذي ازدهر بينهما في عصر الوفاق .

مصادر الفصل السادس

١. اندريه غروميكو، القاموس الدبلوماسي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦، بالروسية.
٢. اندريه غروميكو، القاموس الدبلوماسي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره باللغة الروسية ص ٢٢٧.
٣. اندريه غروميكو، القاموس الدبلوماسي، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، باللغة الروسية، ٢٢٧.
٤. د. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.
٥. قاموس موجز للاصطلاحات السياسية، دار نشر وكالة نوفستي، موسكو ١٩٨٣، ص ٢٠ - ٢١، باللغة الروسية .
٦. د. مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون التنظيم الدولي، دارالنهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٥.
٧. عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

٨. سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص٧٠.

٩. دانيال كولار، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

١٠. د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٤٩.

١١. بول كنيدي، قيام وانهيار القوى العظمى، الطبعة الأولى، مصراتة، ١٩٩٣، ص ٥٧٩.

١٢. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

١٣. اندريه غروميكو، من الذاكرة، الطبعة الأولى الجزء الثاني، لبنان بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٨٠.

الفصل السابع

(البريسترويكا) اعادة البناء والعلاقات السياسية الدولية

المبحث الاول: التعريف بسياسة البريسترويكا (اعادة البناء)

المبحث الثاني: تأثير البريسترويكا (اعادة البناء) في العلاقات السياسية الدولية.

المبحث الأول التعريف بالبيريسترويكا

البيريسترويكا مصطلح روسي ويعني إعادة البناء ، دخلت القاموس السياسي في المدة الأخيرة التي ابتدأت فيها هذه السياسة شق طريقها عندما تولى الزعيم السوفيتي ميخائيل سيرغيفيش غورباتشوف أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في مارس ١٩٨٥ ، وتم إقرارها في ابريل ١٩٨٥ كاستراتيجية للحزب والدولة في الداخل والخارج .

إن البيريسترويكا لها معان كثيرة وسوف نتوقف عند أهم هذه التعريفات والمعاني .

يقول غورباتشوف إن البيريسترويكا تعني ((التخلص الحازم من العمليات الراكدة وتحطيم ميكانيزم الكبح وبناء ميكانيزم متين وفعال لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وإضفاء دينامية كبيرة عليها))(١) إنها أي البيريسترويكا(الإبداع الحي للجماهير وهي التطوير الشامل للديمقراطية والإدارة الاشتراكية الذاتية وتشجيع المبادرة والنشاطات الذاتية وتعزيز الانضباط والنظام وتوسيع العلنية والنقد الذاتي في سائر مجالات حياة المجتمع) (٢).

إنها ((التقوية الشاملة للاقتصاد السوفيتي واستعادة تطوير مبادئ المركزية الديمقراطية في الإشراف على الاقتصاد الوطني والتطبيق الشامل لطرائق الإدارة الاقتصادية والتخلي عن الاوامرية والنزعة الإدارية والتشجيع الشامل للتجديد والهمة والمراسي الاشتراكية)) (٣) . ولقد رافقت سياسة البيريسترويكا المزيد من الاشتراكية والمزيد من

الديمقراطية والعلانية وان كل هذا يعني المزيد من الدينامية والإبداع والتنظيم والعلنية والجماعية والوطنية والاندفاع نحو المثل السامية .

رأى البعض أن هذه السياسة الجديدة خروج عن الاشتراكية والبعض الآخر رأى فيها تجديدا للاشتراكية وبعض آخر لحد يومنا هذا ظل متحفظا نحو هذه السياسة الأمر الذي دعا غورباتشوف إلى القول ((سوف نسير نحو الاشتراكية الأفضل ولن نحيد عنها . ونقول هذا بشرف دون أن نتحايل أمام شعبنا ولا أمام الآخرين . ليس من الواقعية ولا مستقبل التوقع أننا سنبدأ ببناء مجتمع ما آخر ، غير اشتراكي ومنتقل إلى معسكر آخر)) (٤) . لكن الذي حدث هو العكس حيث أن المجتمع السوفيتي بدا ينتقل وبشكل تدريجي إلى اقتصاد السوق الحر ، إن الذي حدث تجاوز الواقعية التي تحدث عنها غورباتشوف حين قال إننا نسير إلى الاشتراكية الأفضل . . . فآية اشتراكية أفضل هذه التي تحدث عنها ! إنها كانت ضربا من الخيال وليس الواقع الذي اقسم عليه

غورباتشوف بالشرف أن لا يحيد عن الاشتراكية ، إن البيريسترويك بنتائجها كانت طبقا من ذهب قدم مجانا للرأسمالية والامبريالية . وفي تعريف آخر لها يقول غريغوروف في الموسوعة الانسكلوبيدية ((أنها سياسة قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية في منتصف الثمانينات والتي استمرت حتى آب ١٩٩١ ، وكان جوهرها الموضوعي محاولة تصحيح الاقتصاد والسياسة والايدولوجيا والثقافة وجعلها ذات طابع إنساني مثالي ، إلا أن التناقضات القوية التي برزت أدت بالتالي إلى تهيئة المقدمات لانهايار الحزب والدولة)) (٥) .

إذن بقي علينا أن نعرف ماذا تعني البيريسترويك في المجال الخارجي . إن عالمنا المشترك متعدد الوجوه ومختلط وديناميكي

وتتخلله اتجاهات متنافرة وتناقضات حادة ، انه عالم التطورات الاجتماعية المتينة الأسس والثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة واحتدام المشاكل والصراعات العالمية ، وانطلاقا من هذا الفهم للعالم هناك سؤال يطرح نفسه ، هل يمكن أن تقوم علاقات دولية طبيعية وعادلة انطلاقا فقط من مصلحة هذه الدولة أو تلك . لقد تعبت الشعوب من التوتر والمجابهة ، وبدأت تبحث عن عالم أكثر أمنا ورسوخا ، عالم يحافظ فيه كل واحد على نظراته الفلسفية والسياسية والأيدولوجية وعلى نمط معيشتته ، ولهذه الأسباب مجتمعة تبرز بحدة مسألة ضرورة الفهم الجديد للوضع الدولي بأسره ولكل العوامل التي يتشكل منها .

إن البيريسترويكا أكدت ضرورة الاعتراف ببديهية بسيطة مفادها((أن الأمن كل واحد لا يتجزأ.وهو يمكنه أن يكون متساويا فقط للجميع أو لا يكون إطلاقا. ويقوم أساسه المتين والوحيد على الاعتراف بمصالح سائر الشعوب والدول والمساواة فيما بينها في الحياة الدولية (٦).

إن هذه الرؤية الجديدة تعني إبعاد أو تغييب للصراع الأيدولوجي بين المعسكرين وتؤكد في الوقت نفسه عدم خضوع السياسة الخارجية لهذا الصراع ((لا يجوز نقل الخلافات الأيدولوجية إلى مجال العلاقات بين الدول وإخضاع السياسة الخارجية لها لان الأيدولوجيين يمكنهم أن يكونوا مختلفين وأما مصلحة البقاء ودرء الحرب فهي شاملة وهي الأسمى)) (٧) .

إن البيريسترويكا في المجال الخارجي تعني أيضا ((حل سائر قضايا التنمية الاقتصادية والايكولوجيا بصفتها شرطا عضويا لضمان السلم المتين والعاقل)) (٨) . إن هذه النظرة تدل على الترابط

الشمولي ، إذ أنها تعكس رؤية خاصة ذات صلة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية.

إن السياسة الجديدة التي طرحها غورباتشوف في المجال الخارجي تمثلت في بعض الاتجاهات انحرافا عن المبادئ الماركسية - اللينينية والتي دارت حول رفض الخصوصية التي كانت مثبتة في برنامج الحزب بالنسبة للتعايش السلمي ((كشكل خاص من أشكال الصراع الطبقي)) ، كما أنها ((أي البيريسترويكا)) ألغت التناقضات بين النظامين الاجتماعيين كمصدر للحرب ، كما أنها أكدت ((اختفاء الصلة السببية بين الحرب والثورة)) . إن إلغاء هذه المفاهيم الأبجدية للماركسية يعني إلغاء صورة العدو ، كما أن هذا الإلغاء وما رافقه من تنازلات كبيرة من جانب واحد أدى بالأخير إلى انهيار السياسة الجديدة وما رافقها من نتائج تراجيدية انعكست على العالم اجمع .

المبحث الثاني

تأثير البيريسترويكا في العلاقات الدولية

إن المفاهيم السابقة للماركسية لم تعد وفقا لما طرحته البيريسترويكا صالحة لمتطلبات الوضع العالمي الجديد ، ووفقا لهذا المفهوم تطرح البيريسترويكا ضرورة درء حرب عالمية جديدة وضرورة حل الخلافات الدولية بالطرائق السلمية وعلى أساس توازن المصالح . ولهذا تم وضع برنامج جديد متعدد الجوانب لبناء نظام شامل للأمن الدولي والعلاقات الدولية ، وكان البرنامج قد اقر في المؤتمر السابع

والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، ويقوم هذا البرنامج على تصور للأسس المبدئية لمثل هذا النظام والعلاقات .

ويتضمن الجانب العسكري ، الذي يركز على تخلي الدول النووية عن الحرب فيما بينها أو ضد دولة ثالثة سواء أكانت حربا نووية منها أم تقليدية ، النووي وتصفيته بالكامل وحظر السلاح الكيماوي وتدميره والتخلي عن صنع وسائل أخرى للإبادة الجماعية ، كما تضمن التخفيض المراقب بصرامة في نسب القدرات العسكرية للأول حتى حدود الكفاية المعقولة وكذلك حل التكتلات العسكرية وكخطوة في الاتجاه نحو الحل - التخلي عن توسيعها وعن تشكيل الجديدة منها وأخيرا تضمن التخفيض المتناسب والمعتدل في الميزانيات العسكرية.

أما في المجال السياسي فكان يمكن في الاحترام غير المشروط ، في الممارسة الدولية كحق لكل شعب باختيار طريق تطوره وأشكاله على أساس السيادة ، كذلك التسوية السلمية السياسية العادلة للامات الدولية والنزاعات الإقليمية ، وصياغة مجموعة من الإجراءات الموجهة نحو تعزيز الثقة بين الدول وخلق الضمانات الفعالة ضد هجوم خارجي وسلامة الحدود ، وأخيرا صياغة الطرائق الفعالة لدرء الإرهاب الدولي ومن ضمنها تامين استخدام المواصلات الدولية البرية والجوية والبحرية.

أما في المجال الاقتصادي فقد ركز على ابعاد سائر اشكال التمييز من الممارسة الدولية والتخلي عن سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية فيما إذا كانت لا تنص عليه مباشرة توصيات المجتمع الدولي ، كذلك البحث المشترك عن الطرائق للتسوية العادلة لقضية الديون . وإقامة نظام اقتصادي

عالمي جديد يضمن الأمن الاقتصادي المتساوي لسائر الدول وكذلك صياغة مبادئ استخدام جزء من الأموال التي سيتم توفيرها نتيجة لتخفيض الميزانيات العسكرية ، لخير الأسرة الدولية ، وقبل كل شيء البلدان النامية ، وأخيرا توحيد الجهود في دراسة الفضاء واستخدامه سلميا وحل القضايا الشاملة التي تتعلق بها مصائر الحضارة.

أما في المجال الإنساني فقد جرى التركيز على محور التعاون في نشر أفكار السلام ونزع السلاح والأمن الدولي ورفع مستوى الاعلان الموضوعي العام واطلاع الشعوب المتبادل على حياة بعضها البعض الآخر وتعزيز روح التفاهم المتبادل والوفاق في العلاقات الدولية . واستئصال الإبادة بالجملة والابارتيد والدعوة للفاشية ولكل خصوصية أخرى عنصرية ، قومية أو دينية وكذلك التمييز بين البشر على هذا الأساس ، وتوسيع التعاون الدولي ، في ظل احترام قوانين كل بلد ، في مجال تحقيق حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والشخصية وحل مسائل جمع شمل الأسر وعقد القران وتطوير الاتصالات بين البشر والمنظمات بروح إنسانية وإيجابية ، وأخيرا تعزيز أشكال التعاون الجديدة واستقصائها في مجالات الثقافة والفنون والعلوم والتعليم والطب .

واعتمادا على هذا الفهم الجديد تطرح البيريسترويكاً وضعاً دولياً راهناً معقداً شائكاً حيث سباق التسلح ولا سيما النووي ، والصراعات الإقليمية وخطر الحروب وتشير إلى أن المخرج الوحيد هو في ((جعل العلاقات الدولية علاقات إنسانية)) (٩) و ((لا بد من الترفع فوق الخلافات العقائدية ، ولكل خياره الخاص به ، والذي لا بد من احترامه))

(١٠) . ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف تطرح البيريسترويك تفكيراً سياسياً جديداً ينطلق من فهم العلاقة المتبادلة بشكل عام ((حيث تكمن في أساسها فكرة بقاء الحضارة على قيد الحياة)) (١١) . ولتحقيق مثل هذه السياسة لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الذاتية واحترام مصالح الدول الكبرى .

يقول توماس سنتش ((أن إعادة البناء تعني الكشف عن المشكلات الفعلية والنواقص والاختفاء والحالات الشاذة وانها بلاريب بادرة مميزة على قيام نوع من "الثورة الاعلامية")) (١٢) .

وانطلاقاً من الأفكار الجديدة التي جاءت بها البيريسترويك ، وتنفيذاً للسياسة السوفيتية الجديدة، فقد دعا غورباتشوف إلى عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للنظر في وضع العالم ووضع العلاقات بين العملاقين . وانعكس هذا التطبيق العملي للسياسة الجديدة في عقد لقاء قمة جنيف في شهر نوفمبر ١٩٨٥ بين الرئيس الأمريكي ريغان والرئيس السوفيتي غورباتشوف ، وجرى في هذا اللقاء تبادل الآراء من اجل الوصول إلى صيغة جديدة تساهم في وضع حد للحرب الباردة . ثم جرت بعد ذلك سلسلة من لقاءات القمة عقدت في ريكافيك أكتوبر ١٩٨٦ ، وقمة واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ ، وقمة موسكو في مايو ١٩٩٠ .

إن جميع هذه اللقاءات تركت بصمات ايجابية على تطور العلاقات بين البلدين ، وفهم الجانبان لعلاقات دولية جديدة تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الذاتية لكل منهما ، ولقد ساهمت هذه اللقاءات في التقليل من حدة الصراع بين الشرق والغرب على الرغم من إثارة العقبات من الجانب الغربي التي وضعتها في طريق إيجاد الحلول

السلمية العادلة للمشاكل الدولية الملحة ، لان هذه الحلول تتعارض مع الطبيعة العدوانية للسياسة الأمريكية التي تكمن في السيطرة على ثروات الشعوب .

لقد واصل الاتحاد السوفيتي طرح مبادراته السلمية ، على الرغم من عدم التجاوب معه من قبل الطرف الأمريكي وخاصة بعد فشل قمة ريكافيك التي رسم لها أن تكون المقدمات لتوقيع اتفاقيات أخرى بصدد القضايا المهمة جذريا للحد من التسلح . ولقد حمل الاتحاد السوفيتي إلى ريكافيك مشروعا من الإجراءات الكبرى التي ((لو تم إقرارها لوضعت الأساس لميلاد عصر جديد في حياة البشرية هو العصر الخالي من السلاح النووي)) (١٣) . ولقد تمثل الرد الأمريكي على البرنامج السوفيتي في هذه القمة باللف والدوران اللذين أوصلا الطرفين إلى الطريق المسدود كليا ، ولقد أصبح الوضع معقدا ومتناقضا أكثر فأكثر بعد قمة ريكافيك حيث جرى الاختلاف حول السلاح الاستراتيجي والصواريخ المتوسطة المدى ، وأبدى الجانب الأمريكي تعنتا مبالغا فيه أبداه الرئيس الذي بات واضحا انه ليس حرا في اتخاذ قراراته بهذا الصدد . وبكل الأحوال كانت قمة ريكافيك تمثل درجة في سلم الحوار المعقد والصعب ، في البحث عن حلول أخرى . لقد قام الاتحاد السوفيتي بخطوات كبيرة متجاوبة بما فيها إبداء التنازلات من طرف واحد ، أكد غورباتشوف انه ((لا يمكننا السير نحو مثل هذا التنازل)) (١٤) . ويبدو أن الاتحاد السوفيتي ومبادراته قد فهمت من الغرب بأنه خائف من برنامج حرب النجوم الأمر الذي سيؤدي إلى إيقاف الموراتوريوم من طرف واحد على التجارب النووية وأما الولايات المتحدة فقد نسفت اتفاقية سالت (٢) وعرضت معاهدة الدفاع المضاد

للسواريخ للخطر . ومع هذا بادر الاتحاد السوفيتي بخطوات جديدة لاحقة من اجل بث الحياة في مباحثات أخرى وكان الرد الأمريكي بان الولايات المتحدة والغرب ستثق بالمبادرات السوفيتية حول تخفيض الأسلحة فيما إذا غير نظامه السياسي واتخذ لذاته انموذج المجتمع الغربي .

ظل التعنت الأمريكي وجمع التنازلات السوفيتية هو الموقف الرسمي للسياسة الخارجية الأمريكية ، على الرغم من انه تم الاتفاق على إزالة الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا لاحقا ، كما قام الاتحاد السوفيتي بالانسحاب من جانب واحد من أفغانستان ، الأمر الذي سهل الوصول إلى اتفاق جنيف . كما واصل الاتحاد السوفيتي دعواته إلى حل النزاعات الإقليمية في أمريكا الوسطى وغرب جنوب إفريقيا ، ودعا إلى مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الأوسط تقوم أساسا على مبدأين : ((الأول هو حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على أساس القرار رقم ١٨١ قرار

التقسيم مضافا إليه القراران رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس للمؤتمر الدولي ، والثاني عدم عقد صفقات منفردة لتحقيق الحل العادل والشامل)) (١٥) .

ومن الطبيعي أن ترفض الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هذه المبادرة والدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر ، واستمر الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن السياسة الأمريكية والغربية على حد سواء إلا رفضا لجميع المبادرات التي قام بها الطرف السوفيتي ، حيث تابع الجانب الأمريكي تدخله في أفغانستان ومواصلته لعرقلة الحل السلمي . كما واصلت سياسة التدخل

في بلدان أمريكا اللاتينية . وقامت أمريكا وحلفاؤها الغربيون بقصف الجماهيرية حيث ((أقدم الطيران الأمريكي على قصف طرابلس وبنغازي ومواقع أخرى في أراضي ليبيا . لقد كان إجراء عدوانيا مباشرا بحجة لا تصمد للنقد إطلاقا في المجتمع الحاضر إذ انطلقت الطائرات الأمريكية من قواعد في انجلترا وحلقت عبر الأجواء الأوروبية الغربية . وماهي أوروبا الغربية ؟ أنها حكومات بلدان الناتو التي نظرت ، في حقيقة الأمر ، إلى ما يجري بصمت ولم تقرر إعاقة هذه الخطوة الأمريكية) (١٦) . أما بصدد تخفيض ألا سلحة التقليدية الذي أعلنه الاتحاد السوفيتي من طرف واحد ، فلم يكن إلا خطوة استفاد منها الغرب .

إن الوفاق الدولي الجديد الذي انتهجته السياسة السوفيتية الجديدة وما ابرم من اتفاقات للحد من الأسلحة النووية والتقليدية وتدمير جزء كبير منها ، ثم سحب الجيوش التي كانت ترابط في الأراضي الأجنبية ، وإعلان نهاية الحرب الباردة بعد قمة مالطا ، كلها خطوات ايجابية وجدت صدى واسعا وتأييدا من قبل شعوب العالم . إلا أننا نلاحظ أن أمريكا والدول الغربية أخذت تستغل الوضع الدولي الجديد وعملية الانفراج لتوسيع نفوذها وتغليب مصالحها وفرض هيمنتها وسيطرتها بكل الوسائل والطرق بما فيها استخدام القوة . ولقد كانت نقطة البداية في الهجوم الأمريكي الغاشم على الجماهيرية عام ١٩٨٦ وكذلك ((احتلال بنما واعتقال رئيسها وترحيله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويخطئ من يعتقد بان حرب الخليج ستكون النهاية ، بل أنها حسب اعتقادنا عبارة عن محطة في إطار عملية السير في اتجاه فرض وتكريس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم)) (١٧) .

إن التطورات السريعة المتلاحقة في ظل البيروسترويكما والتي تبلورت في آب عام ١٩٩١ وخاصة في السياسة الانفتاحية التي نادى بها غورباتشوف ((أوضحت عدم إمكانية تحقيق التوازن المنشود . وان الاتجاه كما يبدو نحو الأخذ بمزيد من الليبرالية الغربية مع تدهور الوضع

السياسي والاقتصادي والمكانة الدولية للاتحاد السوفيتي كإحدى القوتين العظميين في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)) (١٨) . كان تخلي "غورباتشوف" عن أدراك الدور العالمي للسوفيت وأهميته، مناسبة لان تتقدم الولايات المتحدة الامريكية، لتشغل كل المساحات التي باتت فارغة على المسرح السياسي الدولي، بعد انكفاء السوفيت تحت لافتات وشعارات "البيروسترويكما" وهي تلك ((السياسة التي حولت التفاعلات الدولية بين القطبين وسياسة التوازن الدولي، الى تراجعات وانمتكاسات، اخلت ليس بالدور السوفيتي وحده، وانما بكل موازين القوة في العالم، واغرت الامريكان بالانفراد والهيمنة على مقادير وتوجيه السياسات العالمية)) (١٩) .

إن جميع التطورات الدراماتيكية التي حدثت في أوروبا الشرقية أولا ثم عصفت بالاتحاد السوفيتي معقل الاشتراكية وحصنها ستكون موضع الدراسة والتقييم في الفصول والمباحث اللاحقة . ولكن بودنا أن نؤكد أن الأحداث سارعت بالمفارقة بين النظرية والتطبيق حيث لم تؤد هذه السياسة إلى تحقيق الهدف المنشود بل عجلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . ولذلك يقال صحيحا إن البيروسترويكما كانت صدمه مفاجئة وقد أفرزت من

البداية تساؤلا مركزيا ، هل إنها ثورة في إطار الاشتراكية أم ثورة
مضادة للاشتراكية!؟

لقد كانت نهاية الحرب الباردة، في ١٩٨٩ - ١٩٩١، ((المنعطف
الكبير الثالث في تاريخ القرن العشرين: كانت ايدانا بتحول درامي في
الشؤون الدولية مثلها مثل نهاية كل من الحربين العالميتين الاولى
والثانية، لقد كانت نهاية نزاع ايدلوجي سعى فيه نظامان اجتماعيان
متزاحمان طوال أربعين عاما الى بسط هيمنتيهما على العالم)) (٢٠).

مصادر الفصل السابع

١. غورباتشوف م .س، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا
والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.
٢. غورباتشوف م .س، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا
والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣-٤٣.
٣. غورباتشوف م .س، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا
والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤ .
٤. غورباتشوف م .س، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لأجل بلادنا
ولعالم = = بأسره مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.
٥. غريغوروف م. ف، القاموس الانسكلوبيدي، موسكو، ١٩٩٣
ص٢٤٨، باللغة الروسية.

٦. غورباتشوف، البيرويسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم
بأسره، مرجع سبق ذكره ص ١٦١ - ١٦٢.

٧. غورباتشوف، البيروبيسترويك والتفكير الجديد، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٣.
٨. مواد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو ١٩٨٦، ص ٧٥ - ٧٦ باللغة الروسية.
٩. غورباتشوف م.س، البيروبيسترويك والتفكير الجديد لبلادنا والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، مترجم إلى العربية، دارالفارابي، بيروت، لبنان ١٩٨٨، ص ٣٢١ - ٣٢٢.
١٠. غورباتشوف م.س، المرجع نفسه أعلاه، ص ٣٢٢.
١١. غورباتشوف م.س، المرجع نفسه أعلاه، ص ٣٢٢.
١٢. توماس سنتش، قراءات في أزمة اوربا الشرقية، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ١٩٩٩، ص ٣٢.
١٣. غورباتشوف م.س، البيروبيسترويك والتفكير الجديد لأجل بلادنا والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١.
١٤. غورباتشوف م.س، المرجع نفسه أعلاه، ص ٢٨٧.
١٥. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ٦١.
١٦. غورباتشوف م.س، البيروبيسترويك والتفكير الجديد لأجل بلادنا والعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
١٧. الطيب على احمد، أزمة الحكم والعلاقات الدولية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٥، الشهر السابع ١٩٩١، ص ٨٧.
١٨. د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو - المصرية، القاهرة ١٩٩٢. ص ٥٤٢.

١٩. د. حميد حمد السعدون, فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي, دار الطليعة, الاردن, عمان, ٢٠٠١, ص ٦٥.

٢٠. فريد هاليداي, ساعتان هزتا العالم (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ :الاسباب والنتائج) دار الساقى, بيروت ٢٠٠٢, ص ١٢٠.

الفصل الثامن

المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على العلاقات السياسية الدولية .

المبحث الاول: أنهيار المنظومة الاشتراكية.

المبحث الثاني: أنهيار الاتحاد السوفيتي.

المبحث الثالث: اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الامريكي في العلاقات السياسية الدولية.

المبحث الرابع: "النظام العالمي الجديد" وانعكاساته على العلاقات السياسية الدولية.

نعني بالمتغيرات الدولية أولا وقبل كل شيء ، انهيار المنظومة الاشتراكية انهيار الاتحاد السوفيتي ، اختلال توازن القوى لصالح الرأسمالية، نعني بها ظهور ما يسمى بالنظام الدولي الجديد . ولا بد أن تكون لهذه المتغيرات انعكاسات شمولية على مجمل العلاقات السياسية الدولية .

المبحث الأول

انهيار المنظومة الاشتراكية

لم تكن الدول الاشتراكية تسير بمعزل عن تأثيرات السياسة الجديدة التي أنتهجها الاتحاد السوفيتي والتي خلقت ردود فعل حادة ضد هذه البلدان وأحزابها الشيوعية والاشتراكية . كما أدت هذه السياسة في الوقت نفسه إلى إحداث تغيير جذري في أنظمة الحكم ، وإعادة النظر في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان .

يقول غورباتشوف "إن النهج الذي اخترناه وضرورة تسريع الخطوات بحددة قد أجبرنا ، من مواقع تاريخية واسعة على النظر إلى تطوير التعامل مع البلدان الاشتراكية الأخرى وبالنتيجة تم التوصل إلى استنتاج مفاده انه يجب إضفاء ديناميكية أكبر على تعاوننا ، وهذا ما شاطرنا به كل الأحزاب الشقيقة ، وفي هذا المجال نضج نوع من البيريسترويكا "

ومن خلال فحصنا لجميع مواقف الدول الاشتراكية وقيادة أحزابها ،
لم نتفق مع ماذهب إليه غورباتشوف بالقول بان كل الأحزاب الشقيقة
تشاطرنا هذه السياسة . فهناك الكثير من الأحزاب الشيوعية في
المعسكر الاشتراكي أبدت تحفظا عميقا حول هذه السياسة ومنها
الحزب الاشتراكي الألماني الموحد والحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي
والحزب الشيوعي الروماني والحزب الشيوعي الكوبي . كما أن هناك
أحزابا شيوعية أخرى في مناطق أخرى من العالم هي الأخرى أبدت
تحفظا شديدا حول هذه السياسة و في مقدمتها الحزب الشيوعي
الأمريكي ، وحتى أحزابا شيوعية في بلدان العالم الثالث . إذن لا يمكننا
القول بان الأحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية أو غيرها كانت
جميعها تشاطر الرأي السوفيتي ، وهذا لا يعني إطلاقا بأنه لا توجد
أحزاب شيوعية قد أيدت هذه السياسة ، بل بالعكس هناك من بالغ فيها
واعتبرها إحياء للماركسية واللينينية انطلاقا من الفهم الميكانيكي
السابق لنقل التجارب الروسية دون الأخذ بنظر الاعتبار الواقع القومي
الملموس والظروف الخاصة لكل بلد "إن التحرك الجماهيري الواسع في
بلدان أوروبا الشرقية لم يكن بمعزل عن التفكير السياسي الجديد الذي
جاءت به "البيريسترويكا" ففي بولونيا

نتجت أزمات حادة وذلك من جراء النشاط السياسي الذي قامت به
منظمة نقابة التضامن التي أصبحت تهدد السلطة الفعلية ، الأمر الذي
أدى إلى إجراء انتخابات حققت فيها هذه الحركة انتصارا على الحزب
الشيوعي ، وأصبحت السلطة موزعة بين التضامن وأنصار الكنيسة
وحزب العمال البولوني الموحد والأحزاب الأخرى . أما في ألمانيا فقد
رفض هونيكرو قيادة الحزب البيريسترويكا ، الامر الذي أدى إلى بروز

تيار معارض منظم استقطب جماهير واسعة ، تمكن من استلام السلطة ، كذلك حال الأمر في تشيكوسلوفاكيا حيث عارض الحزب الحاكم سياسة البيروسترويك ورفض إحداث أية تغييرات ديمقراطية ، إلا أن المعارضة تمكنت من تحقيق الانتصار في الانتخابات . أما في هنغاريا فكانت الأزمة قديمة خاصة وان الدعوة لإجراء التغييرات جرت من داخل الحزب الحاكم نفسه ، حيث ظهر تيار داخل الحزب واستطاع أن يحسم الأمر لصالحه ، حيث أعلن حل الحزب الشيوعي وإعلان حزب اشتراكي محله . أما الوضع في رومانيا وبلغاريا ومنغوليا فقد اختلف عن النماذج والتجارب الأخرى ، حيث استمرت الأحزاب الشيوعية في قيادة السلطة وذلك من خلال انتهاجهم سياسات إصلاحية ديمقراطية اقتصادية تستجيب لمتطلبات التفكير السياسي الجديد. أما في البلدان الاشتراكية غير الأوروبية مثل الصين وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وكوريا الديمقراطية فلم تكن الحال كما في الدول الاشتراكية الأوروبية حيث لم تشهد هذه البلدان تحركا جماهيريا واسعا باستثناء الصين التي قامت فيها تحركات طلابية تم قمعها ، وإعلان الحكومة من جانبها بأنها ستقدم على إجراء إصلاحات واسعة في مجالات الحياة كافة .

إن ((تحرير المعسكر الاشتراكي هو من صنع البيروسترويك)) (٣) هذا ما صرح به مستشار غورباتشوف ، نيكولاي بورتوغالوف ، والذي أكد مساهمة غورباتشوف في إسقاط الأنظمة الاشتراكية .

لقد سقط كثير من الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في مناطق مختلفة من العالم وذلك لأسباب ذهب البعض وعدّها فكرية وبعض آخر عدّها تطبيقية ، وبعض يرى الاثنين معا ، ومع هذا لا بد من القول بان ((غياب الديمقراطية وإبعاد الجماهير عن المساهمة في رسم سياسة

الدولة ، وتعاضم الاعتبار وسوء التطبيق ، والنقل الميكانيكي للتجربة السوفيتية دون اخذ الاعتبار بالواقع الملموس لكل بلد وأخيرا السعي المتواصل للامبريالية من اجل إفشال التجربة (((٤) . كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في انهيار المنظومة الاشتراكية .

إن غياب الديمقراطية يعني خنق الطاقات الخلاقة المبدعة لدى الجماهير وبالتالي يعني التفكير باسمها ورسم القرارات عوضا عنها ، كما أن التطبيق السيئ شوه الجوهر الإنساني الحقيقي للاشتراكية ، حيث لم يكن برأينا الخطأ في النظرية الاشتراكية ، بل في سوء تطبيقها والتجاوز على مبادئها الأساسية.

إن انهيار المعسكر الاشتراكي ((لم يفرح شعوبه إلا برهة حين خلطت بين انهيار أنظمة القهر والعسف ، وحالما استيقظت من مخدر الدعاية ، ونشوة الانتصار وجدت أمامها البطالة ، ارتفاع الأسعار واختفاء السلع ، وغطرسة الأغنياء ، وتحقير الغرب الرأسمالي (((٥) . الآن وبعد إلغاء ما كان يسمى بالاشتراكية زادت أسعار السلع في كل من جمهورية روسيا وأوكرانيا وكل دول شرق أوروبا وظهرت طوابير المتسولين ، هذا ما تحقق من تغيير بعد اعتماد سياسة السوق .

لقد كتب احد نواب الجمعية الفدرالية في تشيكوسلوفاكيا والخبير البارز في التنبؤات ، ميلوش زيمان في رسالة وجهها إلى حزبه ((المنبر المدني)) الذي قاد ثورة الجماهير في نوفمبر ١٩٨٩ هاجم فيها عملية الإصلاح الاقتصادي قائلًا ((بدلا من النمو الذي كان متوقعا اخذ ناتجنا الوطني في الهبوط ويجري تخفيض العملة وبدأت البطالة في الارتفاع بمعدل يمكن أن يثير صراعات اجتماعية خطيرة)) (٦).

الآن وبعد مضي مدة قصيرة على هذه التغيرات الجذرية التي حدثت في النظام السياسي السابق للدول الاشتراكية ، وبعد أن جرب مواطنو أوروبا الشرقية سياسة السوق والتي لم يروا منها غير التدهور السياسي والاقتصادي المتزايد ، بدأت مرة أخرى هذه الجماهير تتعاطف مع سياسة الأحزاب الاشتراكية السابقة ، وان فوز الشيوعيين في بولونيا والمجر ما هو إلا دليل ساطع يؤكد فشل سياسة السوق الرأسمالية .

المبحث الثاني انهيار الاتحاد السوفيتي

البيريسترويكيا ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها الوسيلة الثورية لتحقيق الهدف . فهي ((سياسة للتعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتجديد جميع نواحي الحياة)) (٧) . كما يؤكد غورباتشوف أنها ثورة وتحقيقها هو ((بدون شك مهمة ثورية)) (٨) . ولكن السؤال الذي يطرح ، هل أنها ثورة في إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية ؟

في اجتماع نيسان ١٩٨٥ توصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى استنتاج مفاده بان ((البلاد واقعة في حالة ما قبل الأزمة)) (٩) . وفي هذا الاجتماع نفسه حدد الانعطاف نحو النهج الاستراتيجي الجديد ، نحو البيريسترويكيا وطرح أسس تصوراتها ، التي تكمن حسب وجهة نظر غورباتشوف ((تتمثل السمة المميزة للبيريسترويكيا وقوتها في أنها تشكل في الوقت نفسه ثورة من (أعلى)

وثورة من (أسفل) ((١٠) . كما أكد غورباتشوف مرارا على أن الأساس هو الاشتراكية وتدعيمها وان الثورة هي في اتجاهها واتجاه تنقيتها وليس بعيدا عنها أو على حسابها ، فقد ركز غورباتشوف بالاستمرار على أساس اللينينية حيث يقول ((العودة إلى اللينينية معين أيديولوجي للبيريسسترويكا) (١١) . وغني عن الذكر أن ما تحقق بالفعل بعدما أكده غورباتشوف هو عكس ما نادى به ودعا إليه.

إن كثيرين من الباحثين بمن فيهم الشيوعيون توصلوا إلى استنتاج مفاده أن البيريسسترويكا هي ثورة ديمقراطية إصلاحية في إطار النظام الاشتراكي ، وانه من الممكن أن تنجح هذه السياسة وخاصة أن الحزب الشيوعي هو الذي يدعو ويقود هذه العملية داخليا وخارجيا . ولكن بات واضحا من السنوات الأولى للبيريسسترويكا انقسام المجتمع والحزب والدولة بين معارض ومؤيد ومتحفظ ، ولكن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها هي أن الأغلبية على جميع المستويات كانت تدعم البيريسسترويكا في السنوات الأولى ، وكان هناك تقدير عام بان الصراع سوف يحسم لصالح الأغلبية خلال مدة قصيرة ، ولكن ما الذي جرى ؟

إن سياسة البيريسسترويكا دعت إلى التعددية ، وهكذا نشأت أحزاب ومنظمات عديدة وصلت إلى حد الفوضى السياسية ، ففي يونيو ١٩٨٩ تشكلت الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتي ، وكذلك الحزب الديمقراطي للاتحاد السوفيتي أغسطس ١٩٨٩ وهو أول حزب يعبر عن مصالح رجال الأعمال الجدد في الاتحاد السوفيتي الذين ظهروا على الساحة السوفيتية بعد انتهاء سياسة البيريسسترويكا ، وكذلك اتحاد الفوضويين فبراير ١٩٨٩ ، والحزب الدستوري الملكي الأرثوذكسي الذي نشأ في نوفمبر ١٩٨٩ والذي دعا صراحة لإسقاط

النظام السوفيتي ودعوة النظام الملكي إلى السلطة من خلال عائلة روما نوف ، والحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تأسس في مارس ١٩٩٠ بزعامة فلاديمير شيرنوفسكي الذي ينادي بالانموذج الأمريكي والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد السوق ، وفي نيسان ١٩٩٠ تأسست الحركة المسيحية الديمقراطية الروسية ، بالإضافة إلى الأحزاب والمنظمات الشيوعية التي ظهرت كردة فعل لسياسة البيريسترويكا ((جماعة الوحدة الوطنية من اجل الماركسية - اللينينية)) وحزب ((المبادرة الشيوعية)) الذي تشكل غالبية اعضاء من منظمة الشباب الشيوعي ((الكومسومول)) والحزب الديمقراطي وملك الحزب الديمقراطي الموحد ، بالإضافة إلى أحزاب الفلاحين والنساء والخ .
وضمن هذه اللوحة السياسية اتخذ البرلمان السوفيتي قرارا بإلغاء المادة السادسة من الدستور والتي تؤكد قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي للمجتمع والدولة في أكتوبر ١٩٩٠ . وانطلاقا من هذا القرار ((بات على الحزب ، ليس فقط أن يغير جلده ، بل وقناعاته أيضا، وذلك بالتحول من حزب ماركسي - لينيني (قح) إلى حزب اشتراكي ديمقراطي ، وهو ما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعا ومستقبلا، وداهمه الشعور (بالاغتراب) في البلد الذي شيده بفكره وعرقه ، على امتداد أجيال حفلت بتضحيات أسطورية)) (١٢) . إن قرار البرلمان السوفيتي أكتوبر ١٩٩٠ كان يعني الكثير ، والأخطر انه يعني لأول مرة كسر احتكار العمل السياسي والسلطة من أيدي الشيوعيين ولهذا ولد إحساس عام داخل الحزب الذي ضم (٢٠) مليون عضو بأن سقوط الحزب أصبح قاب قوسين أو أدنى .

ثم تلاحقت القرارات فصدر قانون الاتحاد السوفيتي حول ((حرية الإيمان والمنظمات الدينية)) في أكتوبر ١٩٩٠ ، وقانون ((حق التنظيم)) أيضا في أكتوبر ١٩٩٠ متضمنا حرية تكوين الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وكذلك قانون ((تنظيم الاستفتاء الشعبي العام)) في ديسمبر ١٩٩٠ ، فضلا على إطلاق حرية الصحافة وتغيير المناهج الدراسية وغيرها والاتجاه نحو اقتصاد السوق والملكية الخاصة .

ثم أعلن غورباتشوف عن خطوات جديدة واسعة في سبيل ترجمة أفكاره وكان ((الأساس هو المحافظة على الذات مع تنقية النظام الاشتراكي على هدى من اللينينية وتطعيمه ببعض الجرعات المحدودة المحسوبة من الليبرالية الغربية حتى يمكن المحافظة عليه من الانهيار)) (١٣).

لو أجرينا قراءة سياسية لكل القرارات والخطوات التي انتهجها غورباتشوف في ظل البيريسترويكا حتى الآن لرأينا أنها تمثل مغالطة كبيرة لما ادعاه بالبيريسترويكا كونها لا يمكن أن تحيد عن الاشتراكية وهكذا استمر غورباتشوف في نهجه الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا بد هنا من التركيز على الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاتحاد السوفيتي واستمرارها دون حل في الأفق القريب ، الأمر الذي دفع الاتحاد السوفيتي مجبرا إلى مد اليد إلى الغرب طلبا للعون ، الذي راح يتحجج ويتلأأ في تقديم المعونة . وبات واضحا أن النظام الغربي لم يقدم المساعدة بدون تنازلات أكثر ، الأمر الذي استفز نفسية المواطن السوفيتي وكرامته .

وتوالت الأحداث حتى أغسطس ١٩٩١ أو ما يسميه البعض بالانقلاب ، ففي ١٩ أغسطس ١٩٩١ حدثت الحركة التي ساهم فيها المسؤولون الكبار في الحزب والدولة وكان هدفها بتقديرنا الضغط على غورباتشوف من اجل منعه من تقديم تنازلات أكثر سواء أكان للغرب أم للقوى الداخلية المعادية للاتحاد السوفيتي . وكان من المؤمل أن يتم التوقيع يوم ٢٠/٩/١٩٩١ على اتفاقية بين الجمهوريات تمنحها سلطة مركزية أكثر تتمثل في إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتجارية مباشرة ، مع حق الجمهوريات في إلغاء أي قرار مركزي .

إن هذه الاتفاقية حسب وجهة نظر الانقلابيين ((إن جاز التعبير هي عامل مفكك للاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي دفعهم للتحرك بهذا الاتجاه)) كما أن العملية التي قاموا بها لم تكن في أهدافها والياتها انقلابا عسكريا هدفه القضاء على النظام والبيريسترويكا وغورباتشوف ، بل إنها كانت حركة انقباد للاتحاد السوفيتي من المأزق الذي وصل إليه والذي بلغ حد الانهيار . وهكذا استغلت القوى الليبرالية التي تزعمها (بوريس يلتسين) الذي أصبح في نظر الغرب حامي الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي ، وتوالت الأحداث حتى اجتماع مينسك - بيلوروسيا ، الذي ألغى الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ . وأعلن عن تأسيس ما يسمى بأسرة الجمهوريات المستقلة.

إن أحداث أغسطس ١٩٩١ أوصلت بوريس يلتسين إلى قمة رئاسة الدولة . وان الأوضاع غير الطبيعية التي كانت سائدة في روسيا هي التي عززت من سلطة يلتسين التي كانت معتمدة بالأساس على الأوضاع الطارئة في البلاد ((الانقلاب ، تدمير البرلمان ، أحداث الشيشان ... الخ))

في حزيران ١٩٩٦ كانت أنظار المجتمع الدولي متوجهة صوب روسيا وهذا ليس صدفة ، لقد انتخبت روسيا رئيسها . المرشحون للرئاسة كثيرون ومن مختلف الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاجتماعية والإصلاحية . وقد وصل عددهم ((أي المرشحين)) إلى عشرة أشخاص هم :

● بوريس يلتسين - الرئيس(السابق) .
● غينادي زيوغانوف - سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي .

● الكسندر لبيد - جنرال عسكري متقاعد ، شغل سابقا قيادة الجيش الرابع عشر السوفيتي (سابقا) .

● غريغوري يافلينسكي - رئيس حركة اجتماعية إصلاحية جديدة اسمها ((يابلوكو)).

● فلاديمير شيرنوفسكي - سكرتير الحزب الليبرالي الديمقراطي .
● سفياتوسلاف فيودوروف - المدير العام لجراحة العيون في روسيا
● ميخائيل غورباتشوف - الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي .
● مارتين شاكوم - شخصية مستقلة .
● يوري فلاسوف - ممثل القوى الوطنية التقدمية . كان رياضيا عالميا مشهورا في رفع

الأثقال وحصل على عدة بطولات في الاولمبياد .

● وأخيرا فلاديمير بريسنالوف - ممثل ما يسمى حاليا ((الروس الجدد)) أي الأغنياء . رجل أعمال - مليونير .

لقد كان واضحا أن القوى الرئيسة من بين جميع القوى المرشحة هي يلتسين والشيوعيون . كما بات واضحا أيضا انه لا يمكن تحقيق الفوز لأي مرشح وذلك لكثرة عدد المرشحين ، على الرغم من أن بوريس يلتسين قد صرح بأنه سينهي الانتخابات بفوزه في الجولة الأولى .

ولقد جاءت نتائج الجولة الأولى كما توقعنا بعدم إحراز أي نصر لأي مرشح وهكذا حصل ((يلتسين على ٨٠ . ٣٤ ٪ ، وزيوغانوف ٣١ . ٣٢ ٪ ، والكسندر ليبيد على ٣٨ . ١٤ ٪ ، وغريغوري يافلينسكي على ٤٢ . ٧ ٪ ، وثيرنوفسكي على ٥٧ . ٥ ٪ ، وشاكوم ٣٥ . ٠ ٪ وفلا سوف ٢٠ . ٠ ٪ ، وبرينسالوف ١٨ . ٠ ٪ .

كما صوت ضد جميع المرشحين ملايين من المواطنين بلغت نسبتهم ١٠٥٥ ٪)) (١٤) .

لقد قيم المرشحون الاساسيون نتائج الجولة الانتخابية الأولى ، حيث كان واضحا أن بوريس يلتسين غير راض بالنتائج وهذا ما عبر عنه علنا في مؤتمر صحفي بعد الانتخابات حيث قال ((إما العودة إلى الثورة والضياع وإما السير للأمام من اجل الازدهار والاستقرار)) (١٥) . فلاديمير برفيليف السكرتير الصحفي الخاص لزيوغانوف قيم النتائج قائلا ((لقد زادت قوى مؤيدينا ، أما يلتسين فقد خسر ١٠ - ١٥ مليون صوت مؤيد بالنسبة لانتخابات ١٩٩١)) (١٦) . أما غينادي زيوغانوف نفسه فقد صرح هو الآخر في مؤتمر صحفي في ١٧ حزيران ١٩٩٦ الساعة الواحدة ظهرا حيث ذكر ((أن ٤٢ دائرة انتخابية كبيرة فزنا بها وحصلنا على المرتبة الأولى ، وفي ١١ إحدى عشرة دائرة انتخابية أخرى حصلنا على أكثر من ٥٠ ٪ على الرغم من التزوير الذي جرى في

الانتخابات ، حيث حتى الساعة السادسة مساء لم يصل من الناخبين إلا نسبة ٥٠ ٪ في حين الساعة العاشرة مساء وصل عدد الناخبين إلى أكثر من ٧٠ ٪ وهذا غير ممكن (((١٧) .

وهكذا انتهت الجولة الأولى بدون تحقيق فوز لأي مرشح كان وانطلاقا من النتائج الأولى يمكننا القول إن الجنرال العسكري المتقاعد لبييد قد حصل على نسبة كبيرة من الأصوات بلغت كما ذكرنا سابقا ٣٨ . ١٤ ٪ . وكان واضحا أن إمامه طريقتين ، الأول هو دعم احد المرشحين والثاني هو موقف الحياد . وبلا شك كان الطريق الأول يوصله إلى احد المناصب القيادية في الدولة ، أما الطريق الثاني فكان يمكن أن يصل به إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات أخرى قادمة .

وخلال المدة القصيرة التي سبقت الجولة الثانية ، حدث أن التقى بوريس يلتسين مع الجنرال العسكري المتقاعد لبييد في اجتماع مغلق ، صرح بعده يلتسين مباشرة بان هناك اتفاقا عاما مع الجنرال حول الانتخابات ومستقبل روسيا ، الأمر الذي بات واضحا بان كفة رجحان الانتخابات ستكون من صالح الرئيس يلتسين ، حيث بدا واضحا أن الجنرال اختار الطريق الأول والأقصر للوصول إلى قمة قيادة الدولة .

وهكذا ضمن هذه الأجواء انتهت الجولة الثانية والحاسمة من الانتخابات في صالح الرئيس يلتسين الذي حصل على ٧٠ . ٥٣ ٪ بينما حصل زيوغانوف على ٤١ . ٤٠ ٪ ، كما ظهرت نسبة ٥ ٪ من الأصوات لم تؤيد أي من المرشحين (((١٨) أي يلتسين وزيوغانوف .

على الرغم من فوز يلتسين ، هناك حقيقة لا بد من التوقف عندها ، وهي أن صحة الرئيس يلتسين تشير إلى التدهور ، وجميع التقارير

الطبية البعيدة أو القريبة عن دائرة الرئيس تشير إلى ذلك ، وبالتالي يمكننا القول إن نشاط يلتسين محدود ولا يتجاوز مدة طويلة .

الحقيقة الأخرى هي تسلم الجنرال ليبيد لمنصب رئيس الأمن القومي الروسي وتطلعه وطموحه إلى منصب عال في قيادة الدولة واقتراحاته العديدة بصدد استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية ، إن هذا الأمر يؤكده تدهور صحة الرئيس جانب ، وطموح الجنرال ليبيد للرئاسة بعد يلتسين إن تم استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية من جديد .

وهناك حقيقة أخرى هي الصراع بين الجنرال ليبيد ورئيس الوزراء الروسي جيرنميردين الذي سيصبح قائدا لروسيا بحكم الدستور إن تعرض الرئيس الروسي لأي حادث يشله عن العمل ، إلى حين إجراء انتخابات أخرى .

أضيف إلى كل ذلك الصراعات داخل روسيا وخاصة الصراع المسلح مع الشيشان ناهيك بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مجمل روسيا ، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من التدهور والضياع وتخبط روسيا في اتخاذ قراراتها على مجمل الأصدعة الداخلية والخارجية .

لقد كرست الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كل جهودها من أجل يلتسين ولقد تم دعم حملته الانتخابية دعما مباشرا سواء كان ماديا أو إعلاميا ولقد تابعت أمريكا باهتمام بالغ سير العملية الانتخابية . لقد كان القلق واضحا في الجولة الأولى على معالم البيت الأبيض الذي التزم الصمت حتى نهاية الجولة الثانية التي أعلنت عن فوز يلتسين ، حيث صرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قائلا ((لقد انتصرت الديمقراطية في روسيا)) (١٩) .

المبحث الثالث

اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية

إن التطورات السريعة المتلاحقة في ظل البيروسترويك والتّي تبلورت بشكل واضح تماما في حركة ١٨ أغسطس ١٩٩١ التي سعت لانتشال الانهيار الذي بات واضحا لمصير الاتحاد السوفيتي ، إلا أنها في الوقت نفسه دقت المسمار الأخير في نعشه ، هذا في الداخل . أما في الخارج فكانت أهم التطورات هي اتفاقية الحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقها من تنازلات كبيرة مقابل لا شيء . بالإضافة إلى تحقيق الوحدة الألمانية وانتهاء السيطرة على أوروبا الشرقية والتقارب مع الدول الأوروبية في ظل رؤية غورباتشوف بان ((أوروبا بيتنا المشترك)) .

بدا الاتحاد السوفيتي ينهار ، في الوقت نفسه تظهر النزعة نحو إحياء الإمبراطورية الروسية القديمة ((القيصرية)) ((فلم يكن إحراق العلم الأحمر - الذي يحمل المطرقة والسندان رمز الشيوعية - على اثر الانقلاب الفاشل ورفع علم روسيا القيصرية إلا رمزا لتلك النزعة وتعبيرا عن الرغبة في تخطي تجربة الاشتراكية)) (٢٠) .

لقد بدا الانهيار تدريجيا بإعلان استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث وهي استونيا ، ليتوانيا ، لاتفيا وانضمامها للأمم المتحدة والاعتراف الدولي حتى من جانب الاتحاد السوفيتي ، ثم إعلان استقلال أوكرانيا ، وبلوروسيا ، وروسيا وتشكيلهم كومنولث في ٨ ديسمبر ١٩٩١ ليحل محل الاتحاد السوفيتي من الناحية القانونية ، ثم انضمام جمهورية كازاخستان وبقية الجمهوريات الإسلامية بالإضافة إلى أرمينيا ، بعدها

لم يعد وجود فعلي للاتحاد السوفيتي (*). إن هذا الانهيار لا بد وان يترك بصمات سلبية على طبيعة العلاقات السياسية الدولية والعالم اجمع .

يقول الدكتور رجب أبو دبوس أستاذ الفلسفة المعاصرة في الجامعات الليبية في مقدمة كتبها لكتاب ((رأسمالية واشتراكية)) ، يقول فيها. ((مهما كان موقفنا من الماركسية ، وأيا كان موقفنا من الرأسمالية ، فان ثمة حقيقة لا جدال فيها : إن صراعهما طبع القرن العشرين ، وسوف تكون له آثار على القرن الواحد والعشرين . إن تنحي الأولى ، في نهاية المطاف ، لا زال يؤثر - على الرغم من غيابها - في التوازن الدولي والاستقرار العالمي . ومهما كان موقفنا من النظام الشيوعي ، فانه حمل لملايين الناس الأمل في حياة أفضل وعدالة أكثر ، وقدم دعما ، مهما كانت نياته ، لشعوب تناضل من اجل الحرية والاستقلال وللتخلص من النهب الاستعماري لخيراتها ، وأقام توازنا دوليا - وان كان توازن الرعب الذري - مكن لشعوب العالم الثالث مناورة واستقلالاً نسبياً ، ومنع انفراد قوة أو معسكر بالهيمنة على العالم ، وكون رادعا لغطرسة أوروبا الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . إن الاتحاد السوفيتي كأول بلد اشتراكي خدم بقصد أو بدونه أو حتى من اجل مصالحه ، قضايا التحرر في العالم . بل حتى أصدقاء الغرب ، صداقتهم لا تستمد إلا من وجود الاتحاد السوفيتي ، وقد تبينت اليوم القيمة الحقيقية لهذه الصداقة حالما تداعى وجود الاتحاد السوفيتي)) (٢١) .

لا يجرؤ احد على نفي الحقيقة الماثلة أمامنا بكل سطوع إلا وهي أن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة النظام الرأسمالي وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمارس اليوم ما تعتبره حقا طبيعيا في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ .

لابد من القول إن الاتحاد السوفيتي (سابقا) قدم المبادرات الكثيرة ، انطلاقا من رؤيته الجديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ، وأقدم على خطوات منفردة من جانب واحد وذلك بهدف إحداث تغيير في طبيعة العلاقات الدولية القائمة ، وأعطى هذا التوجه نتائج ايجابية نوعا ما وخاصة في إزالة أو إتلاف منظومة كاملة من الأسلحة الإستراتيجية التي شملت الصواريخ المتوسطة المدى والأقل مدى ، كذلك الاتفاق الضمني المشترك على ((إزالة الأسلحة الكيماوية خلال مدة أقصاها عشر سنوات ، وعلى إمكانية الاتفاق على تقليص يصل إلى ٥٠ ٪ للأسلحة النووية البعيدة المدى ، وعلى تخفيض وجود القوات المسلحة من الطرفين في أوروبا إلى ١٩٥ ألف جندي)) (٢٢).

كما قدم الاتحاد السوفيتي (سابقا) عدة مبادرات دولية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وقام بسحب قواته من أفغانستان، وتمت معالجة كثير من التوترات في مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، الأمر الذي أدى إلى انحسار في ((الحرب الباردة)) التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) ، كما تراجع الاحتمال في نشوب حرب عالمية ثالثة .

إن السياسة الخارجية الجديدة التي تبناها الاتحاد السوفيتي (سابقا) والرامية لتحسين العلاقة بين الشرق والغرب اعتمادا على توازن المصالح وإلغاء صورة العدو ، قد تجلت في تصاعد دور الامبريالية

وخاصة الأمريكية في تهديد الشعوب مستثمرة تراجع الاتحاد السوفيتي (سابقا) وتطورات الأوضاع في البلدان الاشتراكية (سابقا) ، لتجعل من نفسها القوة الوحيدة القادرة على التحكم بمقدرات الشعوب وبعقلية الهيمنة المعتمدة على القوة .

لقد قلبت المتغيرات السياسية الدولية موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية رأسا على عقب ، ووضعت البشرية أمام منطلق مرحلة جديدة خلقت نوعا من عدم الاستقرار. إن انهيار الشيوعية ترك فراغا كبيرا في المجتمع الدولي تمحور في هيمنة القطب الأمريكي ، وهذا يعني وأدا لمبدأ التوازن الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية . في الوقت نفسه انقسم المحللون السياسيون والباحثون حول الدور الذي يجب أن تؤديه أمريكا بعد الانهيار ، فمنهم من يقول ((ما الذي علينا أن نخشاه الآن بعد أن غابت الشيوعية عن المسرح ..؟ علينا أن نخاف من زحف كاسح لرأسمالية ، وعلينا أن نقلق من أن موت الشيوعية قد خلف فراغا في النشاط الأيديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر ،فمجرد وجود هذا النظام له تأثير عميق في العالم الرأسمالي)) (٢٣) ومنهم من قال ((ذهلت البلدان الغربية وخافت خوفا شديدا.فانهيار عدوها السوفيتي ، الذي كانت تعتمد عليه منذ ٤٥ عاما لأجل إرهاب سكانها ، كان قد اغرق هذه البلدان في كآبة عميقة)) (٢٤). ومنهم من يقول إن على أمريكا أن توجه اهتماماتها إلى شؤونها الداخلية ، ومنهم من يؤكد ضرورة أن يكون الدور الريادي للولايات المتحدة مستمرا لأنها ((أعظم وانجح تجربة اجتماعية شهدتها التاريخ)) (٢٥). وهناك قسم آخر يؤكد ضرورة الهيمنة ويقول ((إن أفول نجم الاتحاد السوفيتي ، معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى

ذات المسؤليات العالمية)) (٢٦) ومنهم من قال ((بان الاتحاد السوفيتي لن يعود إلى صيرورته الأولى مهما كان الأمر)) (٢٧).

وانطلاقا من جميع هذه التحليلات هناك حقيقة لا يمكن دحضها ، هي أن الدور الذي سوف تؤديه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي لا يمكن أن تنحصر مهمته إلا في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب ودولها النامية ، وهذا ما انعكس في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار في مناطق شتى من العالم .

لقد شهد العالم الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تتم بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الأيديولوجي . وان جميع الحلول السلمية التي تدعيها أمريكا يجب أن تتم من وجهة النظر الأمريكية ، كما أن تسوية الصراعات والنزاعات يجب أن تكون أيضا تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية .

إن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليست جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية ، هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصر في الحرب الباردة والساعي إلى تطويع النسق الدولي لخدمة تصورات ، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير وراءها ، وهذا ما أكده ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير ((ما وراء السلام)) حيث قال ((إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة)) (٢٨) .

ان انهيارالاتحاد السوفيتي قد احدث اكبر تغير في العلاقات بين القوى الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية((فبسقوطه انهارت بنية"القطبية الثنائية"التي ظلت تحكم مسار السياسة الدولية لفترة تقارب نصف القرن)) (٢٩).

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق لا بد من الإشارة إلى أن اختفاء القطب السوفيتي(السابق) سيؤدي إلى ظهور أقطاب دولية جديدة موازنة للقطب الأمريكي . فهناك أوروبا الموحدة والصين واليابان وألمانيا وحتى روسيا فهي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي (السابق) .

المبحث الرابع

النظام العالمي ((الجديد)) وانعكاساته على العلاقات السياسية الدولية

إن مصطلح ((النظام العالمي الجديد)) ليس بجديد علينا ، فلقد تم استخدامه منذ أربعة عقود مضت على الرغم من اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى ، فمنذ بداية الخمسينات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى تطالب بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك المدة ، كما صدر في تلك المدة نفسها عدة توصيات وقرارات عن حركة عدم الانحياز(تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية) (٣٠).

إن الجديد على المصطلح هو استخدام الرئيس الأمريكي بوش للمصطلح لأول مرة في بدء الحشد الدولي ضد العراق واصدر قرارات العقوبات من مجلس الأمن الدولي بعد الاحتلال العراقي للكويت بأيام قليلة فقط . إن الذي يثير التساؤل هي كلمة ((الجديد)) فهي من حيث الشكل والجوهر تؤكد أن ((نظاما جديدا بدا يتأسس يميل إلى إرساء أسس جديدة وعلاقات دولية قوامها السلم والتعاون والمساواة بين الدول ، وحماية حقوق وحرريات الأفراد وتنظيم العلاقات بين الدول على أساس التكافؤ)) (٣١) .

إن هذا النظام بشكل أو بآخر يتمثل في هيمنة وسيطرة القطب الواحد ((القطب الأمريكي)) على النسق الدولي، على الرغم من وجود الأقطاب الأخرى . لقد روجت الولايات المتحدة وتروج اليوم أن أسس هذا النظام وقواعده هي حل النزاعات بالطرائق السلمية إلا انه بات واضحا أن هذه الحلول لا يمكن أن تتم إلا في المنظور الأمريكي وحده . وإذا كانت هناك تسويات لمشاكل دولية معينة ، فيجب أن تتم هذه التسوية تحت الإشراف الأمريكي المنفرد ..وفي هذا الإطار يمكننا فهم الحملات الإعلامية الأمريكية على الدول العربية وخير مثال على ذلك ليبيا وسوريا . ومن هذا النظام نستنتج أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يتصدر مقدمة الحلبة بانتظام . وخير دليل على ذلك ((عملية الإنزال في الصومال حيث ترجل ما يقرب من ثلاثين ألفا من وحدات ((المارينز)) بذريعة تأمين وصول المواد الغذائية إلى السكان المحليين)) (٣٢) إن هذا الدور قد اضطلعت به الولايات المتحدة بغياب الاتحاد السوفيتي (سابقا) كدولة عظمى ، وعجز أوروبا عن مواجهة التحديات التي تطرحها على نفسها . وخلافا لذلك كيف يمكن تفسير المواربة السياسية الأوروبية إبان الأزمة اليوغسلافية ؟ فالمجموعة الأوروبية عجزت في المرحلة الأولى ، عن إنشاء قوة فصل أوروبية والاتفاق على اتخاذ عقوبات بحق صربيا المسؤولة الرئيسية عن اندلاع المعارك .

إن تأثير انهيار الأنظمة الاشتراكية وزوالها عن المسرح الدولي ، احداثا نتائج متناقضة في البحث عن السلام الدولي . ومن بين هذه النتائج إعادة الأمل بإمكانية نزع السلاح المدمر في العالم وأولها نزع سلاح الدول العظمى . إن الدعامتين الأساسيتين لبناء نظام عالمي جديد

يرتكز على العدل والاحترام المتبادل والقيم الكبرى وهما الاقتصاد والبيئة . كما أن النظام العالمي يفترض أن ترافقه عملية إصلاح المؤسسات الحالية بما يتلائم مع حالة السياسة الدولية الجديدة. فهل تتلائم هذه السياسة مع روح ميثاق الأمم المتحدة الذي أقر منذ وقت بعيد في ظروف خاصة ومعقدة . حيث أن الجديد في العرض الأمريكي ينم عن محاولة التفاف على الميثاق ، وان الشرعية الدولية في النظام ((الجديد)) لا تحتل أكثر من موقع ثانوي في رؤية دعاة النظام العالمي الجديد ، وان مفهوم القانون مجرد أداة من بين أدوات تنشيط الأمم المتحدة.

كما تميزت سياسة النظام العالمي ((الجديد)) مع ليبيا بصدد أزمة لو كربى، بالاستفزاز وخاصة في التصريحات التي تقول ((إذا لم تستجب ليبيا لا نستعبد حلا آخر بما في ذلك اللجوء إلى العنف)) (٣٣) . وهذه التصريحات مغالطة لما جاء في نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وعلى الرغم من محاولات ليبيا الجادة لإيجاد حل متوازن لهذه القضية نلاحظ التزمت والإصرار من قبل مجلس الأمن وبالضغط من أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات بحق ليبيا . وإذا كانت الأمم المتحدة في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة لا تعد إحدى الأدوات المتاحة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تنفيذ سياستها الخارجية والاستفادة من مواردها لأغراض التنمية الوطنية ، فهي اليوم تم تحويلها إلى مؤسسات تابعة للهيمنة الأمريكية في ظل انهيار القطب السوفيتي (السابق) . حيث أصبح ممكنا لأمريكا في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد أن تستصدر ما تشاء من القرارات في مجلس الأمن والجمعية العمومية ، ومن ذلك إلغاء القرار ٣٣٧٩ بصدد

الصهيونية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية وكذلك القرار رقم ٧٣١ بمطالبة ليبيا بتسليم مواطنيها ، وكذلك القرار الجائر الهادف إلى تجويع الشعب العراقي .

إن النظام العالمي ((الجديد)) يحاول تجنب استخدام القوة والحلول العسكرية ظاهريا ، ولكن حتى إذا ما توفرت له الذرائع والحجج فإنه لن يتوانى في استخدامها تحت شعار الشرعية الدولية . كما أن النظام يقوم باستغلال الأمم المتحدة من أجل إضفاء صفة الشرعية على مجمل سلوكه وقراراته . كما انه يقوم بعض الأحيان بتهميش دور الأمم المتحدة وهذا ما جرى في المفاوضات العربية الإسرائيلية .

إن كل نظام دولي لا بد وان يستند على شرعية دولية تمكنه من القيام بمهامه، فالشرعية الدولية تعني ((وجود نص أو قاعدة قانونية أو عرفية متفق عليها لا يمكن الطعن فيها من قبل دول العالم التي تبنتها)) (٣٤)، وان هذه الشرعية تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها - المساواة بين الدول في السيادة - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بها . إلا أن الشرعية الدولية في النظام العالمي ((الجديد)) تعتمد وتتمحور حول قانون القوة بدلا من قوة القانون الدولي وقواعده التي تسعى إلى حل المشاكل الدولية بالطرائق السلمية . وبذلك تكون قد انتقلت الشرعية الدولية من شرعية تعتمد على جماعية وقرارات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى قرارات فردية تصدر عن رغبة القطب الأمريكي المتسلط تعكس مصالحه الحيوية والإستراتيجية .

إذا كان هناك تفكير جدي بظهور نظام عالمي جديد بغض النظر عن سيطرة قطب أو أقطاب ، لا بد وان يأخذ في عين الاعتبار كل

تطلعات الشعوب وأمانها في حريتها واستقلالها ، ورفض القوة أو التهديد بها ، عالم يبني على المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . عالم يطرح مهمة إصلاح منظمة الامم المتحدة لتعبر بصورة أفضل ((عن مصالح الشعوب بعيدا عن محاولات الهيمنة على أعمالها وقراراتها من جانب بعض الدول الكبرى وتعزيز مكانتها ودورها في العلاقات الدولية، وفي الحل السلمي للمشاكل الناشئة بين البلدان المختلفة)) (٣٥).

في ١١ سبتمبر ١٩٩٠ يؤكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بان (النظام العالمي الجديد عصر يتحرر فيه العالم من الإرهاب يكون العالم فيه أقوى في البحث عن العدالة ، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقا وغربا جنوبا وشمالا تحيا في رفاهية وانسجام) (٣٦).

ومنذ العام ١٩٩١ لم تن الولايات المتحدة الامريكية تحتل مركز الدولة الاقوى في العالم والواحد، وجعلت تهمش دور الامم المتحدة لصالح استراتيجيتها. وكانت تعد، بالمقابل، في اقامة "نظام عالمي" اكثر عدلا. ثم انها خاضت حربا الخليج ضد العراق، تحت هذا الشعار. غير انها، وما ان القت الحرب أوزارها، ((حتى وجدت الولايات المتحدة منحازة انحيازا فاضحا حيال اسرائيل، على حساب الفلسطينيين وحقوقهم)) (٣٧).

إن هذا النظام العالمي الجديد الذي صاغه بوش لا يقدم شيئا جديدا مختلفا عن النظام الذي كان سائدا والذي ولد منذ نصف قرن في مؤتمر سان فرانسيسكو . وإذا كانت هناك فعلا نية صادقة وتوجهات جديدة لبناء نظام عالمي جديد ، إذن يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار حق

الأمم النامية ومساهماتها في صنع القرارات الدولية . إلا أن احتكار الدول القوية لتلك العملية يؤكد مرة أخرى أن النظام الذي تدافع عنه الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر ليس جديدا وليس عالميا .

أن ما حدث في ١١/أيلول- سبتمبر ٢٠٠١ اختراق ينتهك أراضي دولة تقلد نفسها ((اضمارا دور السيد بين الدول ذات السيادة وذلك حتى من وجهة نظر اعدائها وبالذات منذ مايسمى ب"نهاية الحرب الباردة"))(٣٨). وهذا الدور يتيح لها ان تظمن وان ((تنصب نفسها الوصي على نظام العالم بأكمله)) (٣٩).

اليوم وقد دخلت الشرية القرن الحادي والعشرين وهي تعاني في ظل العولمة الرأسمالية، التي تتكشف بوضوح سماتها المتوحشة، متجلية في التفاوت المتسع دون انقطاع بين الثروات الهائلة التي تستحوذ عليها أقلية ضئيلة، والفقر المدقع الذي تعانيه الغالبية العظمى المستغلة والمضطهدة، وفي تعمق الهوة بين الشمال والجنوب، وتزايد المديونية والفساد والتلوث البيئي و تفشي بؤر التوتر والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

واليوم لم يعد خافيا على احد بالاوهام التي روجتها الولايات المتحدة بشأن إقامة مايسمى بنظام عالمي جديد يسوده السلام والامن والعدالة ويشير ذلك كله الى ((أن الرأسمالية كنظام عالمي، لم تفشل في معالجة المشاكل في العالم فحسب، بل فاقمتها الى الحد الذي ينذر بتراجعات اوسع وأشمل)) (٤٠).

أن درسا مهما استخلصه الباحثين والمحليلين الدوليين هو أن احداث الحادي عشر من سبتمبر اكدت بأن ((العولمة تواصل زحفها وتثبت نفسها على أنها خاصية العالم المعاصر الرئيسية، غير أن الازمة الحالية

مالبثت أن كشفت هشاشتها، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الى المطالبة بألحاح بوضع جهاز لامن العولمة)) (٤١)

ومن الواضح أن احداث ١١ أيلول قد أطلقت تغيرا كبيرا في العلاقات الدولية ((بين الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ومناطق من العالم الاسلامي، وأعادة اصطفاف في الدبلوماسية، خاصة في ما يتعلق بعضوي مجلس الامن الاكثر أبتعادا، وهما روسيا والصين، وحملة في المجالات العسكرية والاستخبارية والسياسية ستتواصل سنوات)) (٤٢).

لقد فتحت احداث ١١ أيلول/سبتمبر من دون أدنى شك ((تحولات جيو- سياسية، تؤثر في ميزان التوازن الاستراتيجي، وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الاوربي، وركنت على الرف، ولو مؤقتا، الخلافات الامريكية - الاوربية التي برزت في اكثر من قضية اقليمية دولية)) (٤٣).

أن تناقضات الرأسمالية وأزماتها وأرادة التحكم الاحادي الامريكي بالعالم تكمن وراء "الحرب على الارهاب" التي شنتها ادارة بوش الابن من دون ((ان تتمكن من الانتصار فيها، ومن دون أن نؤكد أو ننفي ما اذا كان الاقتصاد الامريكي سيتعرض لازمة كبرى قد تطيح بموقعه المتميز على الساحة الدولية، او ما اذا كان هذا الاقتصاد، وعلى العكس من ذلك، يؤكد حضوره ومحوريته في الاقتصاد العالمي)) (٤٤).

مصادر الفصل الثامن

١. غورباتشوف م. س، البيروسترويك والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.
٢. لمزيد من التفاصيل انظر كتاب د. عدنان طه الدوري العلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ٦٤-٦٦.
٣. عبد القادر عرابي، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة المستقبل العربي، ١٤٧، السنة الخامسة، ١٩٩١، ص ٨.
٤. بتصريف من كتاب د. عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، ص ٦٧.
٥. مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، د. رجب أبو دبوس، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، ١٩٩٤، ص ١١.
٦. الطيب علي احمد، أزمة الحكم والعلاقات الدولية في عالم اليوم، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٥، الشهر السابع ١٩٩١، ص ٦٤-٦٥.
٧. غورباتشوف م. س، البيروسترويك والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٩.
٨. غورباتشوف م. س، المرجع نفسه أعلاه، ص ٥٤.
٩. وثائق اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو، ٨ ابريل ١٩٨٥، باللغة الروسية .
١٠. غورباتشوف م. س، البيروسترويك والتفكير الجديد لنا وللعالم بأسره، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.
١١. غورباتشوف م. س، المرجع نفسه أعلاه، ٢٢.

١٢. لطفي الخولي، الصراع على السلطة في روسيا الاتحادية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٨ ابريل ١٩٩٢، القاهرة، ص ١٣٥.
١٣. د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٣-٥٢٤.
١٤. جريدة البرافدا الكومسومولية، ١٨ حزيران، ١٩٩٦، العدد ١١٠. باللغة الروسية.
١٥. راديو موسكو باللغة الروسية، ١٧. ٦. ١٩٩٦، برنامج حول الانتخابات.
١٦. راديو موسكو باللغة الروسية، ١٧. ٦. ١٩٩٦، برنامج حول الانتخابات.
١٧. راديو موسكو باللغة الروسية، ١٧. ٦. ١٩٩٦، برنامج حول الانتخابات.
١٨. جريدة الفيدموست الأوكرانية ٥. ٧. ١٩٩٦، العدد ١٢٢. باللغة الروسية.
١٩. جريدة الفيدموست الأوكرانية ٥. ٧. ١٩٩٦، العدد ١٢٢. باللغة الروسية.
٢٠. د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ص ٥٢٥-٥٢٦
- (*) إن كثيرا من البحوث والمقالات وحتى بعض الكتب احتوت على تسمية ((الاتحاد السوفيتي (سابقا))) وبعضها تم فيها الخلط والتعقيد ، كما لو أن هناك بلد يسمى ((الاتحاد السوفيتي السابق)) وحرصا منا على عدم الوقوع في هذه الإشكالية استخدمنا كلمة ((الاتحاد السوفيتي)) من البداية حتى الانهيار ((أي حتى هذه الإشارة)) بعدها

سوف نرفق كلمة ((السابق)) مع ((الاتحاد السوفيتي)) وذلك للدلالة على المرحلة التي تلت الانهيار .(المؤلف).

٢١.مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، رجب أبو دبوس، مرجع سبق ذكره، ص ٥، ولمزيد من التفاصيل حول هذه الموضوعة انظر من ص٥-١١.

٢٢.عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

٢٣.مجلة الوحدة، السنة الثالثة، العدد ١٢٦، نوفمبر ١٩٩٢، طرابلس، ص ١٣.

٢٤.جان كريستوف روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سرت، ١٩٩٥، ص ١٩.

٢٥.ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ١٦٩.

٢٦.مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٧، بنغازي، ١٩٩١، ص ١٤.

٢٧.هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٥١٦.

٢٨.ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

٢٩.وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١، ص٧.

٣٠.من قرارات وتوصيات حركة عدم الانحياز , سرت ١٩٩٥ .

- ٣١.د. محمد خليفة ، النظام العالمي بين المقصود والمنشود ، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي ١٩٩٢ ، ص ١١ .
- ٣٢.باتريسيو نولاسكو، أنمين شاوي، الآن ديمس، الأمم المتحدة الشرعية الجائرة. تعريب د. فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٩.
- ٣٣.المرجع نفسه أعلاه، ص ٢٦ .
- ٣٤.وثائق المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي، ٢٥-٢٨ أب ٢٠٠١، منشورات طريق الشعب، بغداد، تشرين الثاني، ٢٠٠٥.
- ٣٥.د. ميلود المهدي، المستقبل العربي، العدد ١٦١، طرابلس، ١٩٩٢.
- ٣٦.باتريك هارمن، بربارة ديلكور، القانون الدولي وسياسة المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، ١٩٩٥، ص ٣١-٣٢ .
- ٣٧.ألان غريش، اسرائيل، فلسطين، الحقيقة حول صراع، باريس فايار، ٢٠٠١، ص١٣٢.
- ٣٨.جاك دريدا، ماالذي حدث في حدث ١١ سبتمبر؟ ترجمة صفاء فتحي ومراجعة بشير السباعي، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٧.
- ٣٩.نفس المصدر السابق، ص٦٧-٦٨، للمزيد من التفاصيل ص ٥١-٧١.
- ٤٠.التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي ٢٥-٢٨ أب ٢٠٠١ منشورات دار الرواد، أربيل، ٢٠٠٤.
- ٤١.ايناسيو رامونيه،حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)ترجمة أنطوان أبو زيد،دار التنوير،بيروت،٢٠٠٧.

٤٢. فريد هاليداي , ساعتان هزتا العالم (١١ أيلول/سبتمبر :الاسباب والنتائج) دار الساقي, بيروت, ٢٠٠٢, ص١٩٠.
٤٣. د.ناظم عبد الواحد الجاسور, تأثير الخلافات الامريكية-الاوربية على قضايا الامة العربية, حقبة ما بعد الحرب الباردة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, يناير, ٢٠٠٧, ص٢٥٢.
٤٤. فنسان الغريب, مأزق الامبراطورية الامريكية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيرت, ٢٠٠٨, ص٢٦٣.

الباب الثاني

دراسة في النظريات السياسية الدولية

الفصل التاسع – نظرية القوة.

الفصل العاشر – نظرية توازن القوى.

الفصل الحادي عشر – نظرية الامن الجماعي في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني عشر – النظريات الاستراتيجية المعاصرة في العلاقات الدولية وظاهرة الصراع الدولي.

الفصل الثالث عشر – العلاقات الدولية ونظريات ادارة الصراع الدولي.

الفصل الرابع عشر – العلاقات الدولية ونظريات حل الصراع الدولي.

الفصل الخامس عشر – الاستعمار (النظريات السياسية في الظاهرة الاستعمارية).

الفصل التاسع

نظرية القوة في العلاقات الدولية

المبحث الأول: التعريف بنظرية القوة

المبحث الثاني : الترابط بين القوة والأهداف

المبحث الثالث : سياسة الوضع القائم والتوسع الاستعماري

المبحث الرابع : الدعائم التحليلية لنظرية القوة

المبحث الخامس : تقويم نظريات القوة

المبحث الأول التعريف بنظرية القوة

يعد مكيافيللي ١٥٢٧-١٤٦٩ Niccolo Machiavelli أول الذين كتبوا في عصر النهضة, وقد قدم آراءه الفكرية بهذا الصدد في مؤلفات ومن اشهرها كتاب الأمير The Prince الذي نال درجة كبيرة في الشهرة العالمية. ويعد نيقولا ميكافيللي أول محلل سياسي حديث للقوة, وقد حاول في كتابه الأمير وغيره أن يعطي صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام وهي لحد الان موضوع جدل ونقاش, وانطلاقا من مقولته الشهيرة ((الغاية تبرر الوسيلة)).

يرى مكيافيللي ((أن نجاح السياسة يقاس بمدى استخدامها للقوة)). وانطلاقا من هذا الفهم فانه أي ((مكيافيللي)) يرى أن ((السياسة ماهي إلا معركة, بل معركة مستمرة تتمثل في الصراع على القوة: على أساس أن السياسة كافة ماهي الا سياسات قوة)) وقد حرص مكيافيللي على الدوام على توعية الحكام وتبصيرهم بأن يعرفوا دائما مايجري من امور تمكنهم من ممارسة القوة السياسية .

وتوضيحا لمجمل الآراء الفكرية التي طرحها مكيافيللي ان هناك القانون والقوة وكيفية التعامل معهما , يؤكد مكيافيللي ان هناك (اسلوبين للقتال): الاسلوب الاول : عن طريق القانون , وهو يصلح للتعامل بين البشر, والاسلوب الثاني : عن طريق القوة هو اسلوب للتعامل بين الحيوانات . ولكن الانسان عادة ما يلجأ للاسلوب الثاني حيث الاول غير كاف. وعلى الحكام ان يعرفوا كيفية استخدام الاسلوبين معا . أي ان يتعلموا الطبيعة الانسانية والحيوانية وان احدهما لاتعيش بدون الاخرى .

ومع أتساع قاعدة التحليل لبعض الظواهر الاساسية في العلاقات الدولية , ظهر مايسمى بالاتجاه الواقعي في تحليل السلوك الدولي الذي يقول بأن ((القوة Power هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية)) . يقول مارتن وايت Wight ان اهم ما يميز التاريخ الحديث عن التاريخ الوسيط (اي في المرحلة التي لم تكن الدول القومية قد ظهرت فيما بعد) تفوق فكرة القوة Power على فكرة الحق Right وأننا لانبالغ عندما نصف العلاقات الدولية بأنها ليست أكثر من صراعات قوة. (٥)

اما شوارزنبرج Schwarzenberjer فيقول أن القوة هي ((بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية كلها , والسبب هو أنه في غياب مجتمع دولي حقيقي , فان المجموعات الدولية المتنافسة تتصرف على بناء ماتملكه من امكانات مادية وعسكرية وليس من أي منطلق قانوني او اخلاقي)).(٦)

ان شوارزنبرج بهذا الرأي يكون قد شارك زميله مارتن وايت . ويشرح شوارزنبرج مفهومه للقوة فيقول انها ليست مجرد اداة للتدمير كما قد يتبادر لاول وهلة . وانما يؤكد ان مفهومها هو مزيج من القدرة على الاقناع والقدرة على الاكراه .

ان تنافس الدول على حيازة اسباب القوة وعناصرها , لايعني بالضرورة ان الطابع المميز للعلاقات الدولية هو التهديد والصراع , فتاريخ العلاقات الدولية هو مزيج من التعاون والصراع حتى بين الدول الكبرى .

ويعد هانس مورجانتو Hans morjantho علما من اعلام الاتجاه الواقعي , الذي بلور نظريته الكاملة في كتابه المعروف ((السياسة بين

الامم)) والذي ابرز فيه مفهوم الاساس للسياسة الدولية, حيث قال ((السياسة الدولية شأنها في ذلك شأن أي سياسة اخرى هي صراع على القوة)) (٧) والقوة هي الهدف العاجل والملح لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الاهداف النهائية لتلك السياسات , فهي قد تكون الحرية او الامن او الرفاهية او حتى القوة نفسها , وقد تغلف هذه الاهداف النهائية بغلاف ديني او فلسفي او اقتصادي او اجتماعي . ولكن متى ماسعت الدول الى تحقيق مثل هذه الاهداف بوسائل السياسة الدولية , فانها لاتتوانى عن استخدام القوة .

ولا بد من القول بان نظريات القوة او النظريات الواقعية فرضت نفسها على اتجاهات التحليل النظري لحقائق السياسة الدولية في فترة مابعد الحرب العالمية الاولى كنتيجة مباشرة لتفاهم الصراعات الدولية واتجاه بعض القوى الكبرى الى خلق مراكز قوة بثقلها وتأثيرها ان تصنع واقعا دوليا يلتقي مع مصالحها ويحقق لها التفوق على خصومها مهما كانت المضاعفات التي يتركها هذا المسلك على توازن النظام الدولي واستقراره . ان الاتجاه الواقعي للدبلوماسية والقانون الدولي ماهو الا انعكاس لسياسة ((مركز القوة)) و((الحرب الباردة)) ومحاولة لتبريرهما من الوجة النظرية . وقد شاع هذا التوجه بدرجة كبيرة في الولايات المتحدة الامريكية واصبحت انعكاساته ملموسة في عدد كبير من البلدان الراسمالية الاخرى .

يقول استاذ القانون الدولي الشهير ((تونكين)) ان هذه السياسة ((تعتمد في الاساس على القوة والقوات المسلحة ويشكل سباق التسلح جزءا لايتجزء من هذه السياسة . فهي ليست في الواقع الا تعبيراً مباشراً عن مصالح الاحتكارات الكبيرة التي تستفيد من سباق التسلح , وهي

على استعداد لاستخدام القوة المسلحة في سبيل الابقاء على سيطرتها ((٨). ويتلخص مفهوم هذا الاتجاه (الواقعي) اساسا في ان العلاقات الدولية هي علاقات قوة , والتي تعني حل المنازعات الدولية بكل الوسائل التي تحقق فيها الدول اهدافها , دون اية اعتبارات لمبادئ القانون الدولي العام والاخلاق .

أن مورجانثو Morjantho هو من اشد الداعين الى هذا المفهوم وينتقد بشدة الوسائل القانونية في حل مشاكل السياسة الدولية , ويدعو الى التخلي عن القانون الدولي والتأكيد على دعوته في استخدام القوة التي يعدها ملازمة للبشر وبالتالي هي القانون الذي يحكم او يسود العلاقات الدولية . ((يعتبر الواقعية السياسية , ان الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية عامة, تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية ... وان السياسة الدولية كاية سياسة اخرى هي صراع من اجل السلطة ... وطالما كان هذا التطلع الى السلطة هوالسمة المميزة للسياسة الدولية كاية سياسة اخرى, فان عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية)).(٩)

ان مفهوم القوة يتدخل مع مفاهيم اخرى قريبة منه في المعنى , وفي بعض الاحيان تكون مطابقة مثل السلطة , النفوذ, قوة الاجبار . وقد عالج المفكرون السياسيون الاغريق ظاهرة القوة في المجتمع, والتي كانت تعني عندهم المبادرة التي تمكن ((الرجل الموهوب من فرض ارادته ورغبته على الاخرين)). (١٠) كما انه يجب القول ان هناك فارقا مميذا بين القوة والسيطرة , يكمن في ان القوة تعالج امورا خارج نطاق السيطرة او بضمنها .

المبحث الثاني الترابط بين القوة والاهداف

من الامور التي اثارت جدالا واسعا ومستمرا حول بعض الفرضيات الاساسية التي قامت عليها النظرية الواقعية هي مدى الارتباط والترابط بين عاملي القوة والاهداف في السياسات الخارجية للدول والنماذج المختلفة التي يمكن ان يتمثل عليها هذا الارتباط . وقد اعطى ارنولد ولفرز Wolfers الذي يعد بحق من الدعاة البارزين في الاتجاه الواقعي جوابا شافيا لذلك حيث يقول ((ان القوة لاكتسب كهدف نهائي في حد ذاته , وانما هي مجرد اداة لتحقيق اهداف ابعد منها , وبدون ربط القوة بالاهداف يصعب الحكم على ما اذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من امكانات القوة القومية تقترب من مستوى الاهداف الخارجية التي تختارها لنفسها , ام انها تتجاوزها لتصبح نوعا من الافراط الذي لاتبرره ملابسات الظروف التي تحيض بهذا الاختيار المحدد لأهدافها)).(١١) ومعنى ذلك هو ان القوة التي تحدد وتساهم بشكل مباشر في تنفيذ الاهداف , حيث لايمكن لقيادة عاقلة ان تندفع الى تبني اهداف تدرك هي مسبقا قبل غيرها صعوبة تحقيقها وذلك لسبب قلة موارد القوة .

ويقسم ولفرز الاهداف القومية لثلاث فئات رئيسية (١٢):

أولا- اهداف التوسع القومي : ان جوهر هذه الاهداف يكمن في العمل على تغير الامر الدولي القائم , اما في السعي الى الحصول على المزيد من امكانات القوة في مواجهة الاخرين , او التوسع الاقليمي الذي

يعني قفز الدولة الى مركز قوة افضل في علاقاتها الدولية، او عن طريق استرجاع احد الاقاليم التي فقدتها الدولة في ظل علاقات قوى كانت مختلفة في غير صالحها في مرحلة تاريخية سابقة، او عن طريق العمل على فرض نمط عقائدي معين او اسلوب حياة معين على الاخرين، واخيرا عن طريق التحرر من السيطرة الاجنبية الذي يعني انطلاق الدولة من قاعدة ضيقة من امكانات القوة الى قاعدة اوسع نسبيا، وهو ما يخدم مصالحها ويعزز موقفها في مواجهة الدول الخارجية بصورة تختلف عما كانت عليه في ظل تبعيتها لبعض القوى او المصالح الاجنبية

ثانيا- اهداف البقاء القومي : ان هذه الاهداف تعني الابقاء على الوضع الدولي القائم والدفاع عنه ضد أي محاولة تستهدف تغييره، وهنا ايضا فقد تنوع الاهداف المتوخاة من وراء تثبيت الوضع القائم. وهي في هذه الحالة يمكن أن تنعكس في تامين السلامة الاقليمية او الاستقلال القومي لاكثر. أو الاحتفاظ بحزام او ببضع مناطق النفوذ الخارجي اذا كانت هذه تشكل مصدرا اساسيا من مصادر قوة الدولة في ظل توزيعات القوة الدولية القائمة. او الدفاع عن استثمارات الدولة في الخارج اذا ماكانت هذه الاستثمارات الخارجية تشكل عسبا رئيسا من اعصاب القوة القومية للدولة ويترتب على فقدانها تغيير علاقات القوة في غير صالحها.

ثالثا- اهداف انكار الذات القومية: ان هذه الاهداف على العموم ترتبط بقضايا ومبادئ انسانية او بمعتقدات ايدولوجية تتجاوز المصلحة القومية مثل (التضامن الانساني-السلام-العدالة الدولية-الشرعية الدولية وحكم القانون- قضايا الحرية والتحرر ومعاداة

الاستعمار- نزع السلاح,الخ). وقد ياتي تبني هذه الاهداف نتيجة الضغوط التي تمارسها مجموعات قوية في الداخل ترفع هذه الشعارات السياسية او الانسانية وتتحرك بدافع من الافكار المستلهمة منها . وان الارتباط بهذه الاهداف يؤدي الى تواضع الدولة، والذي يعني عدم المبالغة أو التطرف أو التعصب في تفسيرها لمصالحها القومية، وتركيزها على الاهداف الانسانية التي هي بالتالي اسمى من هدف المصلحة القومية بمفهومه الاناني الضيق . والدولة هنا تقدم نفسها للآخرين كمثال يحتذى به، وعندما يتم التقارب مع المجموعات الدولية على هذا الاساس , سوف تسقط الحواجز المصلحية القومية وبالتالي توفر ظروف دولية ملائمة لتقبل افكارها ومعتقداتها وتجعل من الممكن نقلها من حيز الشعارات الى حيز التطبيق . والدولة بهذا الشكل يمكن ان تتوفر فيها درجة اعلى نسبيا من الاستعداد لتقديم التنازلات في سبيل دعم السلم الدولي.

ان العرض الشامل الذي قدمناه لمفهوم القوة في السياسة الدولية يتضمن تصورا محددًا للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي . وانطلاقًا من هذا فان الدول تتصارع من اجل الحفاظ على الوضع القائم أي على ما هو متاح لديها بالفعل من مقدرات القوة , او مضاعفة هذه المقدرات , او استظهار قوتها بصورة عملية.(١٣)

المبحث الثالث : سياسة الوضع القائم والتوسع الاستعماري أولا - سياسات الحفاظ على الوضع القائم

ان هذا النوع من السياسات يهدف الى الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في لحظة معينة من لحظات التاريخ , اللحظة التاريخية المناسبة عادة لتنفيذ سياسات الوضع القائم عند انتهاء الحرب , أي عندما تظهر توزيعات جديدة لعلاقات القوة كنتيجة طبيعية لانتصار اطراف وهزيمة اطراف اخرى , في تلك اللحظة التاريخية تحاول الدولة المنتصرة ان تضي على توزيعات القوة الجديدة مسحة من الشرعية الدولية . وهنا لابد من الاشارة الى ان معاهدات الصلح هي التي تحاول ان تؤدي دورا رئيسا في صياغة تلك التغيرات في صورة التزامات تعاقدية بين اطراف غير متكافئين . مثل معاهدات صلح فرساي عام ١٩١٩ التي شكلت تعبيرا قانونيا للتغيرات الاقليمية وعن التبدلات في علاقات القوة التي تمخضت عنها الحرب العالمية الاولى .

ثانيا - سياسات التوسع الاستعماري

ان هذه السياسات تهدف الى تغيير الامر القائم والتغيير والتبديل في جوهر علاقات القوى لصالح الدولة التي تطبق هذه السياسات ، وتتراوح اهداف التوسع الاستعماري من حيث طموحها بين التفوق المحلي ، والسيطرة القارية، والهيمنة العالمية .

ان الدوافع نحو التوسع الاستعماري كنتيجة لتوقع الانتصار مما يجعل الدولة تنتقل من مرحلة الابقاء على الوضع القائم الى التغيير في علاقات القوى لصالحها .

كذلك الخسارة قد تكون لها تأثيرات مشابهة. فعلاقة الخضوع التي يراد لها ان تكون مستمرة ودائمة في اطار تركيب قوة معينة تفرضه الحرب التي يخسرها احد اطرافها، قد تدفع بهذا الطرف الخاسر الى محاولة التخلص من الوضع القائم وتبادل مراكز القوة في هذا التوزيع بحيث يتاح له ان يستولي على مركز الطرف المنتصر وازاحته الى مركز قوة اقل . وربما في حالات معينة قد لا يكون الطرف الذي خسر الحرب مدفوعا للرغبة في تحقيق ما فقده ، بل الحصول على اكثر مما فقد وهذا مايسمى بالسياسات الاستعمارية لدى هانس مورجانتو .

وهناك دافع اخر يكمن في ضعف امكانية القوة لدى بعض الدول الجديدة وخاصة في اسيا وافريقيا ، حيث تعد قوتها محدودة نسبيا بالمقارنة مع غيرها من الدول . وان هذا المؤشر وحده كاف لتقديم اغراءات للدول المتفوقة عليها من القوة .

واخيرا لابد من القول ان كل سياسة خارجية تهدف الى دعم قوة دولة من الدول على انها تعبير عن نزعة استعمارية . فالامبريالية هي سياسة تهدف الى تقويض دعائم الوضع القائم ، وقلب علاقات القوة القائمة بين اطرافها راسا على عقب . اما السياسات التي تنشد مجرد التعديل تاركة الجوهر الاساس لعلاقات القوة على حاله ، فانها لايمكن ان تكون سياسات استعمارية بقدر ماهي سياسات تعمل ضمن الاطار العام للوضع الدولي القائم ، يكمن هدفها في الدفاع عن معادلات القوة والاوزاع الاقليمية السائدة .

المبحث الرابع الدعائم التحليلية لنظرية القوة

يقول مورجانتو ان الدعائم التحليلية هي فكرة المصلحة interest وفكرة القوة Power . والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في اطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق التأثير او السيطرة Cotrol وبتحديد اخر فان القوة السياسية Politica Power التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن ان تكون مرادفا للعنف باشكاله المادية والعسكرية , وانما هي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية

حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تتحدد امكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول .

وانطلاقا من هذا تنظر الواقعية الى المجتمع الدولي والعلاقات السياسية الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها با كيفية التي تمليها مصالحها او استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الاخرى .

ان المعطيات والمفاهيم الرئيسة التي تبني عليها هذه النظرية هي الدولة. حيث تأخذ الدولة محورا لتحليلاتها وتنظر اليها على انها النواة الاساسية في السلوك الخارجي(اي الدولي) وحجر الزاوية في النظام الدولي كله . ان النظرية الواقعية لا تفترض وجود توافق في المصالح القومية الاساسية للدول الاطراف في النظام الدولي ، وانما

تناقضات وهذه التناقضات تنتج صراعات وتؤدي الى وقوع الحرب وبالتالي تقوم القوة بدور بالغ الاهمية في تقرير مجرى الصراع وتحديد نتائجه النهائية .

ان القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية ، بل القوة القومية National power بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية ((الموارد الطبيعية ، السكان ، الموقع الاستراتيجي ، الحكم ومؤسسته ، الرأي العام ، الزعامة ، التسلح ، الخ)).

ان النظرية الواقعية تؤكد بأن السياسة الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن اهدافها النهائية البعيدة ، والقوة السياسية هي المقدرة على التأثير في تفكير الاخرين وسلوكهم . وبمعنى ادق فان القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم . ان النظرية الواقعية تنظر الى السياسة الدولية كونها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول ، وان فكرة المصالح القومية لا تفترض عالما مسالما ، كما لا تفترض حتمية الحرب ، لكنها تقوم على افتراض صراع مستمر وتهديد بالحرب وهذه الصراعات والتهديدات يمكن التقليل من اخطارها عن طريق الاجراءات الدبلوماسية .

القوة وتحولاتها :

نحن نعرف ولا نختلف في الوقت نفسه حول ديناميكية القوة كظاهرة في السياسة الدولية . فمكونات القوة وتفاعلاتها ومردوداتها هي جميعها في حالة من التغيير والتقلب المستمر ، وذلك لاسباب تتعلق باوضاع القوة الذاتية للدولة، اوبقوة الدولة الخارجية . كما لعبت

التكنولوجيا دورا هاما في ديناميكية القوة وسرعة تغيرها . وانطلاقا من هذا الفهم النظري للقوة وديناميكيته ، فان (تحولات القوة تمر بثلاث مراحل رئيسية هي على التوالي) (١٤) .

اولا - مرحلة القوة الكامنة :

وتتميز هذه المرحلة بانخفاض الناتج الصناعي او حتى انعدامه ، وقللة المهارات الفنية ، او هبوط القدرات الانتاجية وتدني المستويات المعيشية ، والطابع الزراعي هو الغالب على اقتصاديات الدولة . كما تتميز بعدم فعالية مؤسسات الحكم الذي يكون عادة اما في يد قوة اجنبية او شبه احتكار لطبقة ارسقراطية صغيرة ، وتكون الولاءات المحلية الضيقة هي المسيطرة وتظل المشاعر القومية ضعيفة .

وتكون قوة الدولة في هذه المرحلة مستقرة وان كانت في ادنى مستوياتها ، فهي بالتالي ضعيفة . وانطلاقا من هذه الاسس تظل قوة الدولة مجرد كامنة او محتملة ، لان طريق تحقيقها مرتبط بالمستقبل .

ثانيا - المرحلة الانتقالية :

في هذه المرحلة يكون قد تحقق نمو كبير في القدرات التصنيعية ، وازدهار المدن، وتحول نسبة كبيرة الى العمل الصناعي بدلا من الزراعي والهجرة المستمرة من الريف الى المدن . كذلك نلاحظ ارتفاع الانتاجية وزيادة الدخل القومي وتحسين مستويات المعيشة وزيادة معدلات النمو السكاني يقابلها قلة في الوفيات . كما نلاحظ فاعلية المؤسسات ونشاطها في حالة ازدياد الامرالذي يؤدي الى نمو البيروقراطية .

ثالثا - مرحلة نضج لقوة :

ان تحقيق هذه المرحلة يعتمد على تحول صناعي كامل للدولة كذلك وجود تكنولوجيا متطورة جدا ، وزيادة الكفاءة الاقتصادية بدرجة كبيرة وارتفاع معدلات الدخل القومي . كما نلاحظ ان اداء الاجهزة الادارية تصل الى ذروتها . وتتميز هذه المرحلة بوجود طرق كثيرة لزيادة الثروة القومية وتحسين الاحوال الاجتماعية .

وانطلاقا من هذا التحليل لمراحل انتقال القوة يمكننا ان نقسم تطور العلاقات الدولية الى ثلاث مراحل رئيسية :

١- المرحلة الاولى :

وقد استمرت هذه المرحلة منذ قيام الدولة القومية الحديثة حتى منتصف القرن الثامن عشر عندما بدأت انكلترا في التصنيع ، وتميزت بعدم وجود اية دول صناعية .

٢- المرحلة الثانية :

وهي بداية مرحلة الثورة الصناعية ، حيث دخلت دول عديدة الى دائرة التصنيع في حين ظلت دول اخرى بعيدة عن ذلك ، وعلى هذا الاساس يمكننا القول بمشاهدة دول ما تزال في مرحلة القوة الكامنة ، ودول اخرى في مرحلة القوة الانتقالية ، ودول ثالثة في مرحلة نضج القوة . ويلاحظ في المرحلة بان اختلافات القوة تكون هائلة .

٣ - المرحلة الثالثة :

ان هذه المرحلة ما زالت مرتبطة بالمستقبل ، وفيها تكون الدول قد دخلت مرحلة التصنيع الكامل اي نضج القوة . ان الوضع الدولي في

هذه المرحلة سوف يتشابه بدرجة كبيرة مع ما كان حادثا في المرحلة الاولى على الرغم من ان اختلافات القوة سوف تستمر .

انواع القوة

ان القوة كما عرفناها وحدة لا تتجزأ . يقول كار Carr N..E في مؤلفه الشهير (عشرون عاما من الازمة) The Twenty Years Crisis ان القوة لها ثلاثة انواع ((القوة العسكرية والاقتصادية وقوة التحكم بالأراء)) (١٥) . كما عد كار Carr ان اي عمل تقوم به الدولة ، من جانب القوة ، انما هو مرتبط بشكل او باخر بالحرب . وهذا لا يعني ان الدول تسعى الى الحرب ، بل انها واعية لحقيقة ان الحرب هي اخر وسيلة متاحة لها . ومن هنا بات واضحا ان السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة باستراتيجيتها ، وبعبارة ادق ان اهدافها محددة بقوتها العسكرية بالمقارنة مع منافسيها .

اما القوة الاقتصادية ، فعلى صناع القرار ان ياخذوا في حساباتهم هذه القوة والقدرة الفعلية الكامنة لدولهم . فهذه القوة والقدرة هي القابليات المترجمة بالفعل والتي يمكن تجنيدها لخدمة المصلحة الوطنية انيا . اما القدرة الكامنة فهي المعين الذي يصب في الشريان الاقتصادي للدولة . ان القوة او العامل الاقتصادي يمتلك تأثيرات في عدة مجالات متنوعة ، ولكن اهم المجالات يكمن في (ان القدرة الصناعية تؤدي الى توفير قوة عسكرية لتأمين دفاع الدولة) (١٦) .

اما قوة التحكم بالأراء فانها تعني التعامل مع التصورات والاعتقادات وشعور الانسان ، وهذه امور لا تخضع لقياس دقيق بل ولا يمكن التنبؤ بها، على العكس من التصورات المادية

المبحث الخامس - تقويم نظريات القوة

على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لنظريات القوة والتي سوف نتعرض لها لاحقا ، هناك جوانب ايجابية من الصعوبة نكرانها او اغفالها وهي كالآتي :

١- اهمية القوة كمتغير اساسي من متغيرات السلوك الدولي على مر التاريخ، فقد أدت القوة دورا كبيرا في تفجير صراعات دولية كثيرة وفي حسمها ونتائجها مثل حروب نابليون وهتلر. ومن خلال ذلك لا نتجاوز حينما نقول ان القوة أدت دورا حاسما في الحروب والنتائج .

٢. لقد حاولت نظريات القوة تأصيل بعض المفاهيم الرئيسية التي تعمق فهمنا للكيفية التي تدار بها السياسات الخارجية للدول وفي مقدمتها القوة السياسية ومفهوم توازن القوى.

٣. لقد كانت هذه النظريات اكثر صراحة من غيرها في تناولها لحقائق السياسة الدولية ، فهي نزعت او ارادت ان تنزع كل الاقنعة التي يحاول التستر من ورائها في كشف حقيقة اساسية هي القوة في علاقاتها بالمصلحة القومية .

اما في الجوانب السلبية فقد انعكست في :

١. لقد قرنت النظرية مفهوم المصلحة القومية بمفهوم القوة وجعلتهما مرادفين ,حيث ان المصلحة القومية ممكن ان تتغير من وقت لآخر دون ان يكون للقوة أي ارتباط .

٢ . انها تنظر ((اي النظرية)) الى تطبيق سياسة توازن القوى على انه افضل الوسائل لادارة علاقات القوة في المجتمع الدولي ،الا ان تطبيق سياسات التوازن اثبت عجز هذه السياسة عمليا عن تحقيق

السلم والاستقرار. وخير مثال على ذلك اندلاع الحروب الكثيرة في ذلك الوقت وخاصة الحرب العالمية الاولى .

٣. لقد اغفلت النظرية تماما دور الاخلاقيات في العلاقات السياسية الدولية ، وهذا لا يتفق مع الاتجاه العام في تطور علاقات النظام الدولي ، كما انه لم يتفق مع ظهور دور المؤثر الاخلاقي في السياسة الدولية بدرجة يصعب انكارها . وخير مثال على ذلك ادانة الولايات المتحدة الامريكية في حرب فيتنام ، وكانت الادانة تمثل رأيا عاما يعتمد في الاساس على دور الاخلاقيات في العلاقات الدولية .

٤. والنظرية بشكل عام قللت من دور المؤثرات الايديولوجية كقوى محركة للسلوك الدولي والعلاقات السياسية الدولية عموما ، انطلاقا من ان النظرية كونها تعتمد فقط على القوة والمصلحة باعتبارهما اساس السلوك الدولي وعماده.

٥. واخيرا ان النظرية اخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة والتمييز بين القوة التي تأتي كنتاج سياسي ، وهذا يرتبط بمقدرة الدولة على احداث تغييرات في سلوك الاخرين يلائم مصلحتها ، مما يعد وبلا جدل مصدرا للقوة السياسية .

والقوة التي تأتي مجرد اداة اي استخدام القوة وصولا الى اهداف اخرى عديدة بما فيها الحفاظ على القوة نفسها ، اي ان القوة لا تمثل اكثر من وسيلة واحدة لتحقيق الاهداف القومية . واخيرا القوة التي تؤثر كدافع محرك وهذا يرتبط بمدى تصميم الدولة على اكتساب القوة وتنمية مقدراتها منها .

مصادر الفصل التاسع

١. الاقتباس من كتاب د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو - المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٠.
٢. د. حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٠.
٣. د. حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٣.
٤. د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٨، ص ٢٢.
٥. الاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
٦. الاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
٧. الاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
٨. تونكين ج.أ، القانون الدولي العام، قضايا نظرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مترجم عن الروسية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٢٠.
٩. هانس مورجانثو، السياسة بين الامم، نيويورك ١٩٥٦، ص ٢٤-٢٩، والاقتباس من كتاب تونكين.أ، القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٢.
١٠. موريس ج.ل، السياسة المثالية عند الاغريق، نيويورك ١٩٢٧، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٦١.

١١. ارنولد ولفرز- الاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.
١٢. د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.
١٣. هانس مورجانثو، القوة والايديولوجيات في السياسة الدولية، الاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
١٤. اورجانسكي، القوة، والاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.
١٥. كار، عشرون سنة من الازمة ١٩١٩-١٩٣٩، لندن ١٩٤٦، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.
١٦. وثائق المؤتمر الثالث والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي، تقرير كوسيغين، ٥ ابريل ١٩٦٦، وكالة نوفوستي، ص ٢٦٦-٢٦٧، باللغة الروسية.

الفصل العاشر

نظرية توازن القوى

The balance of power

المبحث الاول: التعريف بتوازن القوى.

المبحث الثاني: انواع توازنات القوى.

المبحث الثالث: الوسائل والادوات المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي.

المبحث الرابع: تقييم سياسة توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية

إن من المبادئ التي تشكل أحد المحاور الرئيسة في دراسة العلاقات السياسية الدولية - مبدأ توازن القوى - ويُطلق عليه أحياناً، نظرية، مفهوم، نظام وإلخ. والذي نال إهتماماً كبيراً من قبل الكتّاب والباحثين والمؤرخين منذ بداية العصور الحديثة نظراً للدور الذي يؤديه في تحقيق الاستقرار للنظام الدولي وضمان المحافظة على بقائه واستمراره.

وكان ميكافيللي من بين الاوائل في تطويع مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الاوربي في عصر النهضة، ثم أولى الحقوقيون والمفكرون المفهوم إهتماماً ملحوظاً ، وشددوا على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الاوربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر. وكان رجال السياسة الاوربيين، وعلى الخصوص البريطانيون منهم، يعملون بمفهوم التوازن في نهجهم السياسي، أما في القرن العشرين فقد تعرض باحثون جُدد اعتمدوا اساليب تحليلية معاصرة.

ولقد اتضح أن مفهوم توازن القوى يتضمن جملة معان متناقضة في بعض جوانبها. يقول إيرنست هاس "إن توازن القوى يدل على ما توزيع القوى، توازن القوات، عدم التوازن، التفوق، الاستقرار، عدم الاستقرار، السلم، سياسة القوة، سنة التاريخ، ومرشد السياسة الخارجية" (١)

المبحث الاول

توازن القوى The Balance of Power

يُعد مصطلح توازن القوى من أشد المصطلحات غموضاً وتعقيداً وأكثرها إفتقاراً إلى الدقة والوضوح. ومع هذا بُذلت محاولات كبيرة وكثيرة من قبل الكتّاب والباحثين لتوضيح ماهية هذا النظام، الفكرة الرئيسية وراء هذا النظام، الركائز الاساسية التي يعتمد عليها، الوسائل المتبعة في تحقيق هذا النظام وأنواعه، واخيراً التقويم.

إن مصطلح توازن القوى Balance of Power يعني في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل توازن دولي ومن ثم عن كل نسق دولي في حالة توازن" (٢).

وميزان القوى من حيث هو مفهوم عام - من مفاهيم علاقات القوى وتوزيع القوة في المجال الدولي . وإنه بكل الاحوال لا يعني أكثر من الإبقاء على حالة ما في حالات التوازن الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها من غير سبب مقبول. أو بعبارة أدق يعني حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة. ولكن طالما هناك صراع مستمر من أجل القوة وزيادتها من قبل كل دولة، فليس من الصحيح القول إن سياسة توازن القوى تهدف أساساً إلى حفظ السلام أو المساهمة في العمل على إقرار حُسن التفاهم الدولي. إذ ليس من مانع ان تقوم الحروب أو تستخدم وسائل الإكراه لتحقيق التوازن الدولي في القوى. وإنطلاقاً من هذا الفهم يمكننا القول بأن سياسة توازن القوى

هي "السياسة التي تهدف في صورتها المجردة إلى حفظ استقلال كل دولة من الدول أعضاء الجماعة الدولية الدولية وذلك أية دولة أخرى من أن تزيد من قوتها إلى حد يهدد الدول الباقية" (٣).

إن هذه التعريفات تفترض وجود تكافؤ بين الدول جميعاً من حيث القوة العسكرية بما يؤدي إلى تحقيق التوازن بينها. كما أن هذه التعريفات تؤكد بأن هذا المبدأ "توازن القوى" يؤدي دوره في المحافظة على السلم في الجماعة الدولية نوعاً ما كعامل رئيسي للإستقرار. كما ان نظام توازن القوى يشكل حجر الزاوية عند النظرية الواقعية لأنه يعد من وجهة نظرها البديل عن الفوضى التي لا بد وان تستشري في المجتمع الدولي الذي لا توجد فيه سلطة أو حكومة عالمية تتولى السيطرة عليه.

لقد أصبح توازن القوى منذ قيام الدولة القومية الوسيلة التي تلجأ إليها هذه الدول لمنع سيطرة القوة الواحدة من أجل المحافظة على أمن الجميع واستقلالهم. وتعد الفترة من عام ١٦٤٨ تاريخ معاهدة وستفاليا حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ العصر الذهبي الاول لتوازن القوى. أما العصر الثاني لتوازن القوى في القرن التاسع عشر فقد بدأ على وجه التحديد من عام ١٨١٥ حتى ١٩١٤، والذي كان يعتمد أساساً على وجود عدد محدود من القوى الرئيسة المعنية بالحفاظ على السلام وهذا ما سُمي بتوازن القوى التقليدي "الكلاسيكي".

إن نظام توازن القوى يعد القانون الاساسي الذي يحكم العلاقات السياسية الدولية، وان الالمام بالفرضيات النظرية التي يبني عليها هذا النظام وإدراك الحقائق الرئيسة التي تحيط بتطبيقه في الواقع العملي،

قد يساعد إلى حد كبير في توضيح بعض الاعتبارات الهامة. ومن هنا يجب علينا أن نوضح ماهية الفكرة وراء هذا النظام.

إن الفكرة الكامنة وراء هذا النظام " هي أن الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع" (٤). ولكن هذا الصراع لا تفرضه عوامل التباين والاختلاف في المصالح القومية للدول فقط، وإنما في محاولة كل دولة لزيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول. وإنطلاقاً من هذا الفهم نستطيع القول، إن الدولة التي تحصل على تفوق كبير في قواها سوف تهدد حرية الدول الأخرى واستقلالها، الأمر الذي سيدفع بالدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التكتل والتمحور في إئتلافات قوى مضادة. ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا هدفين هامين يتعلق

أولهما بحفظ السلام الدولي، بينما يتعلق الثاني بحماية استقلال الدول الأعضاء في هذه المحاور والتكتلات. وإنطلاقاً من هذا الطرح يمكننا القول إن نظام توازن القوى يعتمد على ركيزتين أساسيتين:

١. إن جميع الدول الأطراف الداخلة في تجمعات القوى المضادة ومحاورها يجمعها هدف واحد، هو الحفاظ على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

٢. في أي موقف دولي مهما كان، فإن التوازن يتحقق عن طريق قدرة هذا النظام "توازن القوى" على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، الأمر الذي يمكن من خلاله تفادي أي إختلال في علاقات القوى في توزيعاتها القائمة.

المبحث الثاني أنواع توازنات القوى

لقد أدت التطورات الرئيسية في توزيع القوة بين الدول ونوعها، منذ الحرب العالمية الثانية، إلى تغيير في تركيب النظام الدولي السياسي وفاعليته، الأمر الذي دعا بعض الكتّاب والمؤلفين بالتصريح علانية بأن عهد نظام توازن القوى قد انتهى، وأن أنماطاً جديدة قد حلت بدلاً منه، وعلى الرغم من ذلك، هناك رأي آخر يرى أن فاعلية نظام توازن القوى مازالت، وأنه لا زال يشكل وسيلة نافعة ومجدية في العلاقات السياسية الدولية.

ومن أجل دراسة هذه الموضوعة بشكل جيد وما طرأ عليها من تغييرات، لابد من العودة إلى الاصول التاريخية للنظام منذ العهود القديمة.

١- توازن القوى التقليدي:

لقد عرفت الدول القديمة ظاهرة توازن القوى وتبينت المبادئ التي تعمل عليها. والحجة في ذلك، هي أن أية قوة تسعى لزيادة قوتها النسبية ذاتياً أو عن سبيل الاستيلاء على أقاليم متاخمة أو عن طريق التحالفات مع القوى الأخرى، سوف تجابه بمحاولات مماثلة من جانب منافسيها. وذلك إما لمنعها من ترجمة تلك الزيادة في القوة إلى انتصارات جديدة، وإما بهدف التوازن معها، حينئذ ستجمد المكاسب الناتجة عن زيادة تلك القوى.

أما في العصور الوسطى، فقد انشغل الأمراء والاقطاعيون في إعداد خطط جديدة على نمط نظام توازن القوى، مع فارق ضيق المساحة الجغرافية التي اقتصر عليها التوازن. كما لجأ أولئك الأمراء والاقطاعيون الى اساليب المصاهرة ونوزيع الاقطاعات الضعيفة فيما بينهم وكذلك إلى الحروب لتحقيق التوازن بصورة أو بأخرى.

ولقد شهد القرن الخامس عشر توجهاً دبلوماسياً وعسكرياً إلى مبدأ توازن القوى في وقت كانت اوربا فيه بأمس الحاجة الى التوازن بين القوى الرئيسية التي خاضت الحروب الدينية والتي انتهت بتوقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أقرت مبدأ توازن القوى، إلا أنها لم تضع حداً نهائياً للحروب والتي استمرت بعد ذلك بسبب الخلافات السياسية والقومية التي وضع لها حل في معاهدة أو ترخت عام ١٧١٣، حيث مثلت هذه المعاهدة إشارة فاصلة بين عهد وآخر في تاريخ العلاقات السياسية الاوربية. حيث تضمنت المعاهدة مبدأ توازن القوى ومطالبة الدول القومية الاوربية أن تعمل به كدليل، وأقرت الدول الاوربية بذلك، بعدها عرفت العلاقات السياسية الدولية عصرها الذهبيين الاول والثاني اللذين أشرنا إليهما سابقاً. وباندلاع الحرب العالمية الاولى تكون قد تعطلت فاعلية نظام توازن القوى.

٢ - نظام توازن القوى ذو القطبين:

لقد طرأت تحولات جذرية في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع بعض الباحثين في التشكيك في استمرار فاعلية توازن القوى. فقد تغير توزيع القوة في العالم تغيراً جوهرياً. فلم تعد

إنجلترا دولة قوية عظمى، كذلك هي الأخرى فرنسا وخرجتا من الحرب العالمية الأولى بأزمات تكاد تكون شمولية في جميع المبادئ الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفي المقابل برزت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) لتتصدرا مرتبة القوى الأعظم في العالم. كما انقسم العالم إلى معسكرين متناقضين عقائدياً، وأصبح للايديولوجيا أثر ملحوظ في تعريف العلاقات السياسية الدولية. كما اعطيت للصراع العقائدي أهمية لم يسبق لها مثيل في السياسة الدولية. وجندت كل الطاقات والقدرات لخدمة الاغراض العقائدية، فظهرت أحكام السيطرة والهيمنة وزيادة في التسلح العسكري ومحاولات لبسط النفوذ على مناطق خارج الكتلة. وإعتماداً على هذا النهج الجديد تحولت دول العالم الثالث وبلدانه إلى ساحة للصراع الايديولوجي والسياسي والاقتصادي والعسكري بين المعسكرين. وإنطلاقاً من هذا الواقع بدت دول العالم الثالث أكثر أهمية، حيث تعاضم دورها في المحافل الدولية، وأهميتها الاقتصادية، الأمر الذي لا يمكن إغفالها كعنصر حاسم في عملية التوازن. ومن هنا تظهر حقيقة التبدل الجوهرية في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن هناك تغييراً أساسياً حدث في نوعية القوة العسكرية، فقد كان السلاح قبل الحرب العالمية الثانية تقليدياً، أما الآن فالسلاح نووي. وعلى هذا الأساس يطرح السؤال... هل أن نظام توازن القوى مازال يعمل؟ وهل فقد قيمته التحليلية في دراسة السياسة الدولية؟

٣- نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب

لقد شهدت الساحة السياسية الدولية منذ الستينات بوادر تفكك نظام الثنائية القطبية، حيث لم تعد القوة النووية إحتكاراً للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقاً) ، بل أصبحت كل من بريطانيا وفرنسا والصين والهند وغيرها، دولاً نووية، وبالتالي فإن الاعتماد على القوة النووية الوطنية أضعف التبعية الأمنية، هذا من الجانب العسكري. أما على الصعيد الاقتصادي فقد ظهرت أقطاب جديدة كاليابان وأوربا الموحدة والمانيا، كأقطاب اقتصادية ومالية. ويبدو أن نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب أكثر إستقراراً من القطبية الثنائية "إن إحتمال حدوث الحرب ينخفض تناسبياً كلما ازداد عدد الدول المسهمة في النظام" (٥).

أما دولنا، دول العالم الثالث، فإن نظام تعدد الأقطاب يؤثر فيها بشكل مباشر، إيجابياً أكثر مما هو سلبي، وهذه الايجابية تكمن في أن الحركة ستكون أوسع مما هي عليه في الثنائية القطبية، فكيف هو الحال والنظام العالمي "الجديد" في نظام إختلال توازن القوى، في ظل نظام هيمنة القطب الواحد في العلاقات السياسية الدولية.

يتفق دارسو العلاقات السياسية الدولية والسياسة الخارجية على أن "قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا البنيان، فبنيان تعدد الاقطاب، أو القطبية الثنائية يؤديان إلى زيادة قدرة الدول الصغيرة والمتوسطة على الحركة المستقلة، خاصة إذا ارتبط بنيان التعدد أو الثنائية بدرجة من الصراع بين الدول التي تحكم البنيان" (٦).

من الواضح أن التطورات التي شهدتها العالم المعاصر وخاصة في ديسمبر ١٩٩١ أدت الى سقوط القطب السوفيتي الموازن للقطب الامريكي مع إتجاه الوريث "الشرعي" الروسي إلى التحالف مع القطب الامريكي. إن النتيجة المترتبة من هذه التطورات هو "إنعدام هامش المناورة المستقلة أمام الدول العربية وتدهور مكانتها في النسق الدولي وتراجع أهمية قضاياها" (٧).

إن إنفراد الولايات المتحدة الامريكية اليوم على النسق الدولي يتم "بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الايديولوجي والاعتقاد أن الأوان قد حان لتصفية كل بقايا هذا الغريم في العالم الثالث" (٨).

وإذا كان حل النزاعات بالطرق السلمية هو أحد دعائم النظام العالمي الجديد الذي روّجت وتروج له الولايات المتحدة الامريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي فإن ذلك الحل يجب أن ينطلق من المنظور الامريكي وحده، هكذا يعتقد القطب الواحد المسيطر حالياً. وإذا كان هناك ثمة تسويات وحلول أوضاع سلمية معينة، فإن تلك التسويات يجب أن تكون تحت إشراف الولايات المتحدة الامريكية المتفردة والسؤال الملح الآن والذي يطرح نفسه، ما هي التوقعات المحتملة في المستقبل المنظور؟ هل سيستمر نظام هيمنة القطب الواحد؟ وهل سيعود إلى ما كان عليه سواء أكان ثنائياً أم متعدد القطبية؟ إن الإجابة عن هذه الاسئلة صعبة ومعقدة، لأن الوقت لا زال مبكراً امام مثل هذه الدراسات، ومع هذا نرى أن نظام الهيمنة لن يستمر طويلاً، ومن الظاهر أن نظام تعدد القطبية هو الذي سيسود في المستقبل القريب، لأن هناك دواً مرشحة سواء أكان من الناحية الاستراتيجية العسكرية

أم القدرة الاقتصادية أم المالية، أو حتى الايديولوجية، للدخول في ميدان المنافسة.

المبحث الثالث

الوسائل والادوات المتبعة في تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي

إن جميع الدول عندما تهدف إلى تحقيق مبدأ توازن القوى التقليدي فإنها تقوم باستخدام كثير من الوسائل والأدوات لبلوغ هدفها ومن أهم هذه الوسائل:

١- سياسة فرق تسد Divide and Rule

إن هذه السياسة تعني العمل على "تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل يخاف جانبها إلى قوى صغيرة، أو العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها إلى البروز تفادياً لأثرها على ميزان القوة" (٩). ولا تقتصر سياسة التفرقة "فرق تسد" على نظام توازن القوى فحسب، إنها وسيلة تتبع في السياسات الداخلية والخارجية. والغرض منها واضح فهي "تهدف إلى زرع الشقاق بين قوى متناحرة كي لا تلتئم وتجاهه طرفاً آخر يتضرر من وحدة صفوف القوى"

(١٠). كما أن هذه السياسة "فرق تسد" تقوم في جوهرها ومضمونها على محاولة "الإبقاء على الدول المتنافسة مع دولة في حالة من التفكك والانقسام لإضعاف قواها وخلق الثغرات التي يمكن النفاذ منها ضماناً لعدم حدوث إختلال قوة في غير صالح هذه الدولة" (١١). وخير مثال على ذلك

بريطانيا التي نجحت بشكل كبير في تطبيق هذه السياسة وخاصة في بلداننا العربية، عندما أسست حلف بغداد في عام ١٩٥٥، الذي عن طريقه أمكنها أن تقسم العالم العربي إلى معسكرين متخاصمين، أحدهما يؤيد هذه الأحلاف وينضم إليها، والآخر مضاد ويندد بها.

٢- سياسة التعويضات:

إن الذي نعنيه هنا أساساً التعويضات الاقليمية Territorial Compensation ولقد شهدت العلاقات السياسية الدولية ما بين ١٨٧٠-١٩١٤ سلسلة من المساومات الدبلوماسية بين الدول الاوربية الكبرى حول تقسيم المصالح الاستعمارية في آسيا وإفريقيا، وتعد هذه المحاولات جزءاً من السياسة الاستعمارية لتخفيف حدة التناقض بين الاطماع الاستعمارية للدول الاوربية الكبرى. ويعد بسمارك من مهندسي هذه السياسة.

وتعني هذه السياسة مراعاة "العدل في توزيع العوامل الطبيعية للقوة (الأقليم والموارد والسكان) بين الدول المعنية في مناسبات التوزيع (١٢)". ولهذا يطلق عليها أحياناً تسمية سياسة التعادل في عوامل القوة. ولقد سيطرت هذه السياسة في القرن الثامن عشر وتم استخدامها كوسيلة في إقرار مبدأ توازن القوى. ولقد ورد ذكر هذه السياسة صراحة في معاهدة أوترخت ١٧١٣، حيث "اعتبرت التعويضات الاقليمية وسيلة مقبولة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون تغيير" (١٣). وقد حصل تطور نسبي في سياسة التعويضات، حيث عين مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ "لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي، بمقاييس الموقع والامكانات وتعداد السكان ونوعياتهم، وذلك حتى يسهل تطبيق اسلوب التعويضات الاقليمية بين الدول على اساس من

الدراسة الواقعية" (١٤). وإن أسطع الامثلة لهذه السياسة هي التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، معاهدة ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول اثيوبيا التي قسمت الى ثلاث مناطق نفوذ، كذلك معاهدة ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا التي قسمت إيران الى منطقتي نفوذ .

٣- التسلح Arms

يتأثر التوازن في نظام توازن القوى بين دولتين تأثراً مباشراً بالتسلح. وإن أهم معيار لقياس القوة الوطنية هي القدرات وبالأخص القدرات العسكرية. ويشكل التسلح الوسيلة المباشرة لسد الفجوة في القوة بين الدول.

إن التسلح يمثل سبباً رئيسياً وراء الاختلال المستمر في توازن القوى حيث أن سباق التسلح أسهم وبشكل فعال في خلق شعور بعدم الأمن والاستقرار. وهكذا وجدت الدول نفسها تدور في حلقة مفرغة في ظل شعورها بأن توازن القوى لن يكون أكثر من عملية نسبية وموقته. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك سواء كان في الحرب العالمية الاولى أم الثانية وما بعدهما. إلى جانب سباق التسلح , ظهر إتجاه آخر كوسيلة لحفظ توازن القوى وهي الرقابة على التسلح Arms Control والتي تعني "تنظيمه وفقاً لمعدلات يتفق عليها بين الدول الاطراف في هذه التدابير الدولية" (١٥).

لقد أبدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إهتماماً كبيراً بصدد هذه القضية حيث "تكرر منذ قرارها رقم ١٣١٨ الصادر سنة ١٩٥٩ نداءاتها بضرورة نزع السلاح وبحسب هذه النداءات تعد الجمعية العامة، مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم" (١٦). وعلى الرغم

من التباين بين عملية نزع السلاح والرقابة عليه، إلا أنهما يصبان في هدف واحد ، هو إبعاد العالم عن كوارث الحرب.

٤ - المحالفات أو الأحلاف Alliances

إن ظاهرة الاحلاف أوسع وأدق وأعمق في مضمونها ووظيفتها في العلاقات الدولية مما يبدو ومن أول وهلة فهي "وسيلة في التعادل بين القوى المتجابهة" (١٧). وإنما في الوقت نفسه وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار أو اللإستقرار.

يقول جورج لسكا "إن الدول تدخل في أحلاف من أجل تقويم قدراتها.. والأحلاف وسيلة لإضعاف دول مناهضة ينظر إليها كمصدر للضغط يهدد أستقلال الآخرين(١٨). كما يؤكد ان الأحلاف تنشأ من أجل منع تحول غير مرغوب فيه، ربما ينتج عنه تحول في أدوار الممثلين الاساسيين في تركيب النظام.

أما هولستي فيعرف الاحلاف بأنها "إتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في قضايا تخص الأمن القومي"(١٩).

من خلال هذه التعريفات نصل إلى استنتاج مفاده، أن المحالفات الدولية تقوم بالدور الاساسي والاكبر في الإبقاء على علاقات القوى ضمن الاطار الذي يحفظ هذا التعدد ويبقى عليه.

ومن أجل أن تقوم الاحلاف أو التحالفات الدولية، لابد وان يجمع أطرافه منذ البداية حد معين من المصالح المشتركة، التي بدورها تشكل الاساس الذي يرتفع فوقه بناء التحالف.

إن المصالح المشتركة هي القوة التي تدفع أو تحرك قيام أي تحالف دولي، وإنطلاقاً من هذا الفهم يمكننا القول إن المحالفات الدولية

تختلف وتتباين من حيث الشكل أو المضمون تبعاً للتأثيرات النسبية التي تتركها الطبيعة الخاصة لهذه المصالح وكذلك طبيعة العلاقات التي تربط الدول صاحبة تلك المصالح، كما أن الكيفية التي تتوزع بها المزايا والنفوذ وكذلك التي يمكن بها تغطية هذه المصالح المشتركة في نطاق المجموع الكلي، هي الأخرى تؤدي دوراً في ذلك، وأخيراً إن المدة الزمنية التي يسري فيها مفعول التحالف ومدى فعالية التدابير المعمول بها.. كل هذه الأمور والعوامل تترك تأثيرات نسبية في التحالفات من حيث الشكل والمضمون. وهناك أنواع عديدة من المحالفات منها المادية المتماثلة أو المتكاملة، ومنها المذهبية، والموقته والدائمة، والحية المتحركة والخاملة. إن أفضل المحالفات الدولية كما يقول اسماعيل صبري مقلد "هي التي تتوزع فيها المزايا بين أطرافها على أساس متبادل ومتوازن في الوقت نفسه. وأسوأ المحالفات على الإطلاق هي التي تتوزع فيها المزايا على أساس من إحتكار طرف واحد لها في حين تحمل الأطراف الأخرى بكل الأعباء دون فائدة موازية تجنيها بالمقابل" (٢٠). ومن هنا نستنتج أن توزيع المزايا داخل التحالفات الدولية يكمن في طبيعة علاقات القوة السائدة بين أطراف المحالفات والمركز النسبي لكل طرف فيها، وإنطلاقاً من هذا الفهم يمكننا أيضاً أن نتفهم الموقف الحذر للدول الصغرى من اخطار التحالف مع الدول الكبرى، إلا في الحالات الضرورية القصوى.

٥- المناطق العازلة Buffer Zones

إن جوهر هذه السياسة تدل على أن قوتين متصارعتين تتنازعان على منطقة، بحيث إذا هيمنت عليها إحداها ستضعف قوة الأخرى.

ولذلك من مصلحة هاتين القوتين أن تتفقا على جعل المنطقة بعيدة عن سيطرتهم وبذلك تؤمنان علاقات سياسية فيما بينهما على الرغم من تنازعهما على المنطقة. ولقد حرصت السياسة الاستعمارية البريطانية على خلق مناطق عازلة بينها وبين الدول الاستعمارية الاوربية الأخرى.

إن سياسة المناطق العازلة تعني "العمل على وضع دولة محايدة كمناطق فاصلة بين إثنين من الدول القوية أو الكبرى" (٢١). وإن هذه السياسة تعد هي الأخرى وسيلة لتحقيق مبدأ توازن القوى. وعادة ما تكون هذه الدولة المحايدة ضعيفة ولا تمثل خطراً على مصالح وأمن كل من الدولتين. أما وظيفة هذه المناطق العازلة فتكمن في تقليل الاحتكاك أو التصادم المحتملة بين الدول القوية والكبرى.

وهنا لابد من الإشارة الى أن هذه السياسة يمكن ان تلعب دوراً في تأمين إستقلال الدول التي تشكل مناطق عازلة، وهذا ليس على الدوام، حيث توجد أو وجدت حالات في التاريخ كان من الصعوبة الحفاظ معها على الاستقلال السياسي، حيث تتفق الدول الكبرى على اقتسام هذه الدول إلى مناطق نفوذ فيما بينها، وبالتالي يؤدي الإتفاق الى إنهيار الكيان الاقليمي والسياسي، مثلما حدث لألمانيا في الحرب العالمية الثانية. إن الذي نخشاه من فلسفة المناطق العازلة هو "أن تتحول إلى وسيلة وليس غاية" (٢٢).

٦- التدخل Intervention

هي سياسة اتبعتها الدول الكبرى من أجل ضمان وجود نظام سياسي موال لها في الحكم ويكون أكثر ولاء وارتباطاً لهذا التحالف،

وذلك منعاً له من الضعف والانهيار بما يترتب على ذلك من إخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى. والتدخل على العموم له نوعان:

(أ) التدخل الدفاعي Defensive Intervention: ويعني إصرار دولة

على عدم توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول، ولذلك فهي تتدخل لإحباط هذا التغيير واسترجاع الوضع السياسي الى ما كان عليه في السابق.. كتدخل الحلفاء العسكري السافر عام ١٩١٨ في روسيا من أجل الإطاحة بالثورة البلشفية وإعادة الوضع الى ما كان عليه في زمن القيصرية.

(ب) التدخل الهجومي Offensive Intervention: وجوهره

العمل على إسقاط حكم معين وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلازماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل. ومنها تدخل المانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في اسبانيا ١٩٣٦-١٩٣٩.

المبحث الرابع

تقويم سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية

إن تقويم الآثار العملية الناتجة عن تطبيق سياسات توازن القوى التقليدي في العلاقات الدولية، يكشف عن الجوانب الايجابية والسلبية في آن واحد لهذا النظام.

إن الجوانب الايجابية لهذا النظام تكمن في أن تطبيقه حافظ على تعدد الدول، واستطاع أن يقدم آلية ساهمت في منع أفراد دولة واحدة

بالسيطرة العالمية لمدة تزيد على ٣٠٠ عام. والدليل على ذلك الحروب المستمرة التي وقعت في المجتمع الدولي من عام ١٦٤٨ حتى مؤتمر فيينا، وكذلك الحربان العالميتان الأولى والثانية في القرن العشرين. إن كل هذه الحروب تؤكد حقيقة واضحة لا جدال فيها تكمن في عدم تمكين دولة واحدة من فرض سيطرتها على العالم.

كما تكمن الجوانب الايجابية في أن نظام توازن القوى وفر الأداة نحو ضمان السلم الدولي بصورة لم يكن في مقدور أي أداة أخرى أن تحققها. فالتوازن المتكافئ لعلاقات القوى كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة.

غير ان هذا المنطق الذي يربط بين توازن القوى والقدرة على ضمان السلم الدولي، تعرض لبعض الانتقادات تكمن في ان هناك بعض الدول التي انتهجت سياسة العزلة أو الحياد، فقدت أهميتها كعامل لتصحيح الاختلال وخاصة في ظروف الأزمات. كما أن الدول المتحاربة أو المتنازعة كانت تنظر الى الازمات الدولية من وجهة نظر مصالحها القومية أو الاقليمية الخاصة، وجهة النظر هذه كانت عاملاً آخر وراء الاختلال في توازن القوى.

أما الجوانب السلبية لنظام توازن القوى فهي تكمن في عنصر عدم التيقن في سياسات توازن القوى، والذي يرتبط في المقام الأول بطبيعة القوة القومية وبالصعوبات الكامنة في تقويمها، والتي تبنى على التخمين وليس على الحقيقة والواقع، ومن هنا ربما يكون التكافؤ وهمياً لأنه مبني على أسس غير واقعية.

إن نظرية توازن القوى تقوم على افتراض أساسي مفاده أن الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة، وإنما هي حالة حركة مستمرة

مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة. وهذا الاعتقاد غير صحيح لأنه يفصل عامل القوة عن غيره من الاعتبارات ولاسيما الاعتبارات الاقتصادية. إن هذا النظام "توازن القوى التقليدي" يخلق نوعاً من "إخضاع الدول الصغيرة لنوع من وصاية الكبار الذين يشكلون مجتمعاً ينقسم بطموحات أعضائه المتناقضة، وليس بعبادة مستمرة ودائمة. فالتواطؤ فيه أقوى من العداء،" أما المرونة فإنها تنبع من التجانس" (٢٣).

توازن الرعب النووي

في آب ١٩٤٥ قامت الولايات المتحدة الامريكية بتنفيذ أول تفجير نووي ضد اليابان على مدينتي هيروشيما ونكازاكي. وكان هذا التفجير قد مثل الاعلان الصريح والواضح بانبلاج عصر جديد هو عصر السلاح النووي. وكان لظهور الاسلحة النووية أو اسلحة الدمار الشامل لاحقاً، بروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية، التي تمتلك كل منهما إمكانات هائلة من القوة النووية، التي أثرت في تغيير معالم توازن القوى التقليدي والانتقال به الى ما أصبح يعرف بتوازن الرعب النووي. إن توازن الرعب النووي يقوم بالأساس على نظرية الردع، التي يكمن جوهرها في توفر القدرة الثأرية والانتقامية لدولة ما حتى بعد تلقيها الضربة الأولى. ويعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره على ما يُعرف بالردع النووي المتبادل، أي قدرة كل من الطرفين الامريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما البعض تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع الحرب النووية بينهما تحت أي ظرف من ظروف المبادأة. ويستمد الردع النووي فعاليته من حقيقة استراتيجية

مهمة تتمثل في نجاح الدولتين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية. إن نظام توازن القوى النووي الثنائي القطبية، هو نظام حديث، إذ وُلد بعد ١٩٤٥ في إطار النزاع بين الشرق والغرب، وشمل المرحلة ما بين ١٩٤٧ (مبدأ ترومان، مارشال) وعام ١٩٦٢ (أزمة الصواريخ في كوبا) إن هذا الانموذج هو "الانموذج الأكثر كمالاً" (٢٤). وقد أُعطي إسم الحرب الباردة.

مصادر الفصل العاشر

١. إيرنست هاس، توازن القوى، عالم السياسة، ١٩٥٣، والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٤.
٢. د. محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.
٣. د. فتحيه النبراوي، د. محمد نصر مهنا، اصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٥، ص ٣٤٤.
٤. د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥.
٥. د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦.
٦. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٨٦.
٧. مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، القاهرة، ملف خاص تحت عنوان انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الدول العربية، ص ١٥٣.
٨. مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢، القاهرة، ملف خاص، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

٩. د. محمد طه بدوي, مدخل الى علم العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٣٨ .
١٠. د. كاظم هاشم نعمة, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٣٣ .
١١. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٦٧ .
١٢. د. محمد طه بدوي , مدخل الى علم العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٣٩ .
١٣. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٦٨,
١٤. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره , ص ٢٦٩ .
١٥. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره , ص ٢٧٠ .
١٦. دانيال كولار, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكر , ص ١٠٣ .
١٧. د. كاظم هاشم نعمة , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ١٠٣ .
١٨. جورج لسكا , والاقتباس من كتاب د. كاظم هاشم نعمة , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٣٧
١٩. هولستي, والاقتباس من كتاب كاظم هاشم نعمة, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٢٣٧ .
٢٠. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره . ص ٢٧٣ .
٢١. د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٧٤ .
٢٢. د. كاظم هاشم نعمة. العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره. ص ٢٧٣
٢٣. دانيال كولار, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٧٥ .
٢٤. دانيال كولار , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٧٩-٨٠ .

الفصل الحادي عشر

نظرية الأمن الجماعي في العلاقات السياسية الدولية Collective Security

المبحث الاول : التعريف بنظرية الامن الجماعي

المبحث الثاني: التطبيقات العملية للامن الجماعي

المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين نظرية توازن القوة ونظرية
الامن الجماعي

المبحث الاول التعريف بنظرية الامن الجماعي

ان من بين المشاكل التي تحظى باهتمام بالغ في العلاقات السياسية الدولية وخاصة بعد فترة الحرب العالمية الأولى، مشكلة الأمن الجماعي. وذلك بعد أن فشل نظام توازن القوى في حفظ السلام والأمن الدوليين.

إن الاهداف التي يتوخاها نظام الأمن الجماعي تكمن أولاً وأخيراً في الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها، وذلك عن طريق إتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولة التغيير تلك.

إن نظام الأمن الجماعي لا يلغي الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها، وإنما ينكر العنف المسلح كأسلوب لحلها، ويؤكد الحلول والأساليب والوسائل السلمية.

إن فكرة الأمن الجماعي "تعني كما تصورها المثاليون الداعون لها في نهاية الحرب العالمية الاولى - مجسدة في منظمة دولية للسلام هي عصابة الامم ثم هيئة الأمم المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية - التنظيم الذي يُحمل الجماعة الدولية كلها مسؤولية أمن كل عضو من أعضائها، ومن ثم عن طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دول دون أخرى ولا تعمل لحساب دول معينة في مواجهة دول معينة أخرى" (١).

إن نظام الأمن الجماعي يقوم على "ردع العدوان أيأ كانت مصادره وأياً كانت القوى التي يتحرك في إطارها، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة بالذات، أو تقييد بعض الدول دون البعض الآخر، وإنما يرمي إلى معاقبة أي دولة تلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية" (٢).

إن الحرب العالمية الأولى وما تركتها من ويلات وكوارث دفعت بكثير من رجال الفكر والسياسة الى تبني برامج دولية جديدة تكمن في إبعاد شبخ الحروب، وإن هذه الحروب لا ينبغي أن تنشب مرة أخرى ، وإن غرض الحرب القائمة لا يجب أن يكون فقط إلحاق الهزيمة العسكرية بالمعتدي "بل إنهاء استخدام الحرب نفسها كوسيلة لتسوية المنازعات بين الأمم المتحضرة" (٣).

واختلفت الآراء والأفكار بصدد إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها ضمان الأمن الجماعي. وكانت هناك فكرة بريطانية وأخرى فرنسية وأمريكية، وعلى الرغم من التباين والاختلاف في هذه الآراء، إلا أن الجهود كانت تصب بشكل عام في تأمين السلام والأمن الجماعي.

فقد كانت الفكرة البريطانية تدعو الى تكوين مجلس دائم يجتمع في مدد محددة، ويجري فيه الإتفاق على استخدام جيوش الدول المتمثلة في العصبة بهدف القضاء على كل نشاط عسكري تقوم به أية دولة تثبت لمجلس العصبة عدوانها. أما الفكرة الفرنسية فكانت ترمي الى انشاء عصبة من الحفاء يتفقون على توحيد مواردهم وإنشاء جيش موحد لهم. وفي الحقيقة إن هذه الفكرة لم تجد لها تأييداً في الخارج، وذلك لأنها كانت تعني قبل كل شيء نوعاً من التحالف الدائم لتأمين فرنسا وحلفائها.

ولابد هنا من القول إن العصبة كانت في النهاية من وضع الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي اعتمد في آرائه على الافكار البريطانية، وأكد ان يكون دستور العصبة وميثاقها جزءاً لا يتجزأ من معاهدات الصلح "وكان من المقرر أن هذه العصبة تضم مندوبين يمثلون الدول المتحالفة المنتصرة ويسمح للدول المحايدة بأن تنضم الى الجمعية، وعلى ذلك أنضم الى الجمعية كأعضاء أصليين "٤٥" دولة ذات سيادة، منها الدول التي وقعت المعاهدات وهي "٣٢" دولة من الدول المتحالفة، ومنها "١٣" دولة محايدة دُعيت للإنضمام الى العصبة" (٤).

إن التقديرات التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي تبنى على أساس ان اكثر القوى الضاغطة والمؤثرة في ردع العدوان في المجتمع الدولي ، لا تتحقق بالاحتكام الى المنطق أو الاخلاقيات، وإنما تتحقق عبر طريق مواجهة العدوان بقوى متفوقة عليه، وهذا التفوق هو الذي يشكل قوة الردع التي عن طريقها يمكن ضمان الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير.

إن مفهوم السلام في نظرية الأمن الجماعي تكمن في أن السلام هو من القيم والمبادئ التي لا تقبل المساومة أو التجزئة، بمعنى آخر إن العدوان عندما يصدر من أية دولة كانت يجب أن يجابه بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي بأسره.

إن نظرية الأمن الجماعي عند تطبيقها للواقع العملي تتطلب أولاً وقبل كل شيء تحديد المعتدي وبطريقة فورية قبل أن يتسع نطاق العدوان ويصبح من الصعب حصره وإلغاء آثاره الدولية. كذلك إن المجتمع الدولي يجمعه هدف واحد هو مقاومة العدوان، وهذا معناه ان المقاومة للعدوان تمثل قيمة دولية لا تقبل المساومة بغض النظر عن

المصالح المادية وعلاقات الصداقة التي قد تربط الدولة المعتدية ودول المجتمع الدولي.. إن هذه الاجراءات سوف تنبه الدولة المعتدية بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أنها لن تستطيع مقاومة قوة أكبر منها.

المبحث الثاني التطبيقات العملية للأمن الجماعي

لقد جرى تطبيق نظام الأمن الجماعي في مرحلتين تاريخيتين مهمتين: أولاهما كانت في عهد العصبة عام ١٩٢٠ وثانيتها كانت في عهد الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وسوف نتناول كل مرحلة على حدة، لكي نوضح تطبيق هذه النظرية وانعكاساتها على مجمل العلاقات السياسية الدولية.

أولاً: تطبيق النظام في ظل العصبة:

لقد اشتمل عهد أو ميثاق العصبة على عدة مواد تحتوي نصوصاً حاولت بشكل أو بآخر أن تترجم نظرية الأمن الجماعي الى واقع دولي ملموس ومحدد في الإطار المؤسسي لعصبة الأمم. فالمادة رقم "١٠" من عهد العصبة تؤكد مطالبة الدول الاعضاء في العصبة التعهد باحترام الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية لكل دولة. وقد تم تأكيد هذا الالتزام في المادة رقم "١١" التي أعلنت عن مبدأ المسؤولية الجماعية لدول العصبة إزاء كل ما يقع في المجتمع الدولي من حرب أو تهديد بالحرب. وفي مثل هذه الحالات كان يتعين

على السكرتير العام للمنظمة الدولية أن يدعو الى انعقاد مجلس العصبة للاتفاق حول الاجراءات والتدابير الضرورية اللازم إتخاذها لمواجهة هذه الطوارئ.

أن المواد التي احتوت النصوص القانونية لم تكن كافية لردع المخالفين لأحكام العهد، وإن المواد لم تتضمن نصاً يحرم اللجوء الى استعمال القوة لحل المنازعات التي تنشأ بين الدول "المادة ١٢" لم تمنع اللجوء الى الحرب لكنها قيدت ذلك بمرور ثلاثة أشهر على صدور قرار التحكيم او الحكم القضائي او تقرير المجلس المعروض عليه النزاع" (٥). كما أنه جرى الاتفاق في العصبة على أن تخضع جميع النزاعات - اذا ما تضمنت تهديداً للسلم الدولي - للتحكيم أو التسوية القضائية أو إحالتها الى مجلس العصبة.

كما تعهدت الدول الاعضاء بالعمل على تنفيذ الاحكام التي تصدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو اي محكمة أخرى تتفق عليها الاطراف المتنازعة وقد جاء هذا التعهد في المادة "١٣" من العهد.

أما بصدد موضوعة الحرب فقد أكد ميثاق العصبة في المادة "١٦" التي تنص على "اذا التجأت إحدى الدول الاعضاء في العصبة الى الحرب متجاهلة بذلك تعهداتها تحت المواد "١٥، ١٣، ١٢" ، من عهد العصبة فإن هذا العمل العدواني كان يُنظر إليه على أنه موجه ضد كل الدول الاعضاء في العصبة بلا استثناء" (٦). واستناداً على هذه المادة طلب من جميع الدول أن تتصرف وبشكل سريع وفوري لمواجهة الدول المعتدية في الاجراءات التي يمكن أن تكون من بينها قطع العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية.

ولقد قامت عصبة الأمم بعدة محاولات من أجل تطبيق نظام الأمن الجماعي، وقد تبلورت المحاولة الاولى في مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة في عام ١٩٢٣، والتي عدت الحرب العدوانية جريمة دولية، كما اعلنت هذه المعاهدة نبذها للحرب كونها وسيلة غير مشروعة في العلاقات السياسية الدولية.

أما المحاولة الثانية فقد انعكست في التوقيع على بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ والذي جاء فيه بأن الحرب العدوانية تمثل تهديداً لتضامن الدول الاعضاء في المجتمع الدولي كما أنها جريمة دولية.

ولقد جاءت المحاولة الثالثة في التوقيع على ميثاق لوكارنو عام ١٩٢٥، والذي وقعت الى جانبه سبع معاهدات دولية أخرى، وعدت هذه المحاولة بمثابة الخط الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام.

أما المحاولة الرابعة فتمثلت في توقيع ميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨، والذي اعلن نبذها للحرب كأداة من أدوات السياسة القومية، كما أكد ضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

ولقد كانت المحاولة الاخيرة للعصبة في إطار نظرية الأمن الجماعي تنعكس في إصدارها النظام العام النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والذي أكد أن كل النزاعات السياسية وغير السياسية التي لا يمكن تسويتها بالطرائق الدبلوماسية لابد أن تحال الى لجان التوفيق الثنائية التي تنبثق من جمعية عصبة الامم.

كذلك تضمنت حل المنازعات ذات الصيغة القانونية في محكمة العدل الدولية وكذلك موضوع التحكيم.

وأخيراً لابد من القول إن جميع المواد والنصوص التي جاء بها عهد أو ميثاق العصبة، أو جميع المحاولات التي قامت بها العصبة من أجل

تطبيق نظام الأمن الجماعي، لم تكن كافية لتطبيق نظام الأمن الجماعي، وذلك لاحتوائها على ثغرات عديدة وواسعة، تمثلت في عدم موافقة الدول الكبرى وخاصة بريطانيا بصدد المشاريع التي طرحتها العصبة. أضف إلى ذلك الآلية التي عجزت عن تطبيق نظام الأمن الجماعي للواقع العملي.

لقد أخفقت العصبة في معالجة المشاكل السياسية الخطيرة التي واجهت المجتمع الدولي وخاصة في أعوام ١٩٣١-١٩٣٧، حيث لم تستطع العصبة أن تقدم شيئاً من أجل منع العدوان الياباني ضد الصين عام ١٩٣١، وكذلك لم تفعل شيئاً لوقف العدوان الإيطالي على الحبشة عام ١٩٣٥، ولم تتمكن من منع ألمانيا تمزيق تشيكوسلوفاكيا ١٩٣٧. كل هذه الأمور وغيرها من الانسحابات الكثيرة التي حصلت في العصبة، أدت في النهاية إلى فشلها وعلى الرغم من فشل العصبة في تحقيق الأهداف المرسومة لها "السلام والتعاون الدولي"، لا نستطيع ان نجزم بأن العصبة لم تحرز بعض النجاحات، فقد أحرزت نتائج مقبولة في حل بعض المشاكل الدولية مثل النزاع الفنلندي - السويدي ١٩٢١، والنزاع البلغاري اليوناني عام ١٩٢٥، والنزاع بين كولومبيا والبيرو عام ١٩٣٥، كما ان العصبة استطاعت أن تحقق بعض النجاحات على المستويات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

ثانياً - تطبيق النظام في ظل الامم المتحدة

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية إتجاهات دولية محبذة لدعم نظام الأمن الجماعي بأقصى ما يمكن توفيره من إمكانيات دولية، وقد ظهرت وتبلورت هذه الاتجاهات بشكل واضح جداً في الدورات الافتتاحية لمؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥، التي أكدت قيام منظمة دولية عالمية جديدة تأخذ على عاتقها تثبيت نظام الأمن الجماعي عن طريق استخدام القوة في دعم السلام الدولي.

والواقع ان جميع الاتجاهات التي ظهرت، كانت تعبر جميعها عن رغبة عامة في تقوية العمل المؤسسي في إطار الأمم المتحدة التي يقوم عليها تطبيق نظام الأمن الجماعي.

إن الأسس التي أرساها الميثاق لنظام الأمن الجماعي، وردت جميعها في الباب السابع من الميثاق الذي خصص بالكامل لكل ما يتعلق بالتهديدات الموجهة ضد السلام الدولي. وإذا أجرينا قراءة قانونية وسياسية للباب السابع فيمكننا أن نستنتج، أن هذا الباب بجميع مواده يعكس تطبيقات نظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة.

تقول المادة "٣٩" من الميثاق "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد رفع تهديد للسلام أو الإخلال به أو كان ما وقع عمل من اعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو اعادته الى نصابه" (٧). أما المادة ٤٠ فإنها تنص على ما يأتي : "منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه

ضرورياً أو مستحسناً من تدابير موقته، ولا تخل هذه التدابير الموقته بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير الموقته حسابه" (٨). أما المادة ٤١ فإنها تنص على ما يأتي "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب إتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب الى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية" (٩). والمادة "٤٢" تنص على انه (إذا رأى مجلس الأمن ان التدابير المنصوص عليها في المادة "٤١" لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته الى نصابه. ويجوز ان تتناول هذه الاعمال "التظاهرات والحصر والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الامم المتحدة" (١٠). أما المادة "٤٣" فقد نصت على ما يأتي :

١. "يتعهد جميع أعضاء "الامم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، ان يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لإتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

٢ - يجب أن يحدد ذلك الإتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات

وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

٣. تجري المفاوضات في الاتفاق او الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الامم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الامم المتحدة" ، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات اوضاعها الدستورية" (١١).

ثم جاءت المادة "٤٤" لتؤكد "إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة "٤٣"، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى ان يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة" (١٢).

أما المادة "٤٥" فجاءت لتضيف الى الاعتبارات السابقة ما يأتي ((رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الاعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة. وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة "٤٣")) (١٣).

أما المواد ٤٦ و٤٧ فقد أكدتا أن الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة توضع بمساعدة لجنة أركان الحرب ومجلس الأمن. وتكون لجنة أركان الحرب تحت إشراف مجلس الأمن، وللجنة أركان الحرب صلاحية في أن تنشأ فروعاً لها إذا حولها مجلس الأمن، أما المادة "٤٨"

فأكدت أن جميع الأعمال يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعضهم حسب ما يقرره المجلس. اما المادة "٤٩" فقد أكدت ضرورة تضافر أعضاء الأمم المتحدة في تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ الاجراءات.

ولقد نصت المادة "٥٠" على أنه "إذا أتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الامم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل إقتصادية خاصة تنشأ من تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذاكر مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل" (١٤).

أما المادة الأخيرة "٥١" من الباب السابع للميثاق فقد ذكرت بأنه "ليس في هذا الميثاق أن ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولي، والتدابير التي اتخذها الاعضاء استعملاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ الى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤوليته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى من احكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لإتخاذه من الاعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه" (١٥).

ولو استعرضنا جميع هذه المواد لرأينا أن المادتين ٤٣ و ٤٥ كانتا الحجر الأساس للميثاق في دعم موضوعة الأمن الجماعي، وخاصة أن المادة "٤٣" كانت موضوع الجدل والنقاش والاختلاف وخاصة بين الرأي الامريكي والسوفيتي حيث يرى الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أنه لا توجد

ضرورة للإحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة ضخمة تحت تصرف الأمم المتحدة، خاصة وأن دول المحور الفاشي خسرت الحرب. كما جرى الاختلاف حول تمويلها، وقد شارك الاتحاد السوفيتي (سابقاً) الرأي كل من بريطانيا وفرنسا والصين.

إن الأمم المتحدة هي الأخرى قامت بعدة محاولات من أجل تطبيق نظام الأمن الجماعي، حيث أصدرت توصية "الاتحاد من أجل السلام"، الهدف منها تمكين الامم المتحدة من الوصول إلى قرارات حول الموضوعات العاجلة. كما أن هذه التوصية دعت إلى إنشاء لجنة للتدابير الجماعية لبحث ودراسة المسائل التي يمكن اللجوء إليها في دعم قوة المؤسسات القائمة على تطبيق نظام الأمن الجماعي.

كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة توصية تدعو إلى إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة بتولي السكرتير العام للمنظمة الدولية تنظيمها والإشراف على تشكيلها. وهكذا أدت قوات الأمم المتحدة دوراً هاماً في بعض الأزمات العالمية مثل أزمة السويس ١٩٥٦، وأزمة الكونغو ١٩٦٠، وكذلك في قبرص. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة في حلها لبعض الازمات الدولية، إلا أنها أخفقت في تنفيذها لنظام الأمن الجماعي بالشكل وبالجوهر الذي طرح في مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥.

المبحث الثالث

أوجه الإتفاق والإختلاف بين نظرية توازن القوى ونظرية الأمن الجماعي

على الرغم من الإختلاف الوارد والقاطع بين نظرية توازن القوى ونظرية الأمن الجماعي - وبين طبيعة الأسلوبين - فأسلوب الأولى "سياسي بحت بينما أسلوب الثانية قانوني - فإن من المتصور القول بأن التنظيم القانوني الجماعي للأمن الدولي مجسداً في عصبه الأمم ثم في هيئة الأمم هو أعلى مراحل التنظيم لفكرة "توازن القوى" ذاتها، مادام أن سياسة ميزان القوى تعني في النهاية المناورات التي تقف دون قيام الامبراطورية العالمية من ناحية والفوضى الدولية من ناحية أخرى، ومن ثم الابقاء على صورة معينة لتوزيع القوى داخل النسق الدولي" (١٦). ومن خلال هذا الطرح نستطيع القول صائبين إن الامم المتحدة ليست في حقيقتها إلا مجرد تنظيم قانوني، ومن ثم اكثر استاتيكية *statique* وبقاءً، لميزان القوة الدولي بالصورة التي تم عليها التوزيع الفعلي للقوى بعمليات الحرب العالمية الثانية. ومن ثم لصالح المنتصرين الكبار فيها.

فبالنسبة لجوانب الاتفاق تكمن في أن محور التركيز والاهتمام بالنسبة لكلتا النظرتين، هو كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات السياسية الدولية والبحث في إمكانية حلها من خلال اسلوب مناسب يساعد على ترويضها "أي القوة" والتحكم فيها.

كما أن النظامين يبنيان في جوهرهما على فكرة الردع. كما أن النظامين يعتقدان في أن أقوى السبل لدعم السلام الدولي تكمن في

تحقيق مستوى عال من الاستعداد للحرب او التصميم على القتال إذا ما دعت الضرورة الى ذلك وأن النظامين يتشابهان بافتراضاتهما التي تقوم على اساس الاعتقاد بأن مواجهة العدوان واحباطه لن يتمّ إلا من خلال الجهد المشترك للدول الاعضاء. كما

يتمتع النظامان بخاصية أخرى مفادها أن جميع الدول التي تشارك في مجابهة العدوان وقمعه تتمتع باستقلال كامل في تكييف المواقف وربطها بهدف السلام.

وأخيراً يمكننا القول واستناداً إلى كل ما طرحناه من نقاط إتفاق بين النظامين "إن نظام الأمن الجماعي ما هو جوهره إلا صيغة معدلة لنظام توازن القوى" (١٧) .

أما جوانب الإختلاف فتكمن في أن نظام الأمن الجماعي يقوم على أساس وجود تحالف عام أو تحالف عالمي من القوى في مواجهة العدوان. في حين أن نظام توازن القوى يقوم على أساس ما يسمى بالمحالفات التنافسية. ونظراً لهذه التحالفات، فإنها توجه ضد الدول أو التجمعات الخارجية في إطار توازن القوى، أما في الأمن الجماعي فإن التحالفات عالمية شاملة ليست موجهة ضد الخارج، وإنما ضد أي دولة داخلية فيه.

وهناك جوانب إختلاف أخرى تتمركز في أن نظام توازن القوى تكون القاعدة في العلاقات الدولية هي الصراع، أما في الأمن الجماعي فالتعاون الدولي هو الأساس والصراع هو الاستثناء.

كما أن نظام الأمن الجماعي يفترض في قيامه التجانس التام والكامل بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين، أما في نظام توازن القوى فإنه لن يجري الربط بين المصلحة القومية والسلام الدولي.

وأخيراً إن النظامين يختلفان من حيث درجة مركزية السلطة والتوجه في كل منهما.

مصادر الفصل الحادي عشر

١. د. طه محمد بدوي , مدخل الى علم العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤١ .
٢. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره , ص ٢٩٣ .
٣. د. فتحية النبراوي, د. محمد نصر مهنا , اصول العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره, ص ٣١٥ .
٤. د. عبد الحميد البطريق , التيارات السياسية المعاصرة, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت ١٩٧٤ , ص ٢٠٩ .
٥. د. عبد السلام صالح عرفة , المنظمات الدولية والاقليمية , مرجع سبق ذكره , ص ١١٦ .
٦. د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٠٥ .
٧. منشورات الاعلام العام للامم المتحدة , ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٥-٣٦ .
٨. المرجع السابق نفسه , ص ٣٦ .
٩. المرجع السابق نفسه , ص ٣٦-٣٧ .

١٠. المرجع السابق نفسه , ص ٣٧-٣٨ .
١١. المرجع السابق نفسه , ص ٣٩-٣٨ .
١٢. المرجع السابق نفسه , ص ٣٩ .
١٣. المرجع السابق نفسه , ص ٤٠ .
١٤. المرجع السابق نفسه , ص ٤٣ .
١٥. المرجع السابق نفسه , ص ٤٤ .
١٦. د. محمد طه بدوي , مدخل الى علم العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤٢ .
١٧. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٩٩ .

الفصل الثاني عشر

النظريات الاستراتيجية المعاصرة في العلاقات السياسية الدولية وظاهرة الصراع الدولي

المبحث الاول : نظرية المباريات

المبحث الثاني: نظرية الاحتواء

المبحث الثالث : نظرية الانتقام الشامل

المبحث الرابع : نظرية الاستجابة المرنة

لقد تعقدت وتشابكت الصراعات الدولية واستمرت في التزايد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان لهذا التعقيد والتشابك الأثر البالغ في نمو وتطور وبلورة العديد من النظريات الاستراتيجية التي تركز على الكيفية أو الآلية التي يمكن من خلالها ادارة الصراعات الدولية والتعامل معها. وسوف نركز في هذا الفصل على النظريات الرئيسية والمهمة فقط في هذا الجانب.

المبحث الاول

نظرية المباريات Game Theory

يعرف كارل دويتش نظرية المباريات بأنها "ذلك المنهج المستند الى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، وحيثما يوجد تشابه فإنه من النافع تحليل المباريات في بادىء الأمر بدلاً من الحالات الاجتماعية التي هي أقل تحديداً من المباريات" (١). أما ستيفن برامز Brams فإنه يقول إن نظرية المباريات "مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤلفين بالمحصلات" (٢).

وتعد نظرية المباريات من إحدى النظريات الاستراتيجية المهمة لإتخاذ القرارات في مواقف النزاعات أو الصراعات الدولية. إن هدف هذه النظرية هو ترشيد الاختيار من بين البدائل القرارية المختلفة التي تفرزها هذه المواقف الصراعية. وبكل الاحوال فإنها "أي النظرية" تعالج كل صراعات المصالح كلعبة في الاستراتيجية تنطبق على كل أشكال الصراع السياسي بشكل عام، وعلى صراعات السلم والحرب بصفة خاصة. وفي تعريف آخر لـ "مارتين شوبيك" Martin يقول إنها "طريقة

رياضية لدراسة بعض جوانب عملية إتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع او التعاون" (٣). ومن خلال هذا التعريف يمكننا القول إن جوهر نظرية المباريات يقوم على إفتراض مفاده وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم التي يسعون لتحقيقها، والذين يتوفر لكل واحد منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذي يتعاملون جميعاً معه، وهنا لا تكون الخطط التي تنفذها الاطراف مرتبطة بمصالحهم الذاتية وإنما تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الآخرين. وتقوم نظرية المباريات في فكرتها العامة على إفتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها الى "فئتين رئيسيتين هما صراعات تنافسية Competitive و صراعات غير تنافسية Non-Competitive" (٤).

وبالنسبة للصراعات الاولى فإن الكسب الذي يحققه أحدهما يمثل في الوقت نفسه وبالدرجة نفسها خسارة للطرف الآخر. ولو افترضنا أن طرفاً ما حقق إنتصاراً ثم مُنيّ بهزيمة أو بخسارة، فإن الحصيلة النهائية تكون في مجموعها صفراً.

أما بالنسبة للصراعات غير التنافسية فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بالصورة السابقة نفسها، وإنما تتداخل الى حد ما يسمح بالمساومة وتقديم التنازلات المتبادلة، للوصول الى نقطة إتفاق، مما يدفع بعلاقات أطراف تلك المواقف إلى تبني سياسة التعاون.

وأخيراً يمكن القول إن نظرية المباريات تطرح منطقاً مفاده، أن كل طرف في صراع، حر في إختيار السلوك الذي يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الانتصار على خصمه. إلا أن هذا يستلزم التعرف على نيات الخصم، الذي يجب أن يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل

عن الطرف الآخر. وعلى الرغم من النجاح الذي حققته النظرية في مجال دراسات الحرب، فإن هناك تحفظاً بشأن قابلية تطبيقها على دراسة الشؤون الدولية. فمن جانب مازالت بعض القضايا الكمية التي لا يمكن إعطاؤها رموزاً حسابية، كالمعنويات السياسية لأمة محاربة أو العقيدة السياسية لقوات مقاتلة. كما أن النظرية يمكن أن تقوم بمهمتها عند تحليل حالات منازعات شكلها المطلق ولكنها لا تقدم خدمة نافعة في القضايا الواقعية.

إن نظرية المباريات تقوم على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، وإنطلاقاً من هذا فإن النظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً، إذ أن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الاحيان.

لقد تعرضت نظرية المباريات على الرغم النجاحات التي حققتها، إلى إنتقادات كثيرة وفي مقدمتها، أن هناك صراعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أي صورة عملية ملائمة، ومنها الايديولوجية والعنصرية والثقافية. كما أن نظرية المباريات صممت لمواقف صراعية تنافسية ثنائية الاطراف، وبعكسها فإن صورة الموقف تصبح مختلفة تماماً وبالتالي يتعذر تطبيق قواعد اللغة بالصورة التي تفرضها هذه النظرية. كما أن تطبيق نظرية المباريات وفي ظروف العلاقات الدولية المعاصرة، يلغي تماماً من كل إمكانية للإتفاق بين الدول والمجموعات ذات الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة.

وطبقاً لنظرية المباريات يقول مورتن كابلان Morton Kaplan "إن اللاعب هو الوحدة الأساسية في التحليل باعتباره الطرف الفاعل في الموقف. ولا يشترط أن يكون اللاعب فرداً، أو دولة قومية واحدة، وإنما يقصد وحدة إتخاذ القرارات في الموقف الذي يشمل التحليل" (٥)

المبحث الثاني

نظرية الإحتواء Containment

لقد عدت هذه النظرية الحلقة الأولى في الاستراتيجية الامريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية سياسة خارجية مهمتها الأولى تتمثل في الحد من الخطر الشيوعي ، ومكافحة التغلغل السوفيتي (سابقاً) وحماية جميع الدول التي تعادي الشيوعية وبموجب برنامج النقطة الرابعة تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة من سمتهم بالشعوب الحرة في العالم.

وقد اعلن الرئيس ترومان برنامج النقطة الرابعة في الخطاب الذي ألقاه في ١٩٤٩ في مجلس الشيوخ، حيث أعلن اربعة اساليب عامة للعمل تسير عليها الولايات المتحدة وذلك تأييداً لسلام العالم "على حد قوله". وكانت هذه النقاط الأربع تتمثل في التأييد المطلق للأمم المتحدة، وكسب الشعوب بالعمل على الاصلاح الاقتصادي العالمي، وتقوية الشعوب التي تعادي الكتلة الشيوعية ضد مخاطر العدوان. وأخيراً المشروع الذي أطلق عليه إسم النقطة الرابعة والذي أكد مباشرة الولايات المتحدة الامريكية ببرنامج جديد يهدف الى تحسين الاقطار المختلفة ونموها.

لقد أسهم جورج كينان(*) وفي وضع بلورة الإطار العام لنظرية الإحتواء التي تم إحتضانها ودعمها وتنفيذها من قبل حكومة الرئيس الامريكي آنذاك هاري ترومان.

وكان الإطار النظري لسياسة الإحتواء يعتمد إعتماً مباشراً على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفيتية، وكذلك تحديد الطريقة أو الطرق التي ينظر بها السوفيت، إلى الغرب الذي عدوه العائق الرئيسي في وجه الإنتشار الشيوعي.

يقول جورج كينان "إن الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها واستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغييرات تتواءم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية وإن هذه الاستراتيجية تتمتع بخاصية المرونة، كما قامت على إفتراض أن حركة التاريخ كانت في جانبها وأنها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها، وبالإضافة فإنها لم تكن ملتزمة بوسائل نظرية محددة لتحقيق تلك الاهداف" (٦).

وإنطلاقاً من الآراء الفكرية لنظرية الإحتواء يؤكد جورج كينان أن عملية إحتواء الإتحاد السوفيتي (سابقاً) عملية ممكنة داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه. وهنا كانت فرصة الغرب في التأثير باتجاهين رئيسيين: الأول يكمن في مقاومة التوسع السوفيتي (سابقاً) والحيلولة دون ابتلاعه دولاً جديدة، والثاني هو إجبار السوفيت على التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية بتأثير الضغط الغربي العنيف ضدهم.

لقد ذكرنا في بداية الأمر أن الرئيس الامريكى ترومان قد دعم و نفذ هذه النظرية، إلا أنه اضاف لها عنصراً آخر تمثل في التبرير العقائدي المحدد، واختلف نوعاً ما مع جورج كينان، حيث ان كينان ركز على فاعلية مقاومة القوة بالقوة، بينما عد ترومان هذه الاستراتيجية الجديدة بمثابة حلقة اساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولات التسلسل الشيوعي.

لقد اعتمدت سياسة الاحتواء في تحقيق اهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بالقنابل الذرية تدميراً كاملاً، وانبنى هذا الاعتماد على عدة افتراضات كان مفادها "أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأية حرب يمكن أن تقع في المستقبل مع الاتحاد السوفيتي بسبب هجومه المباشر على الولايات المتحدة او ضد اوربا الغربية"(٧).

لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تحتكر السلاح النووي القادر على الردع مدة نسبية دامت حتى عام ١٩٤٩، حينما اعلن السوفيت عن امتلاكهم لهذا السلاح، الامر الذي أدى الى فشل سياسة الاحتواء. ثم أخذت هذه السياسة منحى آخر تركز في شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الاحلاف والقواعد العسكرية في كل بقعة من بقاع العالم.

يقول بعض الباحثين ان سياسة الاحتواء كانت رداً على الخطاب الذي ألقاه جوزيف ستالين في فبراير ١٩٤٦ والذي أكد فيه حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية، واستحث الشعب السوفيتي (سابقاً) على اليقظة وعدم الاستكانة بأن انتهاء الحرب يعني إسترخاء الأمة. ولقد كان جورج كينان في وقتها الشخص الثاني في السفارة الامريكية في

موسكو، الذي ارسل برقية مفادها بأن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) يسعى الى القضاء على تماسك المجتمع الامريكي ونظامه. ولقد كانت أولى الاجراءات التي اتخذتها القيادة الامريكية تطبيقاً لسياسة الاحتواء مواجهة الاضطرابات الداخلية في تركيا والحرب الاهلية في اليونان عام ١٩٤٧ على أنها بتدبير شيوعي. كما وضعت كل الازمات الاخرى في اطار هذا النموذج "كالرفض السوفيتي الانسحاب من ايران والانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين واستيلاء الشيوعيين على السلطة في الصين والحرب الكورية التي أفضت الى انتشار الشيوعية في الهند الصينية وسنغافورة وماليزيا وتايلاند وغيرها من المناطق المجاورة" (٨).

المبحث الثالث - نظرية الانتقام الشامل Massive Retaliation

وهي تلك النظرية التي وضع اساسها جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية آنذاك . ولقد اخذت هذه النظرية بعين الاعتبار الاخطاء وأماكن الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء .

ولقد أرتكزت هذه النظرية "الاستراتيجية الجديدة في اساسها على حرية الانتقام الفوري والعنيف بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها" (٩).

وكان جوهر هذه النظرية يكمن في أن السوفييت (سابقاً) اذا حاولوا ان يتعرضوا لتوازنات القوى الدولية القائمة بأي مظهر من مظاهر الاساءة , فيجب عليهم أن يتوقعوا انتقاما نوويا رادعا كنوع من العقاب .

أن فحوى هذه النظرية يبين أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد في المستقبل هو أقناعه مقدما بأنه إذا لجأ الى العدوان فسوف توجه اليه ضربات انتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه .
أن الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقام الشامل والعنيف لن يقتصر على محاصرة الكتلة الشيوعية وتطويقها "سياسة الاحتواء" بل يتجاوز ذلك الى العمل على تحرير هذه الكتلة , وربما تدميرها في النهاية .

لقد تعرضت هذه النظرية لأول اختبار لها أثناء حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤ , حيث اصبح واضحا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تستطع استخدام السلاح النووي في هذه المنطقة , الامر الذي أدى الى عدم مصداقيتها . كما تعرضت هذه النظرية الى انتقادات عديدة تكمن في أنها غير قادرة على الحركة والتصرف في مواجهة الحرب المحددة او النزاعات المحلية , وأخفقت في ارباب اعدائها وانتهت تماما الى حالة يرثى لها من العجز والفشل , الامر الذي أدى في الاخير الى أنتهاج نظرية أكثر واقعية .

المبحث الرابع - نظرية الاستجابة المرنة Flexible Response

لقد أدى فشل سياسة الانتقام الشامل الى البحث عن سياسة واقعية جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق الملموسة في السياسة الدولية , وتمثل هذا البحث في ظهور نظرية جديدة سميت بنظرية الاستجابة المرنة التي اخذت تدخل مرحلة التطبيق العملي الفعلي في فترة إدارة الرئيس الامريكي جون كيندي منذ بداية الستينات . ويرجع الفضل في بلورة الاطار العام لهذه النظرية وتحديد مبادئها ومرتكزاتها

الرئيسية الى الجنرال "ماكسويل تيلور" الذي كان رئيسا لهيئة الاركان المشتركة للجيش الامريكي .

ولقد كان الدافع الرئيسي وراء انتهاج هذه النظرية الاستراتيجية يكمن في "الرغبة في توفير اكبر قدر ممكن من حرية الحركة والمرونة للدبلوماسية الامريكية في مواجهة مختلف النزاعات التي تقم فيها الولايات المتحدة بحكم ارتباطاتها الدولية الواسعة المدى" (١٠) . ولقد أنطلقت هذه النظرية من التنوع في وسائل الردع والقتال , سواء كانت نووية او تقليدية , او استراتيجية او تكتيكية , وقد وجدت هذه النظرية لها صدى واسعا في الاوساط الحكومية الامريكية وكذلك مختلف الدوائر الاخرى المهمة بشؤون الامن القومي الامريكي .

لقد دافع الرئيس الامريكي جون كيندي عن هذه النظرية بعد أن أقتنع بها , وأكد أن هذه النظرية تتميز بأنها مرنة وحاسمة في الوقت نفسه . وفي عام ١٩٦٧ وافقت الدول الاعضاء في حلف الاطلسي على اعتناق هذه النظرية كأساس لسياسات الحلف الدفاعية .

مصادر الفصل الثاني عشر

١. كارل دويتش , والاقتباس من كتاب د.كاظم هاشم نعمة , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٧٧ .
٢. ستيفن برامز , والاقتباس من كتاب د.كاظم هاشم نعمة , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٧٧ .
٣. مارتين , والاقتباس من كتاب جيمس دورتي - روبرت بالاستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٣٧

٤. د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤٩ .
٥. مورتن كابلان , والاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤٤ .
- جورج كينان - دبلوماسي أمريكي مشهور ومتخصص في الشؤون السوفيتية وعمل سفيرا لدى الاتحاد السوفيتي السابق . آخر كتاب ظهر له في عام ١٩٩٤ وهو في التسعين من عمره . والكتاب يحمل عنوان " حول التل الصخري " الذي بث فيه مراراته وغضبه على السياسة الامريكية وعلى المجتمع الامريكي .
٦. جورج كينان, والاقتباس من كتاب د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره , ص ٢٥٣ .
٧. د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , ص ٥٤ .
٨. د. احمد عباس, العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٥١ .
٩. مجلة السياسة الدولية , القاهرة يناير ١٩٦٦ .
١٠. المصدر السابق ذكره , مقالة للدكتور اسماعيل صبري مقلد .

الفصل الثالث عشر

العلاقات السياسية الدولية ونظريات ادارة الصراع الدولي

المبحث الاول : نظرية التصعيد.

المبحث الثاني : نظرية الردع.

المبحث الثالث : نظرية الحرب المحدودة.

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي دون غيرها من ظواهر العلاقات السياسية الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد وسبب ذلك يعود الى كثرة ابعادها وتعددتها، وتداخل مسبباتها ومصادرها، وكذلك تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة.

ولابد هنا من الضروري ان نشير الى أنه يحدث بعض الاحيان الخلط بين الصراع والحرب على الرغم من الاختلاف الكبير بينهما. فالصراع هو تنازع الارادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وتطلعاتها ومواردها وغيرها من الامور الاخرى، ومع هذا يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة. كما ان الصراع قد تتنوع مظاهره وأشكاله، فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والدعائي، ولا بد ايضاً هنا من القول ان أدوات الصراع هي الاخرى ايضاً تتدرج الى أن تصل الى اكثرها سلبية مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب... إلخ. أما الحرب فلا يمكن ان تتم إلا في صورة واحدة ومظهر واحد هو الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح، ولذلك يمكننا القول إن الحرب تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية. وهناك نظريات عديدة لادارة الصراع الدولي وتتمحور هذه النظريات في ثلاث رئيسة هي:

١ - نظرية التصعيد

٢ - نظرية الردع

٣ - نظرية الحرب المحدودة

المبحث الاول: نظرية التصعيد Escal

إن تصعيد الصراع يمكن تعريفه بالزيادة الحاصلة أو التي تحصل على كثافة الصراع أو ينتج عنها توسيع إطاره ومداه. ومن أجل فهم تصعيد الصراع لابد من البحث في مواضيع عديدة، كالمتغيرات والعوامل التي تحدد في النهاية الآفاق التي يمتد إليها الصراع، وكذلك العوامل التي تؤثر سواء أكان في تصعيد الصراعات الدولية أم تهيبتها وبالتالي تقليلها وإنتهائها.

"إن الحدود الجغرافية للصراع وعدد الاطراف المتصارعين والاهداف التي تتحكم في مسلك اطراف الصراع وما اذا كانت شاملة او محدودة، وأخيراً عمق التأثيرات التي ينتجها الصراع على المستوى الدولي" (١). إن كل هذه الامور التي ذكرناها تشكل المتغيرات التي تحدد في النهاية الآفاق التي يمتد اليها الصراع الدولي. أما العوامل والمتغيرات التي تدخل في تقرير كثافة الصراع فإنها تكمن في "نوعية الادوات المستخدمة في ادارة الصراع الدولي ومدى عنفها , و نوعية الاسلحة وفعاليتها التدميرية وكمية الموارد المخصصة لأغراض الصراع ومدى إتساعها او وفرتها"(٢).

العوامل المؤثرة في تصعيد الصراعات الدولية

في أي صراع دولي مهما كان سنجد هناك عوامل مؤثرة تدفع باتجاه التصعيد واخرى تتفاعل في الاتجاه المضاد أي التهييط، وان جميع هذه العوامل تتصل اساساً بمصالح اطراف الصراع.

ان من بين أهم العوامل المؤثرة في تصعيد الصراعات الدولية(٣)،
تكمُن في:

١ توهم أحد الطرفين بأن الطرف الآخر سيقدم على تصعيد
الصراع ومن ثم

٢ يبادر الى تصعيد الموقف كتحذير للطرف الآخر.

٣ شعور أحد الطرفين بأن تطور الصراع الى مرحلة معينة يُلحق
خسارة

٤ محققة بمصالحه، لهذا يعمد الى تصعيد الموقف إعتقاداً منه بأن
التصعيد

٥ سوف يخفف من احتمالات الخسارة.

٦ اقتناع أحد الطرفين بأن التنافس مع الطرف الآخر في تصعيد
الصراع

٧ يحقق له ميزات معينة.

٨ الضغط الذي يضعه الرأي العام الداخلي على احد الطرفين قد
يضطره الى

٩ تصعيد الموقف حتى ولو لم يبد رغبة في ذلك.

١٠ ان التصعيد قد يكون نتيجة تدخل طرف ثالث خارج دائرة
الصراع.

١١ إن التصعيد قد يحدث نتيجة إعادة التعريف بالمصالح.

١٢ التصعيد قد يحدث كبديل لا مفر منه وخاصة في الصراعات التي
تتميز

١٣ بعدم وجود تقاليد راسخة لحل الصراعات الدولية.

العوامل التي تقلل من حدة الصراعات الدولية

إن العوامل والاسباب التي تؤدي الى تهيبط حدة الصراعات الدولية كثيرة ومتنوعة، وقسم منها مشابه للعوامل السابقة نفسها إلا أنها في اتجاه معاكس. وان من بين أهم هذه العوامل هي عدم الاعتقاد في جدية التهديد، كما ان التهيبط او التقليل قد يمارس بهدف إظهار حسن النية وتحسين العلاقة مع الطرف الآخر في الصراع. ان الضغط الشعبي الذي تمارسه طبقات مختلفة من الشعب

هو الآخر يُعد عاملاً هاماً في تقليل حدة الصراعات الدولية. كما أن الحسابات التي تجري بمقاييس الارباح والخسائر من وراء الصراعات يمكن ان تؤثر باتجاه تقليل حدتها كما ان تهيبط الصراع قد يكون ناتجاً من الخوف من مخاطر التصعيد وعدم القدرة على التحكم فيه، وقد يحدث التهيبط نتيجة تحول في اهتمامات الطرف الآخر في الصراع. وأخيراً يمكننا القول ايضاً بأن التهيبط قد يحدث نتيجة ضعف او استنزاف الطرف الآخر.

العوامل والاسباب التي تؤدي الى إنتهاء الصراعات الدولية

إن العوامل والاسباب التي تؤدي الى إنتهاء الصراعات الدولية تكمن أولاً وقبل كل شيء في:

١. التوصل الى الهدف من الصراع.
٢. إختفاء المبرر الذي نشأ هذا الصراع بسببه في الاصل.
٣. إعادة تعريف المصالح مما يؤدي الى الاختلاف في تقويم الموقف وحسابه.

٤. إنهيار أحد اطراف الصراع أو استسلامه

المبحث الثاني : نظرية الردع Deterrence

إن فكرة الردع هي فكرة قديمة "إذا كنت تريد السلام، فعليك تحضير الحرب" فالقلاع الرومانية، وخط ماجينو، وما قاله ليوني بأن "إثبات القوة كي لا يكون ثمة حاجة لاستعمالها". إن جميع هذه الأدلة تؤكد بأن استراتيجي العصر ما قبل النووي كانوا يطبقون فكرة الردع على الطبيعة. لقد كان الردع موجود دائماً على الرغم من أن مفهومه يعد من المفاهيم الجديدة وذلك لأن "الردع النووي هو من طينة أخرى، ومع أنه يلعب ، مثل الاسلحة الباقية، دوراً سياسياً وعسكرياً، فإن دوره الاساسي يقوم - وهنا تبرز جدته واختلافه مع الاسلحة التقليدية - في وجوده، وليس في استخدامه"(٤).

إن الردع يعني قبل كل شيء "تقديم أدلة للعدو لا يمكن إخطاؤها عن توفر المقدرة الثأرية التي تكفل معاقبته بشدة عن أي محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق هدف أو كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة"(٥). وانطلاقاً من هذا التعريف يمكننا القول ان الردع يمتلك أبعاداً سيكولوجية في الاساس ولا يمكن تحقيقها إلا عبر اسلوب التهديد، وهذا الاسلوب لابد ان يرافقه دليل مرئي وكذلك التصميم الذي يؤكد ترجمة هذا التهديد الى الواقع العملي والفعل المادي الحقيقي.

لقد عرف الجنرال بوفر Beaufre بأن الردع هو "منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، او بصورة أعم، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين، مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديداً كافياً... إذن إن النتيجة التي تحاول الحصول عليها بواسطة التهديد نتيجة سايكولوجية"(٦). ومن خلال هذا الطرح يمكننا ان نصل

الى نتيجة مفادها ان حالة الردع ليست بالحدث الملازم للعصر النووي فحسب كما يقول د. كاظم هاشم نعمة "وإنما هي وضعية يكون فيها متنافسان يجري بينهما حوار الارادات بعيداً عن الاستخدام الفعلي للقوة، رغم حضور القدرة على استخدام القوة والتشديد عليها"(٧). ومن هنا يتضح بأن الردع هو الفعل في الادراك تحقيقاً للهدف.

إن أكثر الباحثين يؤكدون ان المقدرة الثأرية هي المحور الرئيسي للردع، وبما أن الردع يمتلك أبعاداً سيكولوجية أكثر مما هي أبعاد اخرى، وبالتالي وانطلاقاً من هذه الاسباب تبتعد الدول في استخدام هذا السلاح، إذن فالردع "هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية"(٨). وبعد ان تعرفنا على الردع نوعاً ما، بقي علينا ان نعرف ما هي مكوناته وما هي العوامل التي تؤثر في استقراره.

إن العناصر الاساسية في أية استراتيجية فعالة للردع تتركز في المقدرة على الثأر والتصميم على استعمال تلك المقدرة في ظروف ومواقف معينة. وأخيراً القدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أية ميزة يمكن ان يحصل عليها من خلال مبادأته بالضربة الاولى.

فبالنسبة إلى المقدرة الثأرية التي سبق وأن أشرنا إليها تعد محور وقلب نظرية الردع برمتها، ومن خلالها يتولد التأثير السيكولوجي الضروري لردع العدو.

ومن المستلزمات الضرورية لإبراز المقدرة الفعالة على الثأر، القيام بالإعلان النشيط عنها أو بالدعاية لها دون أن يترتب على ذلك المساس بالأمن القومي للدولة الرادعة.

كذلك من الضروري إمتلاك القدرة الفعالة على الثأر والانتقام في الوقت نفسه، ولهذا ضروري أن تكون عند الدولة مقدرة على أن تصمد في وجه التدمير الواسع النطاق الذي ربما تحققه الضربة الاولى من العدو، وبكلمة أدق يقول ألبرت فولستتر Wohistetter "إن الردع هو القدرة على التدمير بالضربة الثانية"(٩).

أما النسبة للتصميم على استعمال المقدرة الثأرية، فهذا يعني ان المقدرة على الثأر وحدها لا تكفي للردع، وانما بحاجة الى تصميم قاطع على استخدام هذه المقدرة عندما يصبح هذا الاستخدام أمراً لا بديل منه. اما بالنسبة للعنصر الاخير أي القدرة على الحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أية ميزة يمكن ان يحصل عليها من خلال مبادئه بالضربة الاولى. ان هذا العنصر يمكن ان يفهم من خلال القدرة على التنبؤ بالمخاطر، ومن هنا فإن المقدرة الثأرية يجب ان تخضع للتقويم والمتابعة المستمرة للاحتفاظ بها عند مستوى جيد يمكن ان يُلحق بالعدو تدميراً كاملاً على الرغم من أي تطور قد يدخله العدو على خطته وسياساته الدفاعية.

أما بالنسبة للعوامل التي تؤثر في استقرار الردع، وبداية القول لا بد من ذكر حقيقة تتجلى في أن الردع المتبادل يحمل في طياته بعض عناصر الاستقرار، لكن هذا الاستقرار قد يتأثر نسبياً نتيجة بعض الأخطاء في التقدير أو بسبب بعض الحوادث العارضة. في حالة الاستقرار المحدود بين القوى النووية، فإن أي قلق يحس به أي طرف قد يدفعه إلى تصرف معين يجر بدوره ردود أفعال في الاتجاهات المضادة من جانب الدولة الاخرى، وهذا كله بدوره يضعف في النهاية من أسس الاستقرار.

ومن ناحية أخرى، ان التوتر بين اطراف الردع والتخوف من وقوع حرب نووية، بينهم، قد تجعل أحد هذه الاطراف يقوم بتوجيه ضربة إحباط للحصول على أية مزايا يمكن ان تحققها الضربة الاولى. كما ان التطور التكنولوجي قد يُغري أحد الاطراف بالمبادأة بالضربة الاولى وهذا ايضاً بدوره يؤدي الى عدم استقرار الردع واختلال التوازن. ان عدم وجود معلومات كافية عن القدرات الانتقامية الموجودة لكل طرف، والسرية الزائدة، هي الاخرى تشكل عوامل مؤثرة على عدم استقرار الردع.

وأخيراً لابد من القول ان الثورة النووية أدت الى ولادة شكل بل وأشكال جديدة للردع، وكان الردع في بدايته يمثل احتكاراً مطلقاً للولايات المتحدة الامريكية في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩، إلا أن الولايات المتحدة لم تعرف استثمار هذا التفوق سياسياً. أما الفترة من عام ١٩٥٠-١٩٥٧ فكان الردع يمثل إحتكاراً ثلاثياً، ثم رباعياً بدخول باريس في عام ١٩٦٠، ثم خماسياً بدخول بكين الى الردع وامتلاكه.. وهكذا تتزايد الاقطاب النووية التي تملك قوة الردع. وفي عام ١٩٧٤ تدخل الهند الى حلبة الصراع النووي وتمتلك قوة رادعة. كما أن من الضروري ونحن نتحدث عن الردع ، الفصل والتمييز بين السلاح النووي (القنبلة الذرية) وبين السلاح النووي (القنبلة الهيدروجينية) حيث ان القنبلة الهيدروجينية تملك قوة غير محدودة إطلاقاً، كما أنها ليست فقط ميكانيكية، بل حرارية وشعاعية .

المبحث الثالث : الحرب المحدودة Limited War

لقد ورد مصطلح الحرب المحدودة لأول مرة رسمياً في تشرين الاول ١٩٥٧، عندما أكد جون فوستر دلاس(*) بأن العلم والتطور التكنولوجي اللذين يجريان في الهندسة الحربية يكشفان عن امكانية جديدة تنعكس على تغيير آلية الاسلحة النووية، الامر الذي يعني أن استخدامها لا يلحق بالضرورة تدميراً ومضار جسيمة بالانسانية. ولقد راجت فكرة الحرب المحدودة في عهد الرئيس الامريكي كنيدي باعتبارها تمثل قدرة لها دورها في الاطار العام للاستراتيجية الامريكية.

إن الحرب المحدودة كما يعرفها تريباتي Tripati هي "صراع تم تحجيمه اقليمياً في نطاق ضيق، وفيه تقبل اطرافه بمحض ارادتها وبتدبير سابق ان تبقى على الموارد العسكرية المستخدمة في ادارة هذه الحرب في حدود ضيقة" (١٠).

لقد اختلف الباحثون في ادارة الصراع الدولي بتصنيف الحرب في العصر النووي، فهناك الحرب الشاملة والحرب المحدودة. فالحرب المحدودة هي التي لا تتضمن الاراضي المباشرة لكل من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة الامريكية، والتي تكون أهدافها والوسائل المستخدمة فيها محدودة. أما الحرب الشاملة فهي الحرب التي لا تستثني أهدافاً في الاراضي الامريكية والسوفيتية (سابقاً)، ولا تكون فيها قيود على الاهداف والوسائل المستخدمة. كما ان هناك تمايزاً بين الحرب العامة والمحلية أو الاقليمية. فالحرب العامة هي التي يشن فيها كل من الاتحاد السوفيتي (سابقاً) والولايات المتحدة

الامريكية هجوماً على اراضي الاخر. أما الحرب المحلية او الاقليمية فهي التي قد يتواجه فيها الطرفان دون التعرض لاراضي كل مهما. لقد كتب برودي Brodie بشأن الحرب المحدودة وضمنها ثلاث سمات خاصة بها هي:

١. درجة عالية من القيد الداخلي المقصود.

٢. تجنب قصف المدن بأسلحة نووية استراتيجية.

٣. حدوثها في وضع يمتاز بانعدام الاستقرار (١١).

ويميز الخبراء السوفيت (سابقاً) بين الحروب الاقليمية والحروب المحدودة. فالحرب الاقليمية "هي صراع محدود بمقياس الاطار الجغرافي أو المكاني، ولكن قد تستخدم فيه كل أنواع الاسلحة. أما الحرب المحدودة فهي محدودة بمقياس المكان وكذلك بمقياس الاسلحة المستخدمة (١٢). وانطلاقاً من هذا الفهم يعتقد الاستراتيجيون السوفيت (سابقاً) بأنه لا يوجد مجال لاستخدام الاسلحة النووية في الحرب المحدودة بواسطة اتفاق ضمني بين اطراف هذه الحروب.

ولابد هنا من ذكر علاقة الحرب المحدودة بالاستراتيجية النووية، على الرغم من الاختلاف في فهم الاستراتيجية النووية. فمثلاً يرى كلاوزفيتز ان "الاستراتيجية هي استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب" (١٣). أما مولتكة فيقول ان الاستراتيجية هي "التطبيق العملي للوسائل الموضوعية تحت تصرف القائد لتحقيق الغرض المقصود" (١٤). ولكن الجنرال الفرنسي فوش يؤكد ان الاستراتيجية "فن حوار الارادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها" (١٥). أما الاستراتيجي البريطاني ليدل هارت فيرى الاستراتيجية بأنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف

السياسة" (١٦). أما الامريكيون فقد اعطوا للاستراتيجية تعريفاً خاصاً بأنها "فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق اهداف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها" (١٧). أما الفكر العسكري السوفيتي (سابقاً) فقد عرف الاستراتيجية بأنها "مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح" (١٨).

أما عن صلة الحرب المحدودة بالاستراتيجية النووية، فيمكن القول بأنها الحرب التي وان كانت القوى العظمى الاطراف فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، تمتلك طاقات لا نهائية من القدرة على التدمير الاشمل إلا انها تقبل طوعاً عدم استخدام الاسلحة النووية والاستعاضة عنها بالاسلحة التقليدية، وخير مثال على ذلك حرب فيتنام.

إن مفكري الحرب المحدودة يقدمون حججاً لإسناد دعوتهم، ومن ضمن هذه الحجج التفوق السوفيتي (سابقاً) في مجال القوة التقليدية وخلق فجوة لا يمكن ردمها إلا عن طريق الحرب المحدودة. كذلك يشيرون الى ان تكلفة الاسلحة النووية هي اقل من النفقات المخصصة للقوات التقليدية. وفي الاخير ان قدرة الحرب النووية المحدودة سوف تعزز القدرة الاستراتيجية الامريكية بشكلها العام. ولكن يبدو ان هذه الآراء غير صحيحة وغير مقنعة، حيث لا يمكن مثلاً القبول بأن الاتحاد السوفيتي (سابقاً) سوف يردع بحرب نووية محدودة، وهذا أمر يصعب الأخذ من دون تحفظ. ولهذا يقول الجنرال أندرية بوفر "إن الاسلحة النووية التعبوية بثت الحياة من جديد في الاستراتيجية التقليدية، إذ أن الحروب القادمة ستكون بالاسلحة التقليدية والتهديد بالاسلحة النووية التعبوية" (١٩).

من خلال طرحنا لنظرية الحرب المحدودة نرى أن هذه الحرب تحمل في طياتها أداة التصعيد وبالتالي يمكن القول أنها الوسيلة لإطالة عمر الصراع وأمدته وتنشيط همم الخصم وردعه عن القيام بعمليات عسكرية لا تعرف الحدود.

وبعبارة أدق إن العامل النفسي يؤدي دوراً هاماً في هذا المجال. إن الحرب المحدودة هي نوع من أنواع "الحوار الساخن الذي يتخلل فترة المفاوضات، وهذا يعني مزج القتال بالحوار" (٢٠). وهو ما يعبر عنه بالآتي "Talk Talk Fight Fight".

مصادر الفصل الثالث عشر

١. د. اسماعيل صبري ، نظريات السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٩.
٢. المرجع السابق نفسه ، ص ٣١٩ .
٣. المرجع السابق نفسه ، ص ٣٢٣-٣٢٤ .
٤. دانيال كولار، العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٩ .
٥. د. اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦.
٦. أندريه، الردع والاستراتيجية، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٠ ص ٣١.
٧. د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤ .
٨. للمزيد من التفاصيل، أنظر كتاب جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦-٢٤٧.

٩. جيمس دورتي-روبرت بالاستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٤٧-٢٤٦ .
- في ١٦/٩/١٩٤٥ تفجر أول قنبلة ذرية تجريبية امريكية في الامغوردو وفي ٦ وفي ٩/٨/١٩٤٥ يتم قصف مدينتي هيروشيما (١٥) كيلو طن و ناكازاكي (٢٠) كيلو طن بالقنابل الذرية .
- وفي ١٤/٧/١٩٤٩ أول قنبلة ذرية سوفيتية في سيبيريا .
- وفي ١٣/١/١٩٥٢ بريطانيا العظمى تدخل بدورها في النادي النووي .
- وفي ٣١/١/١٩٥٢ تفجير اول قنبلة هيدروجينية أمريكية .
- وفي ١٢/٨/١٩٥٣ تفجير اول قنبلة هيدروجينية سوفيتية .
- وفي ١٥/٨/١٩٥٧ تفجير اول قنبلة هيدروجينية في بريطانيا .
- وفي ١٣/٢/١٩٦٠ فرنسا تفجر اول قنبلة ذرية في ريجان وفي الشهر السابع من عام ١٩٦٨ اول قنبلة هيدروجينية .
- وفي ١٦/تشرين الاول/١٩٦٤ الصين الشعبية تدخل النادي النووي .
- وفي ١٧/٥/١٩٦٧ اول قنبلة هيدروجينية صينية .
- وفي ١٨/ايار/١٩٧٤ تدخل الهند في النادي النووي .
- *جون فوستر دالاس - وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية انذاك .
١٠. تريباتي , والاقتباس من كتاب د.اسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٣٢ .
١١. بيرنارد برودي , الاستراتيجية البحرية , مترجم للعربية, ص ٣٩١ .
١٢. د.اسماعيل صبري , نظريات السياسة الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٣٣٣ .

١٣. فون كلاوزفيتز ، في الحرب ، دار الكتاب العربي ، دمشق بدون تاريخ ، الجزء الثالث ، ص ٢١٨ .
١٤. وزارة الحربية المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ ، الجزء الثاني ، ص ١٢٩
١٥. أكرم ديري ، آراء في الحرب ، دار اليقظة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧ .
١٦. ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، دار الطليعة ، لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٢٧٦ .
١٧. أكرم ديري والهيثم الايوبي ، نحو استراتيجية عربية موحدة ، دار اليقظة العربية ، بدون تاريخ ، ص ٢٧ .
١٨. سوكولوفسكي ، الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، عالم الكتب ترجمة خيرى حماد، بدون تاريخ ، ص ٤٦ .
١٩. أندريه بوفر، استراتيجية المستقبل ، دار القدس ، الاردن ، عمان ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٦ .
٢٠. هنري كيسنجر، ضرورة الاختيار ، والاقتباس من كتاب أمين هويدي ، كيسنجر وأدلة الصراع الدولي ، دار الطليعة،بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٦٣ .

الفصل الرابع عشر

العلاقات السياسية الدولية ونظريات حل الصراع الدولي

المبحث الاول : نظريات التفاوض والمساومة

المبحث الثاني : نظريات التنظيم الدولي

المبحث الثالث : نظريات التكامل الدولي

المبحث الرابع : نظرية الحكومة العالمية

المبحث الخامس : نظريات نزع السلاح

ليس هناك ثمة خلاف على ان الحرب النووية العامة ستكون كارثة فادحة يقاسي من فظائعها التدميرية الطرفان على السواء. ولهذا بذلت محاولات عديدة لتصميم بدائل استراتيجية. ومن هنا لم نعد في حاجة لكي نؤكد مرة أخرى وبقناعة تامة بأن "التصادم الذري بين الدولتين الاعظم اصبح في حكم المستحيل، ذلك ان القوة التدميرية التي أصبحت في حوزة الطرفين هي بمثابة صمام الامان الذي يحول دون استخدامها"(١). كما يقول هنري كسينجر(*) . وان هذا لا يعني ان المصالح أصبحت متطابقة تسير في خطوط متوازية إذ أن هذا مستحيل، فمصالح القوتين متضاربة متصادمة، ولكن الخطر الذري يحتم على الدولتين إيجاد وسائل تغني عن المواجهة. وهذه الوسائل والطرق متعددة تكمن في التفاوض والحوار والدبلوماسية وربط الاستراتيجية بالسياسة ومزج القتال بالحوار وبالتنظيم الدولي وبالحكومة العالمية وغيرها من الوسائل الاخرى. وهذه وغيرها من الوسائل تشكل برمتها نظريات حل الصراع الدولي.

المبحث الاول : نظريات التفاوض والمساومة

في العصر الذي زادت فيه القوة التدميرية للأسلحة الذرية والتقليدية هذه الزيادة الخطيرة، لا بد من اللجوء إلى نوع جديد من طرق الاقتراب لانهاء التوتر في العالم وللوصول الى نهاية تجنب البشرية من أهوال الحرب. والتفاوض هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى هذه النتيجة. والتفاوض بحد ذاته أداة رئيسة من ادوات تسوية الصراع الدولي.. والتفاوض "عملية يهدف أطرافها من ورائها الى التوصل لاتفاق

مشترك يمكنه ان ينظم سلوكهم المستقبلي حول بعض المسائل المختلف عليها والتي تعني مصالحهم المتبادلة" (٢). وهو "محاولة ترمي اطرافها من ورائها الى إيجاد قاعدة مقبولة يستند اليها التوزيع النسبي للمزايا والمنافع، وكذا للأعباء والمخاطر، سواء بين هؤلاء الاطراف المباشرين أنفسهم أو بينهم وبين غيرهم من الاطراف الخارجين" (٣). والتفاوض هو "أداة هامة وفعالة نحو تقييد استخدامات العنف في حل صراعات المصالح التي تثور بين الدول" (٤) عملية "عقلنة السلوك عند تحديد الهدف الاقصى لكل طرف" (٥). وإنطلاقاً من هذه التعريفات يمكننا الوصول الى نتيجة مفادها أن التفاوض هو عملية تساومية بين مجموعة من الاطراف الذين يتباينون في الكمية الموجودة عندهم من المواد والقدرات والطاقات وكذلك المصالح واختلافها، وهذا ناتج عن عملية حسابية للربح والخسارة.

إن النظرية التفاوضية تميز بين الحوار "Dialogue" والمفاوضة "Negotiation" فالحوار يسبق المفاوضات الرسمية ويؤدي دوراً إيجابياً في تسهيل مهمتها، وقد يتوقف الحوار أو ينتهي

دون الدخول الى المفاوضات. وتفترض النظرية التفاوضية بأن صورة التوزيع القائم لعلاقات القوة بين الاطراف، تشكل عاملاً مؤثراً في تعميق الميل لديها نحو التفاوض أو احباطه، كما تعتقد النظرية التفاوضية أنه في الحالات التي تتميز بوجود تعارض كامل في المصالح، كما أنه في الحالات التي تتداخل فيها مصالح اطراف تلك النزاعات الدولية، لا يكون ثمة مجال للمساومة المتبادلة والتي تشكل جوهر العملية التفاوضية. كما تفترض النظرية التفاوضية أن عنصر

الاتصال يشكل عصباً رئيساً وحيوياً من اعصاب عملية المساومة الدبلوماسية.

إن النظرية التفاوضية تميز بين صورتين رئيسيتين من صور المساومات التفاوضية وهما: (٦)

١- المساومات التصالحية "Accomodative Bargaining"

وهي المساومات التي يشيع استخدامها أساساً في مواقف النزاع الدولي العادي وحالاته، وتستند في أساسها الى قاعدة الأخذ والعطاء بين مجموعة من الاطراف الواعين بالمزايا المشتركة التي يحققونها من وراء اتفاقهم. ويركز هذا النوع من المساومات على المصالح المشتركة وليس المتنازع عليها.

٢- المساومات القسرية "Coercive Bargaining"

وهي المساومات التي تجري في مناخ من التهديد والارهاب والتخويف (Intimidation) وعروض القوة ، والميل الى الابتزاز الذي تحاول ان تمارسه اطراف قوية على اطراف ضعيفة لجعلها تخضع لما يُراد إملأؤه عليها من شروط مجحفة بحقوقها ومصالحها.

إن المساومات القسرية هي الاكثر شيوعاً في ظروف الازمات الدولية، وفيها يجري التركيز على المصالح المتعارضة والسعي الى تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر. ومع هذا فإننا لا نستبعد أن تتحول المساومات القسرية في مرحلة لاحقة الى مساومات تصالحية.

وعلى العموم ان المفاوضات الدبلوماسية بشكلها العام تعتمد على إدارتها الشاقة والصعبة والمعقدة، إن ادارة المفاوضات تحتاج الى مهارة وعزيمة ويخطيء مَنْ يظن أن التشدد مع الطرف الآخر هو الطريق الاصبوب للحصول على افضل النتائج. كما يخطيء من يظن ان

التساهل مع الطرف الآخر هو الطريق الأمثل. إن الحل الأمثل لإدارة المفاوضات هو المرونة، والمرونة دائماً تعد فضيلة إذا صاحبته العزيمة. وبالمثل فإنه من الأخطاء الشائعة إيجاد علاقة وطيدة بين المفاوضات وبين المساومة على أساس أنه إذا رفض الطرفان ما هو معروض على طاولة المفاوضات فإنهما بالضرورة سيقبلان شيئاً وسطاً بين ما هو مرفوض أو شيئاً وسطاً بين نقطتي البداية لكلا الطرفين الأمر الذي يحتم وضع مطالب يبالغ فيها كثيراً قبل المفاوضات، ثم تبدأ التنازلات أثناءها، حيث لو زادت هذه التنازلات فإنها سوف تكون ضد المصلحة. إن مثل هذه النظرة تنقل المفاوضات من حقل الدبلوماسية إلى الحقل التجاري.. وهو ما يصل بالمتفاوضين إلى طريق مسدود. إن المفاوضات أمر حتمي وضروري وينبغي إدارتها دون صلف أو غرور. يقول محمد حسنين هيكل (٧)، إذا أردت أن تدخل المفاوضات فعليك أن تعرف الإجابة على الأسئلة الآتية التي تخص الطرف الآخر المفاوض.

- ما هي رؤيته الاستراتيجية والسياسية التي يملها عليه وضعه الجغرافي؟
- ما مدى تأييد الرأي العام الداخلي لسياسته؟
- ما هي علاقاته مع أطراف أخرى: صداقاته وتحالفاته أو عداواته؟ ما درجة تأثير ذلك عليه؟
- ما نوعية القيادة السياسية التي تحكم بلاده؟ ما قدرتها على تحقيق الأهداف التي قررت لها لنفسها أو أعلنتها لشعبها؟
- لماذا اختارت الدولة سياسة دون غيرها؟ هل لأن المسؤولين فيها وجدوا هذا المسلك أكثر أماناً من غيره بالنسبة لأشخاصهم؟ هل لأن

قاداتها يريدون إختيار رد فعل خصومهم؟ هل لأن رأياً عاماً في بلادهم يلح في إتجاه سياسة معينة؟ هل لأن زعماءها في مأزق ويريدون بأي ثمن خلق الانطباع أو الايهام بأنهم مازالوا قادرين على الحركة؟ وأخيراً لابد من القول، إذا عرفنا الإجابة الحقيقية عن هذه الاسئلة فإننا سنقف على أرض صلبة مع الطرف المفاوض.

المبحث الثاني : نظريات التنظيم الدولي

منذ القرن التاسع عشر، لم تعد الدول تحتكر العلاقات الدولية فقد نافسها في ذلك ظهور المنظمات الدولية ونموها. ومع أن الدولة تبقي الطرف المتميز في اللعبة، إلا انها ليست، بالتأكيد، الطرف الوحيد. والى جانب الاطراف الرئيسية لابد من اعطاء مكان للأطراف الثانوية. إذن، من هنا ظهرت وأخذت تتبلور نظريات التنظيم الدولي. وتحتل هذه النظريات موقعا بارزا في المعالجات كافة التي تحاول ان تبحث عن حلول جذرية ناجعة لمشكلة الصراع الدولي. وبصورة عامة تبنى هذه النظريات على المنطق الذي يتصور إمكانية حد الصراع الدولي من خلال اجراءات وتدابير التعاون الدولي المتبادل الذي تتفاوت في عمقه ومداه من التنظيم الدولي العالمي إلى التنظيم الدولي الاقليمي إلى التكامل الدولي، إلى الحكومة العالمية، إلخ. والتنظيم الدولي ببعديه العالمي والاقليمي

كانت فكرته تتصف في رأي البعض بسمات الواقعية والعملية في آن واحد، حيث أنه يقبل نظام تعدد الدول كحقيقة قائمة، وأن يرسى أساساً أقوى لدعم إمكانات التعاون الدولي المتبادل كمقدمة ضرورية ومنطقية نحو تحسين فرص السلام.

وتشكل ولادة عصبة الأمم، التي أدخل نظامها الاساسي في معاهدة فرساي عام ١٩١٩، تاريخاً فاصلاً في العلاقات السياسية الدولية، فقد جسدت العصبة بين ١٩١٩، و ١٩٣٩ كأول منظمة عالمية ذات صفة سياسية "نموذج السلام بواسطة الحق والأمن الجماعي" (٨). إن الجديد الذي أتى به ميثاق العصبة هو أن إنشاء هذه المنظمة كان يمثل المحاولة الدولية الاولى نحو تحقيق التكامل من بين كل الاتجاهات والنظريات المتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدول، كل ذلك في إطار تنظيم دولي واحد يضم في عضويته جميع دول العالم.

لقد نص ميثاق العصبة على إقامة ثلاثة أجهزة دائمة تابعة للمنظمة الدولية هي الجمعية والمجلس والسكرتاريا، بالاضافة الى جهازين آخرين شبه مستقلين أنشأ خارج إطار الميثاق وهما محكمة العدل الدولية الدائمة، ومنظمة العمل الدولية. ومن الضروري الإشارة إلى أن مجلس العصبة كان الجهاز الرئيسي المختص ببحث كل الجوانب المتعلقة والمتصلة بموضوع الأمن الجماعي وتسوية النزاعات الدولية من خلال الاضطلاع بدور الوسيط في توفيق الاطراف المتنازعة وحل الخلافات التي تنشأ بينها، وتقرير التدابير التي يتعين اتخاذها في مواجهة العدوان.

والحق يُقال إن العصبة كمنظمة دولية عالمية الاتجاه لم تستطع أن تبرز نجاحاً يذكر في ميدان حل الصراعات الدولية والاسباب عديدة كان قسم منها خارجاً عن إرادتها كمنظمة عالمية. لكننا يمكن أن نوجز الاسباب بالاتي: عدم انضمام جميع الدول الكبرى اليها، وحتى ولو انضم قسم منها فإنها لم تدم طويلاً في عضوية العصبة(*) وكذلك سيطرة

الطابع الاوربي عليها وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا(**) . كما أن ربط "عهد العصبة" باتفاقيات الصلح وهذا عمل غير صحيح، لأن العهد يمثل وثيقة قانونية دستورية، بينما معاهدات الصلح تمثل تسوية بين طرفين أحدهما منتصر والثاني خسر الحرب وبالتالي ستكون إتفاقيات الصلح معبرة عن إرادة الطرف المنتصر، وهذا يعني عدم تحقيق المساواة بين الدول. كما ان تردد العصبة في إتخاذ مواقف حازمة(***) , وإتباعها نظاماً مركزياً حصر جميع الاختصاصات بشخصها، وأخيراً إعتمادها مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات . كل هذه الاسباب المهمة وغيرها كانت عاملاً كبيراً في فشل العصبة، وقادت في النهاية إلى قيام الحرب العالمية وظهور منظمة دولية عالمية جديدة.

لقد جاءت الأمم المتحدة كبديل للعصبة. ولما كانت العصبة قد أخفقت في صياغة السلام والأمن والأمن الدوليين، فإن الدول الحليفة قد عارضت إعادة بعثها من جديد، ولكن المعارضة لم تمنعهم من الاستفادة من تجربتها في الاعداد لإنشاء البديل عنها. ولقد أكدت الامم المتحدة اهتمامها بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية عندما جعلته هدفها الاول الذي سعت الى تكريس كل الجهود والطاقات من أجل تحقيقه. وقد أنيطت بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية لحفظ السلم والأمن الدوليين. وبات من حقه بموجب الميثاق مناقشة وبحث أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى حدوث إحتكاك بين دولتين أو أكثر. إلا أن سوء إستخدام بعض الاعضاء الدائمين فيه أدى إلى "نقل جانب من اختصاصه في مضمار حفظ السلام إلى الجمعية العامة، وتم ذلك دون إدخال تعديل رسمي على الميثاق(٩) .

لقد تناول ميثاق الأمم المتحدة المبادئ في المادتين الأولى والثانية بالإضافة إلى الديباجة والتي أكدت جميعها مبدأ المساواة في السيادة وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وإمتناع الدول الأعضاء عن إستعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. ولتحقيق هذه المبادئ كان لابد من إحداث مجالس إضافية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصايا. والحقيقة تقال إن تنظيم جميع الاجهزة الرئيسية لمنظمة الامم المتحدة كانت أكثر دقة من فروع العصبة وبالرغم من كل ذلك الطابع الذي طُبعت به نشاطات منظمة الامم المتحدة هو الفشل النسبي وخاصة فيما يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين. وما إندلاع الحروب المحدودة إلا الدليل على ذلك. وإن سبب هذا الاخفاق يعود إلى الخلافات بين الدول الكبرى واستخدام حق الفيتو للدفاع عن مصالحها.

أما بالنسبة للتنظيم الدولي الاقليمي فإنه يركز على المنطق الذي يقول إن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة، لا يوفره ولا يضمنه سوى دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة. وبشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك.

وتحظى التنظيمات الدولية الاقليمية بدرجة عالية نسبياً من التأييد الشعبي لها وينبع هذا التأييد من حقيقة سيكولوجية مفادها أن الفرد أكثر تقبلاً لروابط المجتمع الاقليمي، لإتصاله جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى عرقياً في بعض الأحيان، بقرب أكثر منه بالنسبة للتنظيم الدولي العالمي.

ولقد أثار نمو الاقليمية وتوسعها جدلاً واسعاً بين دعاة والمدافعين عنها وبين دعاة العالمية. وتركز هذا الجدل حول أيهما يجب ان يحظى بالاولوية في تشجيع الدول. "التنظيم الدولي الاقليمي أم العالمي".
فهناك من يقول إن الاقليمية الدولية أقدر على الانجاز والتنفيذ من المنظمات العالمية. لأن قلة الدول فيها، ووجود عادات وتقاليد مشتركة وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية متقاربة بالتالي يهيئ امكانية اكبر للاتفاق بين الدول. كما أن الاجهزة الدولية الاقليمية تتوفر لها في أغلب الاحوال كفاءات تنظيمية وادارية وفنية تساعدها على أداء وظائفها بفاعلية وبشكل قد لا يُتاح للمنظمات الدولية العالمية الاتجاه.
وتعد المنظمات الاقليمية مظهراً جديداً لنشاط العلاقات السياسية الدولية ووسيلة للتقارب والتعاون بين الشعوب والدول المتجاورة جغرافياً والتي تجمعها مصالح مشتركة أو التي تربطها وحدة الأصل واللغة أو الدين. ولقد أصبح التكتل الاقليمي إحدى السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر وخاصة بعد بروز المؤسسات والاجهزة المعبرة عن المنظمات الاقليمية التي تهدف الى تحقيق الوحدة الاقليمية ومصالح اعضاء هذه المنظمات.
إن قيام هذه المنظمات يعد أمراً ضرورياً لا بد منه، حيث لا يمكن على الاطلاق إنكار دور الروابط الاقليمية الخاصة المتعلقة بالأصل أو اللغة أو الدين في تقوية العلاقات بين الدول ذات المصالح المشتركة وزيادة التضامن بين مجموعة الدول الاعضاء المشتركة في المنظمات الاقليمية.

المبحث الثالث: نظريات التكامل الدولي

على الرغم من حداثة تجارب التكامل في العالم كأحد أشكال التفاعلات الدولية، فإن دراسته تثير كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وامكانية تحقيقه وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الاقليمي. إن التكامل يختلف عن مجرد التعاون البسيط الذي يعنى بالاحتفاظ باستقلال الدول المشاركة ولا يؤدي بأي شكل من الاشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون. ولكي تحسن دراسة نظريات التكامل الدولي علينا ان نبدأ بتحليل وتحديد القوى السياسية التي تساهم في وصول المجتمعات السياسية إلى حالة التكامل. إن دراسة التكامل تواجه بشكل عام مشكلتين أساسيتين: "مشكلة تنبع من دراسة الخلافات بين الافراد ومستوى الولاء للمجتمع السياسي ومشكلة إنجاز الأسس الشكلية والموضوعية للإتفاق داخل النظام السياسي" (١٠).

يُعرف التكامل الدولي كما يذكر د. إسماعيل صبري مقلد بأنه "عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية، ويصبح هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والتوقعات والانشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في خلقه" (١١).

ويختلف التكامل الدولي عن التنظيم الدولي، حيث يعمل التنظيم على خلق وإيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول، في حين يضع التكامل الدولي مثل تلك المؤسسات فوق الدول القومية.

أما صور التكامل الدولي فهي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية. ففي التكامل الاقتصادي تقوم الاسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الاطراف في هذه العمليات التكاملية، عن طريق إستخدام أدوات ووسائل لتنفيذ هذه المشاريع، كتوحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق البضائع وإنسياب حركة العمل ورأس المال. وهناك فرضيات تساعد في قيام هذا النوع من التكامل وخاصة المنفعية منها على السواء لجميع الاطراف "إن مكافأة - الحصول على المنافع - أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل مهم لدفع النجاح إلى حده الاعلى، إذ أن توزيع المنافع يساهم في إتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الاطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الاتحاد لأية أزمات"(١٢).

أما التكامل الاجتماعي فهو يعني نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وفيه يجري تنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي. وفي هذه الصورة من التكامل تبرز قوى التوحيد المرتبطة بالهوية الاجتماعية والتي تتمثل في "الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع، ويمكن إستغلالها للتوحيد، وتخضع هذه القوة التوحيدية للنخبة داخل المجتمع وإن النخبة من داخل النظام هي التي تكون المدافع الرئيسي عن التوحيد لا النخبة الخارجية"(١٣).

أما بالنسبة للتكامل السياسي فأن نجاحه يتطلب توافر عاملين رئيسيين "أولهما توافق القيم الاساسية وما تشتمل عليه من التعددية

والدستورية والبرلمانية، والآخـر التجاوب المتبادل الذي يعني إدراك الذاتية المشتركة والشعور بالاهتمام المشترك" (١٤).

إن التكامل السياسي يقترن بالاستعداد للتخلي عن الاستقلال التقليدي للدولة ونقل بعض صلاحياتها واختصاصاتها إلى هيئة بين الحكومات لتتولى توحيد السياسات والتوفيق بين الخلافات والحد تدريجياً من فكرة السيادة، إلى أن تتحول هذه الهيئة إلى سلطة عليا تمارس صنع السياسات واتخاذ القرارات في الدول التي تدين لها بالتبعية وتكون هيئة فوق الدول.

أما التكامل الأمني فيعني إتفاق الدول الاطراف في الترتيبات الأمنية الجماعية - بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة - على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط، والتنفيذ والقيادة المشتركة.

ويحدد كارل دويتش عدة شروط لانموذج التكامل الأمني تكمن في "الانسجام المشترك في القيم الرئيسة ونمط حياة متميز وتوقع المنفعة المشتركة شريطة أن يكون ذلك قبل البدء في فرض أعباء التكامل أو التوحيد. وزيادة ملموسة في القدرات الادارية والسياسية على الاقل لبعض الوحدات المشاركة" (١٥). كما أن هناك عوامل أخرى تؤدي دوراً في بناء الانموذج الامني ومنها الاقتصادية وحلقات الاتصال الاجتماعي وكذلك زيادة إتساع قاعدة النخبة السياسية وأخيرا تعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الاطراف والافراد.

المبحث الرابع: نظرية الحكومة العالمية

يقول كلارك وسوهن إن الحكومة العالمية هي "نظام فعال من القانون الدولي الجبري الذي يقتصر تطبيقه على ذلك المجال فقط المتصل بمنع الحرب" (١٦). إنطلاقاً من هذا التعريف فإنه يصبح من الضروري الحد من الاختصاص القانوني وتقليص القدرة العسكرية للدول التي يجعلها خاضعة لرقابة عالمية فعالة في مجال منع الحرب، وهذه بالضبط تشكل العصب المركزي الذي يُبنى عليه مشروع الحكومة العالمية.

إن نظرية الحكومة العالمية تقوم على أساس مفاده وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من السلطة والقوة ما يمكنها من إدارة العلاقات الدولية في الاتجاه الذي يحول دون وقوع الحروب الدولية. وان هذا يتطلب إعطاء المؤسسات العالمية المركزية السلطة القانونية التي تستطيع عن طريقها سن القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق هذه الغاية وان تكون قادرة على وضعها موضع التطبيق.

كما ان نظرية الحكومة العالمية تتطلب الحد من سيادة الدول واختصاصاتها في موضوع استخدام القوة بنقل هذا الاختصاص القانوني الى أجهزة عالمية مسؤولة.

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة تكمن في كونها تعد تجاوزاً بعيداً لما تسمح به امكانيات الوضع الدولي القائم، فنزع سلاح الدول مقترن بإقامة سلطة دولية مركزية من خلالها يتم إخضاع الدول لقرارتها وتتنازل لها عن أهم اختصاصات السيادة الوطنية. إذ مثل هذا المطلب يتعذر توفيره في ظل إنقسام الدول إلى كتل وتحالفات متصارعة. كما أنه لايمكن مقارنة السلطة التي تمارسها حكومات الدول

على رعاياها بسلطة الحكومة العالمية على الدول. وأخيراً صعوبة تصور الكيفية التي ستتخذ بها هذه الحكومة العالمية قراراتها. كما أن مشروع الحكومة العالمية يتجاهل تماماً ديناميكية الصراع الدولي الذي تفرزه مختلف التناقضات الدولية.

أن اصحاب هذه النظرية اليوم التي تتمحور في إقامة حكومة عالمية تصطدم بأراء معارضة لها وذلك لاسباب يتصل بعضها ((بتعلق الشعوب بحكومات دولهم الديمقراطية من جهة، ولأن أي مشروع لاقامة حكومة عالمية، كما يدعو البعض، قد يبدو قضية هيمنة عالمية يبسطها آخرون من جهة ثانية)) (١٧).

لقد ظهر في التسعينات مصطلح جديد "الحاكمة العالمية" وهو مصطلح اصبح متداولاً منذ التسعينات، لكنه يختلف عن "الحكومة العالمية" من ناحيتين ((اولاً، انه يشير الى تواشج مؤسسات متميزة بدلا من حكومة عالمية متقاربة في عناصرها. ثانياً، انه يشير، الى نظام الدول والمنظمات بين الحكومية ينبغي أن يقابله نظام يضم منظمات غير دولية- غير حكومية وهيئات عامة وحركات اجتماعية والصحافة وما اصبح يصطلح على تسميته بمفردات فضفاضة وان كانت غير دقيقة، "المجتمع المدني العالمي") (١٨).

المبحث الخامس : نظريات نزع السلاح

لقد شهد العالم عام ١٩٨٣ ظاهرة فريدة من نوعها، حيث تظاهر أكثر من مليون شخص في الشوارع الاوربية مطالبين بنزع السلاح، وبصورة اكثر دقة يطالبون باتفاق الامريكيين مع السوفييت في مفاوضات جنيف على ازالة جميع الصواريخ النووية من كل قارة أوربا

شرقاً وغرباً. وفي الحقيقة ان مظاهرات السلام المعادية للتسلح النووي المدمر وغيرها من الظواهر العديدة والمماثلة الغرض تعكس ما تثيره مسألة التسلح من رعب نفسي وتهيج لدى الرأي العام في جميع الدول، وبشكل خاص الخوف من المحرقة النووية.

ليس مشكلة نزع السلاح قضية خاصة فقط بالدول المتقدمة، بل إنها تمثل هاجساً مقلقاً للإنسانية كلها باعتبارها إحدى مصادر الاضطرابات التي يعرفها النظام الدولي والتي تهدد بقاءه باستمرار، ويزداد الاهتمام بهذه المسألة بسبب "الامكانيات الهائلة التي تسخر للتسلح، في الوقت الذي يعيش فيه عدد كبير من البشر مأساة المجاعة التي أصبحت تهدد دولاً بأكملها بالانقراض" (١٩).

ولقد وعى العالم أجمع، ومنذ عدة سنوات، التسابق "الجهنمي" أو "المجنون" على التسلح، بالتالي ضرورة نزع السلاح وهذا صحيح جداً لدرجة ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تكرر في كل سنة نداءها للدول اطلقتها في قرارها ١٣١٨ عام ١٩٥٩. وإنطلاقاً من هذا الفهم تعد الجمعية "مشكلة نزع السلاح كأهم مشكلة يجب أن يواجهها العالم".

وهنا لابد من الاشارة الى بعض المفاهيم العامة لنزع السلاح قبل الدخول في نظرياته. فماذا يعني نزع السلاح؟ يقول اسماعيل صبري مقلد "الخفض الجزئي أو التخلص التام من الادوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المادي في العلاقات الدولية" (٢٠). ويراه آخرون مثل دانيال كولار بأنه "الامر الذي تقوم فيه الدول بإلغاء فعاليتها المادية واستعداداتها العسكرية كي لا تحتفظ، تحت إمرتها، إلا بالقوى الضرورية لتثبيت الأمن العام" (٢١).

وإنطلاقاً من هذه التعريفات يمكننا القول بأن نزع السلاح يختلف عن الرقابة على التسلح والتي تعني أي مظهر من مظاهر التعاون والمشاركة الدولية حول الحد من سباق التسلح وتقليل احتمالات الحرب او على الاقل تحديد نطاقها وتقليل درجة العنف فيها بقدر الامكان.

وفي الحقيقة هناك جملة من الدوافع والاسباب التي تدعو الدول الى نزع السلاح ومنها، الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية والسلبية الناتجة عن سباق التسلح. كما أن فترة انتهاء الحرب الباردة وتحسن العلاقات بين الشرق والغرب وخلق جو مناسب لنزع السلاح. وكذلك دور الرأي العام العالمي الذي شكل قوة ضغط كبيرة على سياسات الدول. وأخيراً لا بد من تسجيل حقيقة بارزة المعالم تتمثل في دور العلماء والمفكرين في توعية الرأي العام وحتى الحكومات حول مخاطر سباق التسلح وضرورة نزع السلاح(٢٢).

كما أن هناك جملة من العوائق التي تؤثر سلباً في عملية نزع السلاح تتلخص في تأثير القومية واعتبارات السيادة الوطنية على سلوك الدول واتجاهاتها من المشكلة، كذلك صعوبة الاتفاق على معدلات مقبولة للنزع او التخفيض. ويؤدي عامل أزمة الثقة او الشك المتبادل بين الدول هو الآخر دوراً سلبياً. كما ان هناك اعتقاداً عاماً بأن استمرار الصراع الايديولوجي في المجتمع الدولي يؤثر بالسلب في امكانية حل هذه المشكلة المعقدة. كما أن مشاكل الأمن القومي هي الاخرى تعد عاملاً معرقلاً لحل هذه المشكلة. إضافة الى بعض المشاكل الفنية الاخرى التي تؤدي دوراً سلبياً في حل هذه المشكلة.

وبعد ان تعرفنا على ماهية نزع السلاح كمشكلة، وماهية دوافعه، وماهية معوقاته، بقي علينا ان نعرف ماهية هذه النظريات التي هي

بالأساس موضوع بحثنا ؟ هناك عدة نظريات رئيسة لنزع السلاح، ولكل واحدة من هذه النظريات مفهوما الخاص من مشكلة نزع السلاح. وان ابرز هذه النظريات هي كالاتي(٢٣).

١ - نظرية النزع المنفرد للسلاح Theory of Unilateral Disarmement

إن اصحاب هذه النظرية يدعون الغرب الى نزع سلاحه حتى ولو لم يتجاوب الشرق، وبهذه الطريقة يمكن تفادي الاخطار الرهيبة التي ينطوي عليها سباق التسلح بين الكتلتين. إلى جانب هذا يجب على الغرب ان يفتح حدوده للتفتيش غير المقيد امام الشرق. في الحقيقة ان اصحاب هذه النظرية يشكون في امكانية النزع المتبادل للسلاح في وقت واحد ولذلك يطرحون النزع المنفرد وبدون قيد أو شرط، لذلك يصرون على المبادأة الفورية بنزع السلاح على اساس منفرد، على أمل ان يستجيب الطرف الثاني باجراء مماثل.

٢- نظرية التوازن Theory of Balanced Disarmement

وتقوم هذه النظرية على فرضية تقول بأن الحروب يمكن تجنبها إذا تسنى تحقيق مستوى متعادل من التسليح على الجانبين. إن وضعا كهذا يمكن التوصل اليه عن طريق ايجاد الترتيبات المناسبة التي تساعد على وضع مبدأ التعادل موضع التنفيذ في ظل رقابة عملية فعالة تحول دون انتهاك الاطراف التي تشملها هذه الترتيبات لهذه القاعدة الاساسية التي تتحكم في سلوكها إزاء مشكلة التسليح.

إن نظرية التوازن تعتمد في أساسها على فكرة التوازن والاستقرار. ومن مزايا هذا التوازن أنه يساعد في تبديد مخاوف كل طرف من النيات العدوانية. أو الخطط الهجومية للطرف الآخر. كما ان التوازن والتكافؤ يعدان عاملين حيويين في تقليل احتمالات الحرب، وذلك لأنه من المستبعد ان يقوم طرف بإثارة الحرب وهو يعلم بأنه لا يمتلك ميزة التفوق على الطرف الآخر.

٣- نظرية الحظر المحدود Theory of Limited Prevention

أن هذه النظرية لا تعتقد بوجود إمكانية تجنب الحرب والقضاء عليها. وان أقصى ما يمكن التوصل إليه بهذا الصدد حسب ما تدعيه هذه النظرية هو العمل على عدم تحول الحرب المحدودة Limited War الى حرب دمار شاملة حتى وان استخدمت فيها الاسلحة النووية. وانطلاقاً من هذه الافكار دعت النظرية الجانبين الشرقي والغربي بالتوقف عن تطوير اسلحتهم النووية أبعد مما وصلت اليه. وان يمتنع الطرفان عن انتاج اسلحة الدمار الشامل الاخرى كافة وفي مقدمتها اسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية. وتدعو في الوقت نفسه الى الحذر والتريث في تفسير التحركات العسكرية لأحد الطرفين على انها استعداد للهجوم.

وقد دعت النظرية كلاً من الشرق والغرب وطالبتهم ببذل أقصى جهودهما لمكافحة الانتشار النووي وتقييده. ومن هنا يمكننا القول بأن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عام ١٩٦٨ يعد خطوة مهمة على هذا الطريق. إن هذا يعني انتصاراً للاتجاه الذي تتبناه نظرية الحرب المحدودة.

٤ - النظرية التدريجية Theory of Gradual Disarmament

وتتعارض هذه النظرية مع نظرية النزاع المنفرد ولا ترى ضرورة في نزع الغرب لسلاحه - وإنما تدعو ان يتفاوض الغرب حول خفض السلاح دون أن يلجأ مقدماً الى تدمير قوته العسكرية في مواجهة خصومه وفتح الطريق امامهم للتوسع والسيطرة.

إن عملية تخفيض التسليح كما تؤكدنا النظرية التدريجية تنطلق من ان عملية نزع السلاح تمر عبر مرحلتين: نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي. وكل مرحلة من هذه المراحل تشتمل على عدد من الخطوات والاجراءات مثل إغلاق القواعد العسكرية وتخفيض حجم الجيوش، وتدمير بعض الاسلحة وان كان ذلك يجري على فترات طويلة من الزمن. ومن خلال هذا الطرح يفهم ان الاقدام على تنفيذ مرحلة يجب ان يكون مرتبباً بمدى النجاح الذي تحقق في المرحلة السابقة عليها.

وبالرغم من كل هذه الجهود الفكرية التي تحاول بشكل أو بآخر أن تقدم حلاً ناجحة لحل مشكلة نزع السلاح، إلا ان العمل الملموس ظل متعثراً لأن كثيراً من الدول تدعي قولاً حل مشكلة نزع السلاح. أما في الجانب العملي، فإن هناك دولاً لا زالت ترفض حل هذه المعضلة. وهنا لا يمكن ان ننسى دور التنظيم الدولي في مساهماته لحل مشكلة نزع السلاح، وابتداءً من العصبة التي حاولت بدون جدوى، في عام ١٩٣٣، ودفع مؤتمر نزع السلاح التي كانت قد دعت إليه في جنيف الى نتائج ملموسة. ومنذ عام ١٩٤٥ اهتمت الأمم المتحدة بهذه المشكلة المعقدة التي ثارت وتثير مصاعب عديدة. سياسية سيكولوجية، إقتصادية، تقنية واخلاقية، ولقد بات واضحاً في سياق الحرب الباردة أن

المفاوضات حول "نزع السلاح العام والكامل" لا يمكن ان تؤدي إلا إلى طريق مسدود نهائياً، وهنا لابد من التذكير بفشل مؤتمر الاربعة في جنيف، ١٩٥٥، ثم أعيد تحريك الوضع من جديد في ايلول ١٩٦١، حين عمد الاثنان الكبار لنشر ما سمي "اعلان مبادئ مهمة" (اعلان ماك كلوي - زورين) والذي أكد استمرار بذل الجهود بدون انقطاع على مستوى نزع السلاح.

وعلى الرغم من السياسة الجديدة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي (سابقاً) تمثلت في بناء علاقات دولية إنسانية جديدة تقوم على اساس نبذ الحرب والقوة، ومع هذا ظل الغرب متعنتاً في حل هذه المشكلة "إننا نلمس في سياسة الغرب الحديثة عجزاً في المسؤولية والتفكير الجديد. واذا لم يتم التوقف والانتقال الى نزع السلاح الفعلي فمن الممكن ان نقع كلنا في القطار الجهني الذي يؤدي، دون وقفة الى الكارثة" (٢٤).

إن العلاقات الدولية المعاصرة تتطلب من الجميع الانطلاق في سياسة دولية، تأخذ بعين الاعتبار المصالح الدولية للجميع، حتى البلدان الصغيرة وأن الأوان أن ندرك ان الدول الكبرى لم تستطع تفصيل العالم حسبما ترتأي، حتى في ظل الهيمنة، فهناك الاصوات الكثيرة المعارضة في دول الجنوب التي لم ترتض الحلول حسب وجهة النظر الامريكية.

مصادر الفصل الرابع عشر

هنري كيسنجر, ضرورة الاختيار , مرجع سبق ذكره , ص ١٦٢ .
* هنري كيسنجر - يهودي الماني واسمه (هاينز) , ثم اصبح مواطنا امريكيا بعد هجرته من المانيا, ثم مالبت ان قفز الى البيت الابيض ليصبح مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي , ثم وزيرا للخارجية .

١ . د.اسماعيل صبري , نظريات السياسة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٤٠ .

٢ . المرجع السابق نفسه , ص ٣٤٠ .

٣ . المرجع السابق نفسه , ص ٣٤٠ .

٤ . جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٥٤ .

٥ . د.اسماعيل صبري , النظريات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره , ص ٣٤٧ .

٦ . محمد حسنين هيكل , (عالم بغير كيسنجر) والاقتباس من امين هويدي , كيسنجر والصراع الدولي , مرجع سبق ذكره , ص ١٦٩ .

٧ . دانيال كولار , العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٥٥ .

لم تنضم الولايات المتحدة الامريكية الى العصبة بالرغم من الدور الرئيسي في تأسيسها . كما اتخذت عقوبة الطرد ضد الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٩ والذي انضم اليها في عام ١٩٣٤ . كما انسحبت المانيا من العصبة بعد تولي الفاشية السلطة .

** أن سيطرة الطابع الاوربي تجلى في فروعها الرئيسية الثلاثة وخاصة في المجلس والامانة, حيث هيمنت كل من الدول الاوربية على الاجهزة الرئيسية وخاصة بريطانيا وفرنسا.

*** لقد ترددت العصبية في الوقوف بوجه العدوان الايطالي على الحبشة , وفي رد العدوان الياباني على الصين , وكذلك في الدفاع عن النمسا وتشيكوسلوفاكيا الخ ...

٨. د. اسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٧٥ .

٩. جيمس دورتي- روبرت بالاستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٦٩ .

١٠. د. اسماعيل صبري مقلد , نظريات السياسة الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٨٠ .

١١. جيمس دورتي- روبرت بالاستغراف, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. مرجع سبق ذكره, ص ٢٧٩ .

١٢. المرجع السابق نفسه , ص ٢٨٣ .

١٣. د. احمد عباس , العلاقات الدولية, اصولها وقضاياها المعاصرة, مرجع سبق ذكره, ص ٢٧١ .

١٤. جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف , النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٢٧٦ .

١٥. د. اسماعيل صبري مقلد , العلاقات السياسية الدولية , مرجع سبق ذكره , ص ٣٩١ .

١٦. فريد هاليداي, ساعتان هزتا العالم, ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١
الاسباب والنتائج, دار الساقى, بيروت ٢٠٠٢, ص ١١٩ .

١٧. نفس المصدر, ص ١٣٣.
١٨. الحسان بوقنطار, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ١٨٣.
١٩. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٥٩٥.
٢٠. دانيال كولار, العلاقات الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ١٠٤.
٢١. للمزيد من التفاصيل, أنظر كتاب د. منصور ميلاد يونس, مقدمة لدراسة العلاقات الدولية, ص ٢٢٤, ٢٢٣, ٢٢٥.
٢٢. للمزيد من التفاصيل أنظر كتاب د. اسماعيل صبري مقلد, نظريات السياسة الدولية, ص ٦٠٩ حتى ٦١٣.
٢٣. غورباتشوف م.س., البيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع, مرجع سبق ذكره, ص ٢٥٩.

الفصل الخامس عشر

الاستعمار Colonialism

(النظريات السياسية في الظاهرة الاستعمارية)

المبحث الاول: التعريف بالاستعمار

المبحث الثاني: وسائل السيطرة الاستعمارية

المبحث الثالث: النظرية الرأسمالية - الليبرالية في تفسير الظاهرة
الاستعمارية "هوبسون"

المبحث الرابع: النظرية الاشتراكية في تفسير الظاهرة الاستعمارية
نظرية "لينين"

يعد موضوع الاستعمار colonialism من بين احدى الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص في دراسة العلاقات السياسية الدولية، ويعود سبب ذلك الى عدة عوامل. ومن أهم هذه العوامل هو ان الاستعمار يعد مظهراً عدوانياً متطرفاً من مظاهر استخدام القوة القومية، وبالتالي فإن فهمنا وإدراكنا لجذور الظاهرة الاستعمارية ودوافعها يزيد من مقدرتنا على استيعاب مختلف المؤثرات التي تحيط بموضوع القوة القومية للدول.

إن الرغبة في التسلط الاستعماري تقوم على إنضواء طائفة من الشعوب والامم تحت حكم الدول الغالية ووضعها تحت إحتلال هذه الدول ونفوذها، ويستمد المذهب الاستعماري قيمه والتي تنافي مبادئ العدالة الطبيعية من الرغبة التوسعية والسيطرة الاقتصادية والثقافية. وان الدول الكبرى كانت قد تأثرت بهذه الفلسفة وبما تحمله من مثل طاغية عنيفة، واستطاعت تكوين إمبراطوريات استعمارية، على نحو حققته بريطانيا او فرنسا، تقوم على إنضواء طائفة كبيرة من الشعوب والامم الآسيوية والافريقية تحت حكمها. ومن هنا يمكننا ان نستنتج ان تكوين هذه الامبراطوريات الاستعمارية لم يكن وليد الصدفة بل هو أمر قد اقتضى عدة قرون ومر بأدوار وعمليات تاريخية عديدة. وكانت الدول الاستعمارية تستمد تبريراتها من الايديولوجية الاستعمارية، أما في عصرنا الحاضر فلم يعد أحد يتجاسر للدفاع علناً عن الاستعمار، خاصة بعد أن تمت إدانته كنظام من قبل الامم المتحدة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ وأصبح التحرر من الاستعمار مبدأ دولياً إذا لم يكن إلزاماً قانونياً.

المبحث الاول: التعريف بالاستعمار

فما هو إذن الاستعمار ؟ يقول جورج ليسكا George Liska "نظام التفوق، التسلط، السيطرة"(١). كما يقول :أعني بالسيطرة تلك الدولة التي تتجاوز الدول الأخرى بحجمها، ومداهها، ورقعتها، ورسالتها في العالم. فدولة من هذا النوع تصف بسعة مصالحها وتعهداتها، وكبر شعورها بأنها ممهورة برسالة كونية"(٢). ومن هنا يمكننا القول بأن النظام الاستعماري وخاصة في المرحلة الامبريالية، هو ذلك النظام الذي تتحدد فيه العلاقات الدولية، تسلسلياً بالسياسة التي تقودها قوة عالمية مهيمنة تجاه الدول الخاضعة لها.

ويقول مورجانثو إن الاستعمار لا يخرج في حقيقته عن كونه أحد "مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها، وغالباً ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستغلال الاقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية، وتسخير إمكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة صاحبة النفوذ الاستعماري"(٣).

وهنا لابد من الإشارة الى أن تحقيق الاهداف الامبريالية لا يمكن ان يكون بدون القوة، وهذا يعني ان الاستعمار والقوة يمثلان بعدين متلازمين في عملية واحدة، فالقوة هي أساس الاستعمار، والاستعمار هو الأداة للحصول على المزيد من امكانيات القوة. بيد أنه لا يمكن النظر إلى أي سياسة ترمي الى زيادة قوة الدولة تكون بالضرورة تعبيراً عن نزعة امبريالية، وذلك لأن الامبريالية تسعى لهدم الوضع القائم في إطار معادلات جديدة. وبالتالي "ليس كل صراع بين القوى هو من

أجل الاستعمار، ولكن كل استعمار هو صراع من أجل القوة بيد أنه يبقى في النهاية أن كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به إن لم يكونا في الحقيقة جانبيين للشيء نفسه" (٤). إن دوافع الظاهرة الاستعمارية تتمحور في الجوانب الاقتصادية التي تعني تزايد معدلات الكثافة السكانية في الدول الأوروبية ما جعل من الهجرة الى الخارج والتوطن في المستعمرات، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني. كما ان تزايد معدلات الانتاج الصناعي ونتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف في حجم رؤوس الاموال، أدى الى ظهور مشكلة خاصة بكيفية توفير الاسواق الخارجية القادرة على استيعاب فائض الانتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الانتاج في حدوث كساد أو إنكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة. كما أن رؤوس الاموال الاحتكارية التي قامت بدور رئيسي في تمويل عمليات الانتاج الرأسمالي، كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من امكانات النمو والتوسع في نشاط هذه المؤسسات والشركات المالية.

وأخيراً لا بد من القول إن التوسع الصناعي والانتاجي أظهر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يركز عليها ذلك التوسع.

أما بالنسبة للدوافع الاستراتيجية للإستعمار فكانت تتجسد في السيطرة على المستعمرات لتأمين حاجات الدولة المستعمرة من المواد الخام ذات الاهمية الاستراتيجية بالنسبة لمجهودها العسكري كالبترول مثلاً. كما أن بعض هذه المستعمرات كانت تعد حلقات استراتيجية في طرق المواصلات العالمية.

أما الدوافع المتعلقة بالنفوذ القومي فإنها تعتمد في الأساس على ان نمو الحركات القومية في اوربا جعل بعض الدول تركز على فكرة المجد القومي، وعلى ضرورة تأكيد ذاتها في المجتمع الدولي، وكان التوسع الاستعماري هو وسيلتها الى مد آفاق سيطرتها السياسية وصولاً الى هذه المكانة الدولية المتميزة.

ومن خلال دراسة جميع الدوافع يظهر ان دافع النفوذ القومي لا يمكن فصله عن الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية وذلك "لأن دعم القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدولة هي في الوقت نفسه والدرجة نفسها دعم لنفوذها القومي" (٥).

والآن وبعد أن تعرفنا على الظاهرة الاستعمارية ودوافعها بقي علينا أن نعرف وبشكل جيد الوسائل التي استخدمت في الماضي لتحقيق السيطرة الاستعمارية.

المبحث الثاني : وسائل السيطرة الاستعمارية

ولقد كانت أكثر الوسائل شيوعاً على الاطلاق، هي الوسيلة العسكرية، حيث استخدم الغزو العسكري لتوسيع ممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها ونفوذها وقوتها على حساب غيرها من الدول والمناطق.

أما الوسيلة الثانية فهي الاقتصادية التي ربما لا تؤدي إلى توسيع إطار السيطرة الامبريالية بالدرجة نفسها التي تحدث مع استخدام الوسائل العسكرية، إلا أن ، هذا لا يعني أن فاعليتها محدودة أو ضعيفة، لأنه في حالات معينة قد تمتلك أبعد النتائج وأعمق التأثيرات. ولربما نلاحظ وبشكل واسع ما يحدث في العالم المعاصر وما يطلق عليه

Dollar imperialism استعمار الدولار الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك دبلوماسية البترول Oil Diplomacy . إن ميزة هذه الوسيلة هي محاولاتها في ان تبذل علاقات القوى بين اطرافها ليس من خلال الغزو الاقليمي أو الاحتلال العسكري وإنما عن طريق السيطرة الاقتصادية أساساً.

أما بالنسبة للوسيلة الثقافية فهي أذكى وأخبث الوسائل المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية وذلك للطبيعة الخاصة التي تنفرد بها عن غيرها. إن هدف هذه الوسيلة لا يكمن في السيطرة على الاقليم عسكرياً أو اقتصادياً ، وإنما تتجسد في "غزو العقول والسيطرة عليها وإتخاذها منطلقاً نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين من يستخدمها لحسابه ومن تستخدم ضده"(٦).

إن اكثر الدول الاوربية التي استخدمت الوسيلة الثقافية في دعم سيطرتها الامبريالية في الماضي. فرنسا والتي اطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها "رسالة التمدين".

إن كل ما قدمناه حتى الآن في دراستنا عن الاستعمار، يتعلق بما كان يسمى بالاستعمار القديم أو الاستعمار الكلاسيكي، الذي انتهجته الدول الاوربية تجاه العالم الآخر. فمن المفارقة ان يستطيع مليونان ومائتا ألف ميل مربع هي كل مساحة غرب اوربا أن تنشر نفوذها وظلها وأن تفرض استعمارها على اكثر من سبعة وخمسين مليون ميل مربع هي مساحة العالم المعمور وغير المعمور، وذلك في أقل من خمسمائة عام. ولا تقل غرابة عن ذلك جزئيات الصورة، فغداة الحرب العالمية الثانية كانت (بريطانيا تملك قدر مساحتها "١٤٢" مرة، وفرنسا "٢٢" مرة. وهولندا نحو "٥٧" مرة وبلجيكا "٥٠" مرة، وإيطاليا "١٩" مرة(٧) .

هكذا كان الاستعمار الاوربي القديم يغطي حوالي "٣٥%" من مساحة العالم، وكانت اوربا ترى فيه دواء لكل أمراض الحرب وجراحها. وكانت تخطط للبقاء في مستعمراتها قروناً عديدة ، وما كان يدور بخلدتها أنها النهاية. فالمفارقة الاخرى أشد إثارة مما سبق "إن ما بناه الاستعمار في خمسة قرون هدمه التحرير في عقدين إثنين. فبين ١٩٤٥-١٩٦٥ هوت رقعة الاستعمار في "٣٥%" من مساحة العالم الى "٤%" أي ان معدل سرعة المد التحريي يعادل عشرات اضعاف معدل الزحف الاستعماري"(٨). لقد جاء التحرر موجة واحدة طاغية كاسحة، وإذا كان البعض قد سماه "رياح التغيير" فالأجدر ان نقول إعصاراً أو براكين. إن الاستعمار الذي ولد ولادة غير طبيعية وغير شرعية يموت الآن ميتة طبيعية.. غير أنه يقابل هذا التيار العام العالمي إتجاه محلي عكسي يمثل إنتكاسة إلى الوراء. ففي الوقت الذي كان الاستعمار ينحسر فيه ويتصدع عالمياً، كان هناك استعمار جديد أخذ للتو ينشأ. فما هو الاستعمار الجديد ؟ Neo- Colonialism إنه التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة، من سياسية اقتصادية وعسكرية ومذهبية، على تلك المجموعة من الدول التي يساعد تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري"(٩).

لقد بات واضحاً أن الادوات الرئيسية التي يركز عليها الاستعمار الجديد وصولاً الى أهدافه، قد اختلف كلياً عن الادوات في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. واشتملت الادوات الرئيسية الجديدة في السياسة التوسعية لإقامة الاحلاف العسكرية وخاصة في الخمسينات التي شهدت صراعاً عنيفاً في آسيا وافريقيا لإنهاء السيطرة الاستعمارية. كما حاول

الاستعمار الجديد في تقوية حدة الخلافات التي تنشبت بين الدول حديثة العهد بالاستقلال وتأزيم مختلف تناقضات المصالح فيما بينها، وتحريك اسباب الصراع الطائفي والعنصري على المستويين المحلي والخارجي، وإهدار طاقات هذه الدول النامية في معارك جانبية تلهيها عن قضية التنمية والبناء الداخلي الذي يعتبر سلاحاً فعالاً في مواجهة الضغط والتآمر الاستعماري.

كما ان الادوات الاقتصادية تنوعت هي الاخرى، فتحولت الى قروض "ومساعدات مالية" استخدمت اكثرها في تمويل شراء السلع الاستهلاكية ولن يستفاد منها لأغراض التوسع الانتاجي، وهذا بالتالي يعني الابقاء على الاقتصاد الوطني على حالة من الضعف من جانب وزيادة ديونه والتزاماته الخارجية من جانب آخر.

وأخيراً لا بد من القول إن الاستعمار على حد سواء القديم أو الجديد انتهج أبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي والى الحد الذي عرقل بشدة من قدرة الدول والمناطق التي خضعت له ، على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد أنتج ذلك أوضاعاً من التخلف لازالت هذه الدول تعاني منها الشيء الكثير. ومن اجل ان لا تقع الدول والشعوب مرة اخرى تحت براثن الاستعمار، فمن الضروري التعرف على النظريات السياسية الخاصة به.

المبحث الثالث: النظرية الرأسمالية - الليبرالية " في تفسير الظاهرة الاستعمارية نظرية " هوبسون "

لقد فسّر الاقتصادي الانكليزي هوبسون، الامبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي والمتمثل في أقلية ثرية متخمة الإكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية ان تستهلك كل انتاج الصناعة الحديثة، وهنا فإن المجتمعات الرأسمالية تواجه المأزق الصعب المتمثل في فيض الانتاج وغيض الاستهلاك Over Production and under consumption ولو أن الرأسماليين أبدوا الرغبة في توزيع فائض ثروتهم على شكل اجراءات ترفع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية سكان مجتمعاتهم، فإن ذلك يعني أنه لن يكون هناك مشكلة هيكلية حادة، ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك لإعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام الظاهرة الامبريالية.

يقول هوبسون "ان الامبريالية هي سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن اسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمها" (١٠).

إن الصراع من اجل الاستحواذ على الاسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات يعد في رأي هوبسون من أهم العوامل الدافعة في اتجاه إثارة الحروب الدولية. كما يرى هوبسون ان المقوم الرئيسي في الامبريالية هي الرأسمالية المالية التي تنظم القوى الاخرى في كل متماسك. كما أدان هوبسون امبريالية القرن التاسع عشر ووصفها بأنها

غير عقلانية وسياسة سيئة للدولة بشكل عام. كما يرى هوبسون ان الرأسماليين غير مسؤولين عن الحروب وهذا الرأي غير منطقي لأن الرأسمالية وخاصة أعلى مراحلها الامبريالية تبحث دائماً عن الارباح والاستغلال وفي الحروب تجد أرباحها، وبالتالي فإن الامبريالية تبذل كل الجهود لدفع الامور نحو الحرب.

لقد أشار هوبسون الى حقيقة أخرى في تحليله للظاهرة الاستعمارية وهي أنه لا يوجد "تلازم مستمر بين الرأسمالية والامبريالية، فالامبريالية في رأيه هي نتاج الخطأ في نظام التوزيع" (١١).

كما يشير هوبسون إلى أن هذا الخطأ يمكن معالجته عن طريق الاصلاحات الاجتماعية التي يمكنها ان ترفع من معدلات الاستهلاك العام والخاص داخل الدولة، الى مستوى يقترب أو يتفق مع المعدلات العالية للانتاج، وبذا لا تنشأ الحاجة الى تعويض الهبوط في معدلات الاستهلاك الداخلي عن طريق التسلط على الاسواق والمستعمرات الخارجية.

المبحث الرابع: النظرية الاشتراكية في تفسير الظاهرة

الاستعمارية "نظرية لينين".

يعد فلاديمير إيليتش اوليانوف "لينين" الامتداد الفعلي والعملي لآراء وافكار ماركس وانجلز، حيث سعى لينين إلى تكييف وتطوير تلك الافكار الى الواقع الروسي المخالف، فضلاً على ان لينين طور العديد من الافكار الماركسية في ظل الظروف الجديدة للرأسمالية وللثورة البروليتارية في بداية القرن العشرين. وقد أضاف لينين للماركسية

الشيء الكثير، واستطاع أن يهبط بها الى عالم التطبيق، على الرغم من المجتمع الروسي الذي اختلف تماماً عن المجتمع الذي بنى ماركس عليه افكاره. لقد استطاع لينين ان يجمع بين الفكر والعمل وبين التحليل النظري للثورة وتنفيذها التطبيقي، وهنا تكمن أهمية مساهماته البارزة في تطوير الماركسية، حيث غدت لاحقاً تسمى النظرية الماركسية - اللينية هي ماركسية عصر الامبريالية، والثورة البروليتارية أو بتعبير أدق هي: نظرية وتكتيك الثورة البروليتارية بوجه عام ونظرية تكتيك ديكتاتورية البروليتارية بوجه خاص" (١٢).

لقد سبق لينين كثير من المنظرين في تفسير الظاهرة الاستعمارية ومنهم روزا لوكسمبورغ داعية الاشتراكية الالمانية التي اتخذت الموقف نفسه الذي اتخذه هوبسون في تحليل الامبريالية، إلا أنها طورت من افكارها لاحقاً.

أما هلفرونغ فقد حاول تنقية النظرية حيث عزا تصدير رأس المال الى نظام الاحتكار والكارتلات والذي حد من امكانيات الاستثمار الداخلي.

إلا أن لينين كان أكثر المنظرين للإمبريالية شهرة في عصرنا الحالي، حيث استطاع أن يدرس الرأسمالية الاحتكارية(*) ودورها في الامبريالية "ان الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور يكون فيها الرأسمال المالي والاحتكارات هي القوى المهيمنة، وهي المرحلة التي يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية الأهمية وتقسيم العالم بين التريستات وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع اراضي الكون بين القوى الرأسمالية قد اكتمل" (١٣). والرأسمالية الاحتكارية تعبير معادل للامبريالية عند لينين .

لقد تركزت نظرية لينين في تفسير الظاهرة الاستعمارية على القانون العام والاساسي للرأسمالية، وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الانتاج وملكية رؤوس الاموال في أقل عدد من الايدي، أو بمعنى آخر فإن الاقصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات Monopolies وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات Cartels. في هذه المرحلة من نمو الراسمالية تتحول الى الطابع الامبريالي، أي كما يقول لينين "الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار". وانطلاقاً من هذا الفهم تكون الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية او الامبريالية مدفوعة الى التوسع أكثر فأكثر، والدافع في هذا التوسع يعود الى تحكم الاحتكارات في فائض رؤوس الاموال الذي يذهب الى الخارج وبالتحديد الى الدول الاقل في مستوى التطور او التقدم.

لقد نظر لينين الى حكومات الدول الاستعمارية على انها كانت مجرد "ادوات في ايدي الاحتكارات الرأسمالية"، ولا يهم في ذلك ان يكون شكل الحكومة ملكياً او جمهورياً، ديموقراطياً او ديكتاتورياً، فكلها تلتقي في النهاية عند هذه الحقيقة الاساسية" (١٤).

ويخلص لينين الى القول بأنه من السخف ان يتحدث العالم عن السلام تحت حكم الامبريالية، لأنه في ظل هذا التحكم كان من المحقق ألا تخبو جذوة الحرب في المجتمع الدولي سواء ما كان منها بين الدول الامبريالية نفسها او بينها وبين مستعمراتها.

ويختلف لينين إختلافاً جذرياً مع هوبسون الذي يشير الى ان معالجة الظاهرة الاستعمارية يمكن ان تكون من خلال الاصلاحات الاجتماعية

في النظام الرأسمالي، بينما يرى لينين العكس، أي لا يمكن اصلاح النظام الرأسمالي إلا عن طريق الثورة الاجتماعية .

إلا أن لينين يرى ان التحضير لهذه الثورة لا يمكن ان يتم إلا من خلال حزب منظم ومعبىء من الثوريين المحترفين يعد طليعة للبروليتاريا.

وفي كتابه "ما العمل" يشير لينين الى أن هذا الحزب يجب ان يكون مركزياً مستنداً الى المركزية الديمقراطية" و "الحزب الشيوعي هو طليعة البروليتارية وهو اكثر الفئات وعياً طبقياً ويكرس نفسه وتضحياته لخدمة البروليتارية"(١٥).

ولقد واجهت النظرية اللينينية الهجمات بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ان حتمية الحرب داخل المعسكر الرأسمالي والتي تحدث عنها ستالين لم تحدث بالدرجة التي توقعها، على الرغم من ان الخلافات بين دول هذا المعسكر قد برزت في بعض المناسبات مثل أزمة السويس والخلاف اليوناني التركي حول قبرص والسياسة الفرنسية تجاه حلف الناتو في فترة ديغول، وبالمقابل فقد عرف المعسكر الاشتراكي بدوره صرعات حادة مثل اضرابات العمال في المانيا الشرقية عام ١٩٥٣، وأحداث المجر ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨ وحرب الكوريتين عام ١٩٥٠، وعلى أثر هذه التطورات التي حصلت في العقدين التاليين على الحرب العالمية الثانية، سعى الماركسيون - اللينينيون لتعديل وجهة نظرهم حيال الامبريالية .

ولقد حذر خروتشوف لاحقاً من الدول الغربية قد "توقف" التحلل الامبريالي وتحول دون تحقيق الاستقلال والحرية لشعوب العالم الثالث.

مصادر الفصل الخامس عشر

١. جورج لسكا، والاقتباس من كتاب دانيال كولار ، العلاقات الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .
٢. المصدر السابق نفسه ، ص ٨٢ .
٣. هانس مورجانثو، والاقتباس من كتاب د.اسماعيل صبري ،العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٥ .
٤. د.جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، بيروت-القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٣ ، ص ٩ .
٥. للمزيد من التفاصيل،أنظر كتاب د.اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية ،مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦٣-٥٤٨ .
٦. للمزيد من التفاصيل، أنظر د.اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٨-٥٦٥ .
٧. د.جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٨ .
٨. المصدر السابق نفسه، ص ٢١٩ .
٩. د.اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٠ .
١٠. هوبسون، والاقتباس من جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣ .
١١. د.اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٢ .

١٢. للمزيد من التفاصيل انظر كتاب جوزيف ستالين (اسس اللينينية) دار الطليعة , دمشق , ١٩٧٠ .

الاحتكار الرأسمالي له اربعة اشكال :

- التريست -انجليزية الاصل وهي شكل من اشكال الاحتكارات الراسمالية في عصر الامبريالية, ويعبر عن توحيد مجاميع كبيرة من المشاريع الانتاجية تحت ادارة واحدة .

- الكارتيل - فرنسية الاصل وهو شكل يعبر عن موافقة المشاريع الانتاجية ذات البضاعة الواحدة من اجل انهاء التنافس بين هذه المشاريع, لانها المشاريع الوحيدة التي تنتج هذه البضاعة .

- السنديكات - لاتينية الاصل, الفحص - المراقبة, وهي شكل من اشكال الموافقة في المشاريع الانتاجية ولكنه في صيغة اعلى, حيث فقط هي الجهة التي تحدد اسعار المواد الخام ... الخ .

- الكونسرين - انجليزية الاصل وتعني (المزج - الخلط) وهو توحيد عالي للرأسمالية والانتاج .

١٣. فلاديمير أوليانوف (لينين) والاقتباس من جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, ص ١٧٥ .

١٤. د. اسماعيل صبري مقلد, العلاقات السياسية الدولية, مرجع سبق ذكره, ص ٥٥٣ .

١٥. فلاديمير أوليانوف (لينين), والاقتباس من جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, ص ١٧٧ .

المصادر العامة للكتاب

الكتب

- ١- د. أبو جابر فايز صالح، التأيخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية، الاردن، ١٩٨٩ .
- ٢- د. ابو دبوس رجب، مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٤ .
- ٣- الابراهيم حسن- سيف عباس- عزيز شكري، جولة في السياسة الدولية، الكويت، ١٩٧٨ .
- ٤- د. البديع احمد عباس عبد، العلاقات الدولية- أصولها وقضاياها المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٨ .
- ٥- د. البطريق عبد الحميد، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠، بيروت، ١٩٧٤ .
- ٦- د. البطريق عبد الحميد- عبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- ٧- د. التابعي السفير محمد، السفارات في الاسلام، القاهرة، ١٩٨٨ .
- ٨- د. الدوري عدنان طه مهدي ، العلاقات الدولية المعاصرة، لبنان ، بيروت، ١٩٩٢ .
- ٩- د. الرويفي محمد، محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية، مكتبة المعارف، الرباط، ١٩٩٠ .

- ١٠- د. الصمد رياض، العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت ، ١٩٨٦.
- ١١- د. العمر علي شفيق علي، العلاقات الدولية في العصر الحديث، الرباط، ١٩٩٠.
- ١٢- د. النبراوي فتحية- د. محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٥.
- ١٣- ألان غريش ، اسرائيل ، فلسطين . الحقيقة حول صراع ، اريس فايار، ٢٠٠١.
- ١٤- اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين (مخاوف ومخاطر جديدة) ترجمة: انطوان أبوزيد، دار التنوير، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٥- د. بدوي محمد طه، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة، بيروت، ١٩٧١.
- ١٦- برودي بيرنارد، الاستراتيجية البحرية، مترجم للعربية، ١٩٦٤.
- ١٧- بوفر أندريه، استراتيجية المستقبل، دار القدس، عمان، ١٩٧٤.
- ١٨- بوفر أندريه، الردع والاستراتيجية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
- ١٩- د. بوقنطار الحسان- د. عبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية ،الدار البيضاء، ١٩٨٥.
- ٢٠- جاك دريدا، مالذي حدث في حدث ١١ ايلول؟ ترجمة صفاء فتحي ومراجعة بشير السباعي، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٢١- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، ١٩٨٥.
- ٢٢- د. حمدان جمال، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، بيروت- القاهرة ١٩٨٣.

- ٢٣- د.حميد حمد السعدون,فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الاقليمي العربي,دار الطليعة,الاردن,عمان,٢٠٠١.
- ٢٤- د. خلف محمود,مدخل الى علم العلاقات الدولية,القاهرة,١٩٨٧.
- ٢٥- د\ خليفة محمد,العالم العربي بين المقصود والمنشود, القاهرة, ١٩٩٢.
- ٢٦- تونكين ج,أ,القانون الدولي العام,قضايا نظرية,مترجم عن الروسية,القاهرة,١٩٧٢.
- ٢٧- توماس سنتش,زاكيتسكي,لوكاش,قراءات في أزمة أوروبا الشرقية,مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي,دمشق,١٩٩٩.
- ٢٨- دورتي جيمس- روبرت بالاستغراف,النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية,ترجمة د.وليد عبد الحي,كاظمة للنشر,الكويت,١٩٨٥.
- ٢٩- ديرري أكرم,آراء في الحرب,دار اليقضة العربية,١٩٧٢.
- ٣٠- ديرري أكرم والهيثم الايوبي,نحو استراتيجية عربية موحدة,دار اليقضة,بدون تاريخ.
- ٣١- روفين جان كريستوف,أوهام الامبراطورية وعظمة البرابرة,نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب,الدار الجماهيرية,ليبيا,١٩٩٥.
- ٣٢- سباين جورج,تطور الفكر السياسي,ترجمة حسن جلال, مصر, ١٩٥٤.
- ٣٣- ستالين جوزيف,أسس اللينينية,دار الطليعة,دمشق,١٩٧٠.
- ٣٤- د. سليم محمد السيد,تحليل السياسة الخارجية,القاهرة,١٩٨٩.
- ٣٥- سكولوفسكي,الاستراتيجية العسكرية السوفيتية,ترجمة خيرى حماد,بدون تاريخ.

- ٣٦- د. شمش علي محمد، العلوم السياسية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٨٩.
- ٣٧- د. عامر صلاح الدين، قانون التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤.
- ٣٨- د. عبد الرحمن مصطفى سيد، قانون التنظيم الدولي، النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
- ٣٩- د. عبد الحميد محمد سامي، العلاقات الدولية، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة، لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٠- د. عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، ١٩٨٩.
- ٤١- د. عرفة عبد السلام صالح، المنظمات الدولية الاقليمية، الدار الجماهيرية، ليبيا، ١٩٩٣.
- ٤٢- غروميكو أندريه، من الذاكرة، في جزئين، مترجم من الروسية، بيروت، ١٩٨٩.
- ٤٣- غورباتشوف، البيريسترويكا والتفكير الجديد لاجل بلادنا والعالم أسره، مترجم الى العربية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨.
- ٤٤- فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: الاسباب والنتائج) دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٢.
- ٤٥- فوق العادة سموحي، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، لبنان، بيروت، ١٩٨٦.
- ٤٦- فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرت، مارس، ٢٠٠٨.

- ٤٧- كروزية موريس، تاريخ الحضارات العام-العهد المعاصر، مترجم، بيروت، ١٩٧٠.
- ٤٨- كلاوزفيتز فون، في الحرب، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٩- كندي بول، قيام وانهيار القوى العظمى، الجماهيرية، ليبيا، مصراته، ١٩٩٣.
- ٥٠- كولار دانيال، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، بيروت، ١٩٨٥.
- ٥١- كيسنجر هنري، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، الاردن، ١٩٩٥.
- ٥٢- د. مجاهد حورية توفيق، الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٥٣- د. مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، ١٩٨٧.
- ٥٤- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يناير ٢٠٠٧.
- ٥٥- د. نعمة كاظم هاشم، العلاقات الدولية، الجزء الاول، بغداد، ١٩٧٩.
- ٥٦- نولاسكو باتريسو - أنمين شاوي - ألان ديمس، الامم المتحدة- الشرعية الجائرة، تعريب فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية، ليبيا، سرت، ١٩٩٥.
- ٥٧- نيكسون ريتشارد، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الاردن، عمان، ١٩٩٥.

- ٥٨- وليم وولفورث، أستقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.
- ٥٩- هارمن باتريك - بربرة ديلكور - اوليفيه كورتين، القانون الدولي وسياسة المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الجماهيرية، سرت، ١٩٩٥.
- ٦٠- هارت ليدل، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
- ٦١- هويدي أمين، كيسنجر وادارة الصراع الدولي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.
- ٦٢- يونس منصور ميلاد، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، جامعة ناصر، ليبيا، ١٩٩١.

المجلات والوثائق العامة للكتاب

- ١- مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٩٢، العدد ١٠٨.
- ٢- مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٥، دمشق، ١٩٩١.
- ٣- مجلة المستقبل العربي، العدد ١٤٧، السنة الخامسة، ١٩٩١.
- ٤- مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦١، السنة السادسة، ١٩٩٢.
- ٥- مجلة الوحدة، العدد ١٢٦، السنة الثالثة، نوفمبر، ١٩٩٢.
- ٦- الاستراتيجية، وزارة الحربية المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٧- ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية، أبريل، ١٩٩٤.

- ٨- وثائق المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي ٢٥-٢٨
أب ٢٠٠١, بغداد, منشورات طريق الشعب, تشرين الثاني ٢٠٠٥.

المصادر العامة (الكتب) باللغات الاجنبية للكتاب

(الروسية)

١. غروميكو أندريه, القاموس الدبلوماسي, في ثلاثة أجزاء, دار العلم, موسكو, ١٩٨٥.
٢. غروميكو اندريه - بوريس بوناماريوف, تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية ١٩١٧-١٩٤٥ في جزئين , دار العلم , موسكو, ١٩٨٠.
٣. غرويغوروف م.ف, القاموس الانسكلوبيدي, موسكو, ١٩٩٣.
٤. بوتيومكين ف.ب, تاريخ الدبلوماسية, المجلد ٥, موسكو, ١٩٨٢.
٥. كانتمان ف.ي, نظم وتركيب عملية تطور العلاقات الدولية المعاصرة, موسكو, ١٩٨٤.
٦. قاموس موجز للاصطلاحات السياسية, دار نشر وكالة نوفستي, موسكو, ١٩٨٣.
٧. فلاديمير أيليج أوليانوف (لينين), الاعمال الكاملة, المجلد ٣٥, دار العلم, موسكو, ١٩٥٧.

الوثائق والصحف باللغة الروسية العامة للكتاب

- ١- وثائق المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، تقرير كوسيجين، موسكو، نيسان، ١٩٦٦.
- ٢- وثائق اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي موسكو، ١٩٨٥.
- ٣- وثائق المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو، ١٩٨٦.
- ٤- صحيفة الكومسومولسكايا برافدا، ١٨ يونيو، ١٩٩٦.
- ٥- صحيفة الفيدموست الاوكرانية، ٥ يوليو، ١٩٩٦.